

# جمعية مصارف لبنان

مكافحة

تبييض الأموال

(١٠) ٤٤٩٨٨٨ - ٥٨٢٢٩٠ / ٦ - ٥٨٢٢٤٦ : تاسف / تاسف  
تاسف : ٤٢.٦٩ LE ASSOBL  
تاسف : ٨.٥٢٦  
الدراسة مركز تاسف  
تاسف : ٨.٥٢٦

## فهرس

صفحة

تمهيد ..... ٥

### الباب الأول :

مؤشرات تبيض الاموال ..... ٧

### الباب الثاني :

مكافحة تبيض أموال المخدرات في العالم، تقنيات التبيض،  
وسائل المكافحة وعبر للبنان

بقلم د. جهاد أزغور ..... ١٧

### الباب الثالث :

اتفاقية الحيطه والحذر حول الالتزام بمكافحة تبيض الاموال

الناجمة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات ..... ٦٥



## تمهيد

قامت الوزارات والسلطات المختصة في لبنان بحملة منظمة لمكافحة زراعة المخدرات في سهل البقاع، وحققت في هذا المجال نجاحاً كاملاً استحقّ ثناء المجلس الدولي لمكافحة المخدرات التابع لمنظمة الأمم المتحدة، في تقريره لعام ١٩٩٤، وبخاصة في فقراته رقم ٢٦٦، ٢٦٧ و ٢٦٨.

وقد أجاز مجلس النواب اللبناني للحكومة، بموجب القانون رقم /٤٢٦/ تاريخ ١٥ أيار ١٩٩٥، إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية المعتمدة في ١٩ كانون الأول ١٩٨٨، مع التحفظ على البنود التي تمسّ بالسرية المصرفية.

في موازاة ذلك، قامت جمعية مصارف لبنان بالتعاون الفعال مع جميع المؤسسات المصرفية، ببلورة آلية داخلية فعّالة لمكافحة أي تبييض محتمل للأموال عبر وحدات القطاع المصرفي اللبناني، وذلك من خلال الخطوات التالية :

أ. صياغة نص اتفاقية حول الالتزام بمكافحة تبييض الأموال بين جمعية مصارف لبنان، من جهة، والمصارف الاعضاء والعاملة في لبنان، من جهة ثانية. إن هذه الاتفاقية مستوحاة من اتفاقية التيقظ المعمول بها في سويسرا، وقد تمّ التوقيع عليها من قبل جميع المصارف العاملة في لبنان بلا استثناء (آذار - نيسان ١٩٩٧).

ب. تعميم وثيقة توجيهية على المصارف العاملة في لبنان حول "مؤشرات تبييض الأموال"، وذلك بهدف تنوير كوادر المصارف وموظفيها في شأن العمليات التي قد تنطوي على مخاطر تبييض الأموال وإرشادهم الى سبل التنبيه لها والحؤول دون تحقيقها.

ج. ادراج موضوع "مكافحة تبييض الأموال" في برنامج الدورات التدريبية لعامي ١٩٩٦-١٩٩٧ وذلك على مستويات ثلاثة : الإدارات العامة، موظفي المصارف في بيروت وضواحيها، وموظفي المصارف في فروع المناطق (طرابلس، زحلة، صيدا).

وفي إطار الجهود المبذولة لوضع اتفاقية التبييض موضع التنفيذ العملي، نظّمت الجمعية في مقرها، خلال الفترة الواقعة بين ١٩ آذار و ٢٣ أيار تسع ندوات مخصّصة لمدراء الفروع المصرفية في جميع المناطق اللبنانية، وقد حضرها فعلياً ٥١٥ مديراً. كما عين مجلس ادارة الجمعية بتاريخ ١٠/٦/١٩٩٧ لجنة المراقبة المنصوص عليها في المادة ١٢ من الاتفاقية برئاسة الشيخ ميشال الخوري وعضوية القاضيين عبد الباسط غندور وعبدالله ناصر، وبأشرت اللجنة مهمتها بوضع آليات عملها.

في سياق هذا التوجّه العام، ارتأت جمعية مصارف لبنان أن تُصدر في سلسلة "ملفات الجمعية" هذا الملف الخاص بموضوع تبييض الأموال وسبل مكافحته، وذلك استكمالاً للخطوات التنفيذية الآتية الذكر، وحرصاً منها على ضرورة بقاء المصارف اللبنانية بمنأى عن تبييض الأموال، وتأكيداً لاقتناعها الراسخ بأن "الأموال القذرة" لا تقيد البلاد والاقتصاد ومشروع إعادة الإعمار، بل تشكّل عاملاً مؤذياً لسمعة لبنان ومعيقاً لجهوده الإنمائية والإعمرية.

**الأمين العام**

**د. مكرم صادر**



## الباب الأول

### مؤشرات تبييض الاموال





## مؤشرات تبييض الأموال

### ١- مقدمة

تهدف لائحة مؤشرات تبييض المال أو العمليات المريبة التي تحسب مستخدم المصارف بهذا الخطر وتمكينهم من الاحاطة به. وهي لا تدعي الشمولية. ذلك أن إعداد لائحة كاملة وشاملة يتطلب مواكبة مستمرة لتطور الأوضاع ولطرق التبييض الجديدة. إن مؤشراً واحداً أو معاملة مريبة واحدة لا يشكّلان، بمفردهما، شرطاً كافياً للاشتباه بوجود عملية تبييض. وفي أغلب الأحيان، يكون من شأن الجمع بين عدة مؤشرات أو عمليات مريبة أن يوفر دليلاً على حصول نشاط من هذا النوع. على أن هذه اللائحة لا تعدو كونها أداة مساعدة، ولا يمكن استعمالها اطلاقاً بطريقة روتينية خلافاً للصواب.

يجدر التحقق من مدى صحة تصريحات الزبون كما من السياق الاقتصادي للعمليات المعنية. وعليه، يمكن تقييم هذه المؤشرات في ضوء هذا السياق.

### ٢- مؤشرات عامة

تكون العمليات منظوية على مخاطر تبييض المال، بوجه خاص :

- عندما يكون تكوينها مؤشراً على غاية غير مشروعة، اذا لم تكن الغاية الاقتصادية ممكنة التمييز أو إذا بدت غير معقولة بتاتاً.
- إذا سُحبت الأموال بعد وقت قليل من إيداعها (حساب عابر)، خصوصاً إن لم يكن مثل هذا السحب مبرراً بنشاط الزبون الأساسي.
- إذا كانت العمليات المطلوبة أو المقدمة تتجاوز الإطار العادي أو الزبائن العاديين للمصرف أو لفرع معين، وإذا تعدد إكتشاف الأسباب التي حدثت الزبون على إختيار هذا المصرف أو هذا الفرع لتسوية أعماله.

• إذا كان أحد الحسابات لا يتحرك منذ مدة (حساب راقد)، ثم أصبح متحركاً جداً بدون أسباب معقولة.

• إذا كانت العمليات متناقضة مع المعلومات المستقاة من خبرة المصرف في ما يتعلق بهذا الزبون أو مع الغاية من علاقات العمل التي يقيمها.

ومن المسلم به أنه ينبغي الاشتباه بكل زبون يقدم للمصرف معلومات خاطئة أو ملفقة، أو يرفض، بلا مبرر معقول، تزويد المصرف بالمعلومات العادية أو المستندات الضرورية.

### ٣- مؤشرات خاصة

#### ٣-١- تبييض الأموال بواسطة عمليات محققة نقداً

أ- قيام أحد الأفراد أو المؤسسات بدفع مبلغ كبير وغير إعتيادي نقداً في حين أن النشاطات الظاهرة تسدّد عادةً بواسطة الشيكات والتحويلات أو غيرها من وسائل الدفع.

ب- الازدياد الملموس لإيداعات أحد الأفراد أو المؤسسات التي تحصل نقداً، بدون أسباب واضحة أو موضحة لاحقاً، إذا حوّلت هذه الإيداعات في وقت قصير إلى مآل لا علاقة له عادةً بنشاطات الزبون الخاصة والمعروفة.

ج- الزبائن الذين يقومون بإيداعات عديدة نقداً، بحيث يشكّل مجموع هذه الإيداعات مبلغاً كبيراً، وإن كانت قيمة كل منها ضئيلة الشأن.

د- حسابات المؤسسات التي تتمّ عملياتها، سواء كانت إيداعات أم سحبوات، نقداً وليس بواسطة وسائل الدفع الأخرى (شيكات، تحويلات، إشعار قيد في الحساب، كمبيالات، الخ...)

ه- الزبائن الذين يموتون حساباتهم نقداً، بانتظام، من أجل تغطية إصدار شيكات، أو تنفيذ تحويلات أو طلب وسائل نقدية أخرى قابلة للتداول وممكنة التنفيذ فوراً.

و- الزبائن الذين يبدلون كمية كبيرة من القسائم الصغيرة مقابل قسائم كبيرة.

ز- الإكثار من تبديل مبالغ نقدية بعملات أخرى.

ح- الفروع التي تجري في وقت معين عمليات محققة نقداً أكثر بكثير مما تفعله عادةً (إن إحصاءات المراكز الرئيسية تسمح بكشف هذه التغييرات).

ط- الزبائن الذين تتضمن مدفوعاتهم أوراقاً مزورة أو أدوات مزيفة.

ي- الزبائن الذين يحولون مبالغ كبيرة الى الخارج بواسطة مدفوعات تتم نقداً.

ك- مبالغ كبيرة تودع نقداً في الخزنة الليلية بغية تحاشي الاتصال المباشر بمستخدمي المصرف.

ل- قبض شيكات نقداً، بما فيها الشيكات السياحية، بمبالغ كبيرة.

م- شراء شيكات مصرفية وشيكات سياحية نقداً، بمبالغ كبيرة، ومن قبل زبائن ظرفيين (١).

ن- الإكثار من تنفيذ عمليات نقداً، تفوق بقيمتها الحد الذي يوازي إمكانات الزبون المقدرة من قبل المصرف.

س- الإكثار من ايداع (أو سحب) أموال في (أو من) حساب مفتوح من قبل فرد لا يبرر نشاطه المهني (مستخدم عادي مثلاً) أن يشهد الحساب مثل هذه الحركة.

---

(١) الزبون الظرفي هو زبون لا يقيم علاقات مستديمة مع الفرع المعني (مثلاً، امتلاك حساب تحت الطلب، استئجار خزنة، الخ ...)

ع- ايداعات أو سحبيات ذات مبالغ مرتفعة، وأعلى بكثير من إجمالي مبيعات إحدى المؤسسات أو من مداخيل أحد الأفراد.

ف- شراء أو بيع كميات كبيرة من المعادن الثمينة من قبل زبائن ظرفيين.

### ٣-٢- تبييض الأموال بواسطة حساب مصرفي

أ- علاقة بين المصرف وزبونه تتطوي على بنية إقتصادية غير معقولة (عدد كبير من الحسابات لدى مصرف واحد، تحويل متواتر بين مختلف هذه الحسابات، سيولة مفرطة ...).

ب- تحويل الى مصرف آخر بدون تحديد المستفيد.

ج- إستلام شيكات بمبالغ كبيرة، مظهرة من الغير لصالح الزبون.

د- تطابق بين التحويلات والایداعات النقدية الحاصلة في اليوم ذاته أو عشية ذلك اليوم.

هـ- تحويلات كبيرة ومتواترة نحو بلد معروف بأنه منتج للمخدرات.

و- ممثلو المؤسسات، والشركات، الذين يتحاشون كل إتصال بالفرع.

ز- سحب مبلغ كبير نقداً من حساب كان راقداً (بلا حركة)، أو من حساب قُيد فيه مؤخراً مبلغ كبير وغير متوقع، أتياً من الخارج.

ح- وجود عدة حسابات أجريت فيها عدة ايداعات نقداً بحيث أصبح مجموعها يشكل مبلغاً كبيراً.

ط- عدد كبير من الأفراد يسدون مدفوعات لصالح حساب معين بدون تفسيرات مقبولة.

ي- استعمال ناقص لتسهيلات مصرفية عادية، مثلاً : عدم الرجوع الى فوائد أعلى لقاء مبالغ كبيرة.

ك- زبائن يتوجهون معاً، وفي وقت واحد، الى عدة شبابيك لتنفيذ عمليات كبيرة نقداً أو بعملات أجنبية.

ل- زبائن يرغبون في عدد معين من الحسابات تحت الطلب دون أن يكون ذلك مبرراً بنشاطهم المهني.

م- حساب باسم أحد الأفراد أو المؤسسات لا تحصل بشأنه أية حركة مصرفية عادية متصلة بأشخاص أو بنشاط مهني، بل يكون مستخدماً لتلقي أو ايداع مبالغ كبيرة ليست لها أية صلة أو غاية واضحة متعلقة بصاحب الحساب أو بالنشاط المعني، (مثلاً : إزدياد كبير في موجودات الحساب تحت الطلب).

ن- الزبائن الذين لديهم بشكل واضح عدة حسابات لدى مؤسسات مالية في منطقة واحدة، وبالأخص إذا كان المصرف على علم بحصول تعزيز منتظم لهذه الحسابات قبل تقديم طلب بتحويل أموال.

س- الزبائن الذين يرفضون تقديم معلومات تتيح لهم، في ظروف عادية، الاستفادة من اعتماد أو من أية خدمة مصرفية ذات أهمية.

ع- المدفوعات التي تحصل دوماً بواسطة شيكات سياحية أو شيكات بعملات أجنبية، خصوصاً إذا كانت هذه الشيكات مُصدرة في الخارج.

### ٣-٣- تبييض أموال المخدرات بواسطة عمليات استثمار

أ- شراء سندات مودعة لدى أحد المصارف في وقت لا يتوافق ذلك مع وضع الزبون.

ب- طلب خدمات إدارة أموال (بعملات أجنبية أو سندات) من قبل الزبائن فيما لا يكون مصدر الأموال واضحاً أو متوافقاً مع وضع الزبون.

ج- تداول سندات بقيمة كبيرة نقداً.

د- شراء أو بيع سندات بدون هدف واضح أو في ظروف تبدو غير اعتيادية.

هـ- عمليات على أساس ضمانات أو قروض لدى فروع أو شركات تابعة لمصارف أجنبية قائمة في مناطق معروفة كمحور لتهرب المخدرات.

### ٣-٤ - تبييض الأموال بواسطة نشاط دولي "أوف شور".

أ- زبون مقدّم من قبل فرع أجنبي أو مؤسسة تابعة أو مصرف آخر قائم في بلد ينتشر فيه إنتاج المخدرات أو تهريبها.

ب- إستعمال خطابات الاعتماد ووسائل تمويل أخرى لنقل أموال الى بلدان معينة، في حين

أن مثل هذه التحويلات لا تتناسب مع نشاط الزبون العادي والطبيعي.

ج- الزبائن الذين يسدّدون مدفوعات منتظمة وكبيرة، بما فيها التحويلات الالكترونية، والتي لا يمكن تحديدها بوضوح كعمليات حاصلة لغايات مشروعة، أو الزبائن الذين يتلقّون انتظام مدفوعات كبيرة أتية من بلدان تشارك عادةً في إنتاج المخدرات أو معالجتها أو تسويقها؛ منظمات إرهابية محظورة؛ (جنّات ضريبية).

د- مجرد تجميع مبالغ كبيرة لا تتناسب مع إجمالي مبيعات النشاط المعروف الذي يتعاطاه الزبون، وتحويلها بانتظام الى حسابات مفتوحة في الخارج.

ه- الطلب المنتظم لشيكات سياحية، ولشيكات بعملات أجنبية أو لغيرها من الأدوات المصرفية القابلة للتداول.

### ٣-٥- تبييض الأموال بواسطة مستخدم المصرف

أ- تغيير واضح وظاهر في نمط عيش المستخدم، مثلاً : العيش بتسرف وبذخ، أو عدم أخذ العطل.

ب- التغيير المفاجيء في خدمات المستخدم أو الفرع. مثلاً : البائع الذي يبيع منتجاته نقداً، والذي يزداد فجأة حجم مبيعاته بصورة مذهلة أو غير متوقعة.

ج- كل عملية تستلزم وكيلًا إذا كانت هوية المستفيد النهائي أو الشريك غير معلنة، في حين أن هذه هي الحال عادة بخصوص هذا النوع من النشاط.

### ٣-٦- تبييض الأموال بواسطة قرض مضمون أو غير مضمون

أ- الزبائن الذين يسدّدون قرضهم بصورة غير متوقعة.

ب- طلب قروض على أساس ضمانات لدى أحد المصارف أو من قبل الغير، إذا كان مصدر هذه الضمانة مجهولاً أو إذا كانت الضمانة لا تتناسب مع وضع الزبون الراهن.

ج- ايداع ضمانات من قبل شخص ثالث مجهول من المصرف، لا يقيم علاقات وثيقة مع الزبون وليس لديه سبب معقول لتقديم مثل هذه الضمانات.

د- طلب قرض مرفق بتقديم ضمانات مكونة من شهادة ايداع مُصدرة من قبل مصرف أجنبي.





## الباب الثاني

مكافحة تبييض أموال المخدرات  
في العالم

تقنيات التبييض، وسائل مكافحة  
وعبر لبنان

بقلم  
د. جهاد أزغور

---

\* النص الأصلي باللغة الفرنسية.

## مقدمة

إن الحجم الذي اتخذته الجريمة المنظمة، وخصوصاً عبر الاتجار بالمخدرات، مع ما له من مضاعفات خطيرة على الصعيد الاجتماعي والصحة العامة، قد استرعى انتباه الحكومات والرأي العام الى ضرورة مكافحة هذه الآفة. وتمّ الإقرار، منذ بضع سنوات، بأهمية مكافحة تبييض الأموال القذرة كسبيل لدعم المعركة ضد المخدرات. ذلك أن تبييض الأموال لا يعزّز المنظمات الاجرامية فحسب، لكنه قد يزعزع ايضاً استقرار الأسواق التي يُستثمر فيها لاحقاً بحرية تامة.

إن تبييض الأموال هو العملية التي من خلالها تسعى المنظمات الإجرامية (تجار المخدرات) الى اخفاء نشاطاتها والأموال الناتجة من تجارتها غير المشروعة، والى تأمين غطاء قانوني لها.

فتبييض الأموال يعني أن لهذه الأموال مصدراً خفياً، سرياً وغير مشروع. ولهذا السبب، لا يمكن استخدام هذه الرساميل كما هي، تحت طائلة اكتشاف أصحاب النشاط غير المشروع الذي تأتت منه، ولا بدّ من إخضاعها لمعالجة خاصة بطرائق شتى، مستمدة أم غير مستمدة من عالم الأعمال، قبل (وبغية) توظيفها في الدورات المالية والاقتصادية المشروعة.

تتراوح تعريفات عمليات التبييض بين التعريفات القانونية، التي هي في أكثر الأحيان حصرية جداً لا تدين التبييض كجريمة مستقلة، وبين التعريفات التجريبية (الامبيريقية) التي تضعها على العموم المنظمات الدولية والاختصاصيون في هذا الميدان. على أن فريق العمل المالي " (GAFI) - وهو جهاز تابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مكلف بالتنسيق الدولي في شأن مكافحة التبييض - وسّع، في تعريفه الخاص، مجال عمليات التبييض ليشمل أنواعاً أخرى من المال المبيّض، كذلك المتأتّي من الاتجار بالسلاح والتهرب من الضرائب والجمارك، الخ.

إن التفكير في تبييض أموال المخدرات يتطلّب التساؤل في آن واحد حول مصدر وحجم الرساميل المعرّضة للتبييض، وحول تقنيات التبييض المستخدمة والعملاء الاقتصاديين المكلفين بهذه العمليات، إضافة إلى المضاعفات الاقتصادية لهذه الظاهرة.

ولا بدّ من استكمال هذا التفكير بتحليل مفصل لاجراءات مكافحة وانقضاء التبييض المتخذة من قبل مختلف البلدان وعلى المستوى الدولي، بغية استخلاص العبر المفيدة للجهاز المالي اللبناني الذي يتنظم حالياً من أجل تعزيز ترتيباته الوقائية والرادعة في هذا المجال.

### الحجم الذي بلغه التبييض

إذاً، إن ضخامة المبالغ التي يجنيها الأتجار الدولي بالمخدرات تجعل من الضروري استخدام الدورات الاقتصادية القانونية. وبالتالي، يمكن القول إن كل قطاع إقتصادي قابل لاجتذاب أحجام كبيرة من الرساميل معرّض بدهاء لهذه النشاط التبييض.

على أنه يبقى من الصعب اجراء تقييم دقيق وبالأرقام لحجم المال المبيّض، بسبب الصعوبات الملازمة لكل عملية تقدير لجسامة ظاهرة التبييض. وفي الواقع، ثمة تقديرات عدة أجريت بتقنيات مختلفة يمكن تصنيفها في مجموعتين كبيرتين : التقدير المباشر والتقدير غير المباشر (أنظر الملحق رقم ١). ورغم حدود هذه الطرق التقديرية، فإن المبالغ المعنّية قد تتجاوز المئة مليار دولار سنوياً. ففريق العمل المالي قدّر بأن أكثر من ١٢٠ مليار دولار أميركي من مال المخدرات تُخصّص سنوياً للتبييض. بينما تقدّر هذه الأرقام بـ ١٠٠ مليار دولار من قبل البرلمان الأوروبي الذي يقدر أيضاً أن أموال تجار المخدرات المتراكمة على مدى السنوات العشر الأخيرة تزيد عن ٨٠٠ مليار دولار أميركي.

إن تحرير حركات رؤوس الأموال وتداخل الأسواق المالية المتزايد على المستوى الدولي، إضافة إلى تطور تقنيات المعلوماتية والاتصال، تسهل وتسهم في مضاعفة امكانيات تبييض الأموال، وتالياً الاتجار غير المشروع بالمخدرات. فاستناداً إلى احصاءات بنك التسويات الدولية، هناك في المتوسط أكثر من ١٣٠٠ مليار دولار أميركي يتم تبادلها يومياً في أسواق القطع وحدها. يضاف إلى ذلك أن إزالة الضوابط المالية أدت إلى تخفيف الرقابة التي باتت أكثر صعوبة نتيجة تدويل النشاطات وحركات رؤوس الأموال.

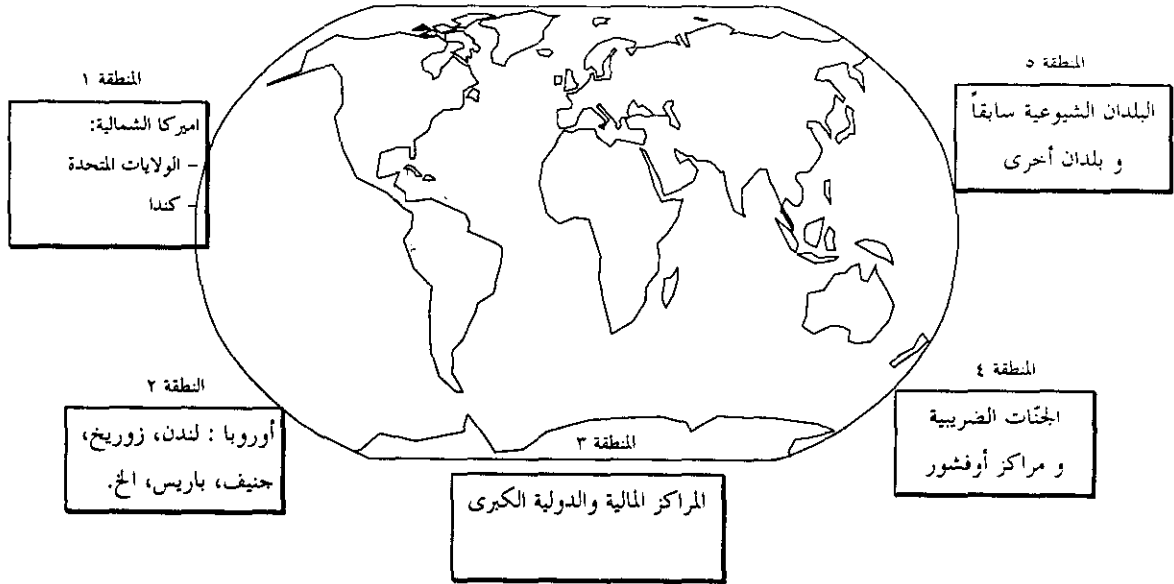
بناءً عليه، تسعى المنظمات الإجرامية والمهربون الى الإفادة من هذا التطور لإخفاء الأموال الناتجة من النشاطات الإجرامية واستثمارها بسهولة أكبر.

### أهم مناطق التبييض في العالم

إن المراكز المالية الدولية الكبرى معرضة بصفة خاصة لخطر التبييض. وخلافاً للرأي الشائع، فإن هذا التبييض ليس وفقاً على الجنّات الضريبية الاستوائية، بل هو بالأحرى من صنع الدول الكبرى المتقدمة. وهو قائم بصورة أساسية :

- في الولايات المتحدة، بسبب ضخامة الرساميل الإجرامية، وفي كندا التي تشكّل الموقع الخلفي المالي للإجرام المنظم في الولايات المتحدة.
- [BI] في أوروبا وفي المراكز المالية الدولية الكبرى، كمراكز لندن وزوريخ وجنيف وباريس وهونغ كونغ، الخ.
- في البلدان المنظمة كجنّات ضريبية ومراكز أوفشور المالية الأخرى (جيرسي وغرنيزي، لوكسمبورغ، سويسرا، ليشنشتاين، موناكو، الخ).
- في البلدان الشيوعية سابقاً والبلدان التي تساهم في إنتاج المخدرات .

### الرسم البياني رقم ١ : مناطق التبييض الكبرى في العالم



إن نشاط التبييض يتيح للوسطاء أن يجنوا منه أرباحاً طائلة بينما لا تزال مخاطر الردع محدودة. وترى مختلف المصادر أن التبييض يترك للمصارف التي تنساق وراء هذا النشاط غير المشروع هامشاً من الربح يراوح بين ١٠ و ١٥%، يُضاف إليها هامش عائد للوسطاء المتواطئين تقارب نسبته ٢٥%.

وفي هذا السياق، تبدو المسألية الأساسية هي أن نعرف : كيف نحتّ جهازاً مصرفياً على التعاون في مكافحة عمليات التبييض ؟ لأن المصارف، بإعطائها المعلومات المتعلقة بمحاولات التبييض، تعرّض نفسها لمخاطر عدة :

- التخلّي عن عمليات مربحة جداً. فالهامش المالي لعملية التبييض يتراوح بين ١٠ و ١٥% في المتوسط، مع أرباح تصل الى حوالي ٦ مليارات دولار اميركي.
- خسارة زبائن كبار وأحجام كبيرة من الودائع.
- خطر إقامة دعوى عليها بتهمة التشهير.

بناءً عليه، لا بدّ من ايجاد حافز قوي. فالتبييض يشكّل خطراً متزايداً يتطلب من الأسرة المالية تعاوناً فعالاً، إضافة الى جهد خاص على صعد التحليل والتدريب والتميّز. وباعتمادها على هذا الموقف، سيكون في وسعها السهر على تنفيذ الاصلاحات المقدّمة من قبل السلطات. أما المقاومة السلبية فتحدّ بشكل خطير من إمكانات المبادرة والاقتراح في هذا المجال.

## القسم الأول

### تقنيات تبييض الأموال في العالم

تشكل المنظمات والمؤسسات التي ترغب في تحويل قسم معين من أرباحها غير المشروعة الى موجودات قانونية، مصدر "طلب على خدمات تبييض الأموال". وهي تستعين بدوائر تتيح استيعاب أحجام كبيرة من المال كما تجعل من الصعب الرجوع الى مصدر هذه الأموال.

وميزة التبييض أنه في آن واحد منظم على المستوى الدولي وغامض بحيث لا يسمح بمعرفة المستفيد النهائي من العملية او المسؤول الاقتصادي عنها. يضاف الى ذلك أن منطق المبييض يقضي بدفع أكبر قدر ممكن من الضرائب، ما يشكل وسيلة جيدة لتمكينه من اضافة الصفة القانونية على ماله هذا (عندئذ، يصبح دفع الضرائب وسيلة تبييض).

بناءً عليه، لا توجد طريقة واحدة لتبييض المال. ويمكن أن تختلف هذه الطرائق اختلافاً كبيراً، بدءاً بتقنيات بدائية وبسيطة جداً وصولاً الى اجراءات اكثر تعقيداً تتدخل فيها شبكة دولية تضم في آن واحد مراكز مالية مختلفة، وعدة مؤسسات ("شريحة" ام لا) وسلسلة من الصفقات والعمليات الغامضة.

تشكل الأدوات المالية وسيلة ملائمة لعمليات التبييض، وقد أسهم تطوير هذه المنتجات، الى حد كبير، في تسهيل انتشار التبييض عبر الدوائر المالية.

ثمة نقاط ضعف (مداخل) يصعب على مال المخدرات أن يتجنبها في اثناء عملية التبييض، وقد حددها الاختصاصيون في مكافحة التبييض :

- دخول المال (الأوراق النقدية) في النظام المالي.
- نقل الأوراق النقدية بين البلدان.
- التحويلات الدولية للرساميل داخل النظام المالي وانطلاقاً منه.

ويميل المبيضون الى أن يستخدموا في مرحلة أولى طرائق استثمار تقليدية، مع ترتيبات تتيح تحويل هذا المال القدر الى مال "نظيف"، انطلاقاً من مصرف محترم. بعد ذلك، تستخدم شبكات التبييض الكبرى بنى دولية تُكسبها قوة ضاربة هامة، مستعينةً ببنى اقتصادية معقدة تسمح بالفصل بين مُعطي الأمر والمستخدم النهائي الذي سيكون على شكل استثمار منتج.

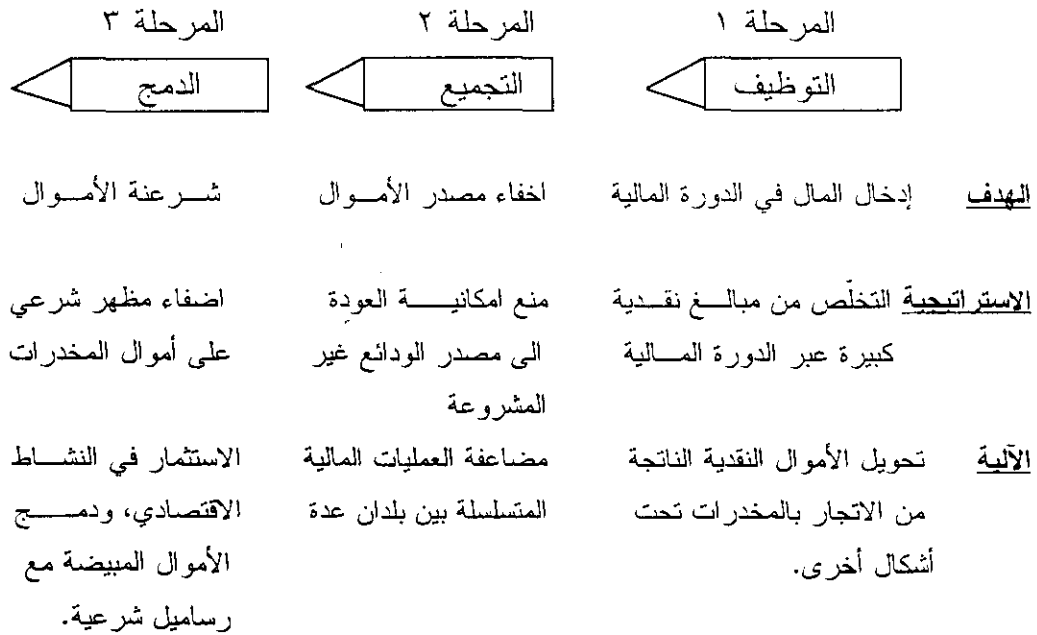
## ١ - مراحل التبييض

رغم تعدد الطرائق المستخدمة، فإن سيرورة التبييض تمرّ عموماً بثلاث مراحل رئيسية، يمكن أن تشتمل على سلسلة طويلة من العمليات. وقد حدّد خبراء "مجموعة العمل المالي" هذه المراحل الثلاث كالاتي : مرحلة التوظيف، مرحلة التجميع ومرحلة الدمج.

يمكن أن تجري مراحل التبييض الأساسية الثلاث بشكل منفصل، ولكن، يمكن أن تحدث أيضاً في وقت واحد. بيد أن استخدام هذه المرحلة او تلك متوقّف على توفر تقنيات مراقبة هذه الآفة وأساليب مكافحتها.

### مختلف مراحل التبييض

### الرسم رقم ١



## ١-١ المرحلة الأولى : التوظيف

تتيح مرحلة التوظيف إدخال الأموال (كميات كبيرة من النقود) المجنّية من عمليات الاتجار غير المشروع بالمخدرات في الدورة النقدية والمالية. وعلى العموم، تكون هذه الأموال، نقداً ورقياً يمكن تحريره بعملات مختلفة. وتشكّل هذه المرحلة أضعف حلقات سلسلة تبييض الرساميل.

إن مسار مرحلة التوظيف معقّد عموماً (أنظر الملحق رقم ٢) . فهو يركز، قبل كل شيء، على تحويل المال القذر (على شكل أوراق نقدية) الى ودائع مصرفية، والى إيرادات او ارباح وهمية، ومن ثم توظيف المداخل في عدة حسابات في مصرف واحد أو أكثر، كائنة في البلد نفسه او في الخارج، وهكذا، تسمح سلسلة العمليات هذه، عند انتهائها، ببدء عملية "الغسل" بالمعنى الحصري.

تشمل الوسائل المستخدمة في مرحلة التوظيف تشكيلة واسعة جداً من المنتجات، كالودائع المصرفية والأدوات النقدية والمعادن الثمينة والشيكات السياحية والسيارات الفخمة أو التحف الفنية حتى. وتستخدم في هذه المرحلة شبكة من العديد من عناصر التبييض التي قد تكون مؤسسات مالية (مارف، شركات مالية، شركات تأمين/ الخ...) او غيرها من القطاعات الاقتصادية التي تتعامل بكثير من السيولة، كالكازينوات ومكاتب القطع او المطاعم (أنظر الجدول رقم ٢).

وتجدر الإشارة، على هذا المستوى، الى أنه قد تمرّ فترة طويلة بين جمع المبالغ المعدة للتبييض وإدخالها في الدورة المصرفية. كما أننا نشهد منذ بضع سنوات نقل الأموال التي هي برسم التبييض الى أماكن مجهولة أكثر، كالمدن الصغيرة أو الأحياء "الهادئة" التي هي بمنأى عن كل شبهة، من اجل القيام بعمليات التوظيف. ويُعزى هذا التوجّه الى تعزيز وسائل المراقبة والمكافحة في المراكز المالية الكبرى.



## ٢-١ المرحلة الثانية : التجميع

تسمح مرحلة التجميع بإخفاء مصادر الأموال المعدة للتبييض. والغاية منها فصل الأموال عن مصدرها المريب واعطاؤها غطاءً شرعياً و"شريعياً". وتقوم هذه المرحلة على إعادة المال القذر الى حسابات مصرفية مفتوحة باسم شركات محترمة. وعلى هذا المستوى من حلقة التبييض، يصبح المال جاهزاً لعملية التدوير.

تتكوّن سيرة إخفاء المصادر من مجموعة متشعبة من القيود والعمليات المالية، بوتيرة عالية وبواسطة عدد كبير من المعاملات لجعلها معقدة، وبالتالي غامضة (أنظر الملحق رقم ٢). إن هذه العمليات متعددة العناصر. وهي تقوم على تحويل الودائع المطلوب تبييضها الى منتجات مختلفة مثل: خطابات اعتماد، شراء سندات بورصية (أسهم، سندات دين، مشتقات، الخ...)، وشراء وإعادة بيع أموال منقولة وغير منقولة او التحويلات المالية الالكترونية.

إن هذه المرحلة تُشرك القطاع المالي عموماً والمصارف خصوصاً، مع استخدام كثيف للجنات الضريبية، والأجهزة المصرفية اوفشور، او البلدان التي لديها تنظيم مصرفي متساهل. الى ذلك، تستلزم هذه المرحلة مروراً محتوماً بشركات وهمية او شركات مالية متغاضية او متواطئة.

## ٣-١ المرحلة الثالثة : الدمج

تشكل مرحلة الدمج الحلقة الأخيرة في سلسلة التبييض، وهي التي تسعى الى اضفاء مظهر شرعي على الأموال غير المشروعة، وإتاحة استخدامها بطريقة مربحة ومحترمة.

تقوم تقنية الدمج على إعادة إدخال المبالغ المبيضة في بيئة الاقتصاد الشرعي عبر القيام بتوظيفات مالية واستثمارات في الاقتصاد الحقيقي (القطاعات المنتجة) او

باستثمارات عقارية لتتميز هذه المبالغ وكى لا يبقى أي أثر لمصدرها الجرمي (أنظر الملحق رقم ٢).

إن طريقة الدمج هي المرحلة الأصعب اكتشافاً باعتبار أن الأموال تكون قد خضعت قبلاً لعدة مستويات من التدوير. والواقع أن هذه العمليات بمجملها قد تمتد على سنوات عدة.

## ٢- تقنيات التبييض وتطوراتها

إن الاختصاصيين في تبييض الأموال يستخدمون العمليات الاقتصادية ذاتها التي يستخدمها الزبائن "الشرفاء"، مما يعقد ويصعب بالتالي كل عمل من أعمال المكافحة.

وفي الواقع، ليس ثمة طريقة واحدة للتبييض. فهذه التقنيات قد تتراوح بين اجراء بسيط كسواء سلعة كمالية، وبين شبكة دولية معقدة تستخدم العديد من المؤسسات في قطاعات اقتصادية شتى.

ورغم الاتجاه الحالي الى مزيد من التفنن والإتقان، فإن تقنيات التبييض التقليدية ما زالت تحلّ موقعاً مهماً في سيرورة تدوير أموال المخدرات، من خلال النقل المادي للنقود واستخدام مكاتب القطع او اللجوء الى مبيضين محترفين.

## ٢-١ تقنيات التبييض الرئيسية

### ٢-١-١ تقنية القرض المظهر

تستعين هذه التقنية، التي هي على جانب من الانتشار، بالعديد من العملاء الاقتصاديين، وتتم على عدة مراحل :

١- تجرى تحويلات من مداخيل الأتجار بالمخدرات (نقداً) الى حسابات مصرفية مفتوحة باسم شركات وهمية في مصارف اوفشور. وتتطابق هذه العملية مع مرحلة التوظيف.

٢- بعد ذلك، تحوّل الأموال الى حسابات أخرى باسم شركات وهمية في مراكز مالية ذات رقابة ضعيفة (لوكسمبورغ، سويسرا، جزيرة جرسى او جنات ضريبية أخرى). ويمكن تخفيف وتيرة هذه التحويلات لإلقاء المزيد من التعميم على عملية التبييض. ويمكن تشبيه هذه العمليات بمرحلة التجميع.

٣- يحصل تجار المخدرات على قروض مصرفية في بلدان حيث يحاولون استثمار أموالهم المبيضة (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، الخ...)، وذلك بأن يقدموا، كضمانة، ودائعهم من الأموال غير المشروعة (بفضل رهن شهادات الايداع). هذه القروض القانونية لا تُردّ، فيستعمل المقرضون الضمانة. وبفضل هذه القروض، يستطيع تجار المخدرات أن يشتروا عقارات او متاجر انطلاقاً من رساميل وتمويلات آتية عبر مؤسسات شريفة. وهذه العمليات تتطابق مع مرحلة الدمج.

#### ٢-١-٢ تقنية الفوترة المزدوجة

تتطلب هذه التقنية، قبل كل شيء، السيطرة على عدة شركات في بلدان عدة. وهي تتكوّن من مرحلتين :

١. توظّف الرساميل غير المشروعة في شركة (خاضعة مباشرة لمهربي المخدرات) تشتري سلعاً او خدمات من شركة أخرى (خاضعة او متواطئة) بأسعار مبالغ فيها.

٢. يتمّ بصورة قانونية إخراج الرساميل من بلد المنشأ، والتي توازي الأموال الزائدة، مما يسمح بتبييض هذه الأموال.

#### ٢-١-٣ تقنية المضاربة العقارية الصورية

إنها تقنية تبييض بسيطة نوعاً ما، ويمكن أن تتمّ على مستوى محلي. فهي تقوم على :

١. إدخال المال في الدورة المالية، في حسابات مصرفية (توظيف).
٢. شراء ملكية بسعر أقلّ من قيمتها، عبر دفع المبلغ المكمل بطريقة غير معلنة (من يد الى يد).

٣. إعادة بيع العقار بقيمته الحقيقية، مما يسمح بتبرير موارد ضخمة، بسبل شرعية تماماً، وذلك بفضل فائض القيمة المحقق.

#### ٢-١-٤ تقنية المضاربة البورصية

١. بيع وهمي بسندات مسعرة في البورصة، من البائع لذاته، بواسطة شارٍ مزيف، هو على العموم شركة وهمية منشأة في بلد ذي تنظيم مالي ضعيف.
٢. يسبب الشاري، بفضل أموال التبييض، ارتفاعاً في أسعار السندات البورصية التي هي في حوزة تجار المخدرات.
٣. يستطيع هؤلاء، عبر إعادة بيع السندات، أن يسجلوا فائض قيمة يكون في الظاهر قانونياً.

#### ٢-١-٥ تقنية الاعتماد المستندي

المقصود هو اعتماد مستندي، مرتبط بعملية تجارة دولية، مع شحن وهمي للبضائع. وإن الفصل بين التدفقات المالية وتدفقات البضائع، الذي تسمح به تقنية الاعتماد المستندي، هو مفتاح نجاح هذه الطريقة في تبيض الأموال. وتتكون هذه التقنية من عدة مراحل :

١. تطلب شركة متواطنة من مصرفها أن يفتح لها اعتماداً مستندياً غير قابل للنقض لصالح شركة متواطنة أخرى.
٢. تقدم الشركة الأولى مستندات شحن مزيفة لمصرفها الذي يقوم عندئذٍ بتحويل الأموال، بصورة قانونية تماماً.
٣. عند استلام الأموال من الشركة الثانية، يصبح مصدر هذا المال شرعياً.

ويمكن اضافة المزيد من التعقيد على تقنية الاعتماد المستندي هذه، وذلك بأن يتدخل بين الشاري والبائع وسيط او اكثر، مع مصرفه، بحيث لا يقل عدد المتدخلين في العملية عن ثلاث شركات وثلاثة مصارف.

## جدول رقم ١

### أمثلة على تقنيات تبييض أموال المخدرات المستخدمة بوجه عام

التقنية	المبدأ
تجزئة الودائع	مجموعة من الأيداعات النقدية الصغيرة المحوكة الى حساب أحد زبائن المصرف
قرض مظهر	قرض بضمان ودائع من الأموال غير المشروعة (رهن شهادات ايداع)
عملية تجارية دولية (اعتماد مستندي)	اعتماد مستندي غير قابل للنقض مسع تقديم مستندات شحن مزورة
فترة مزدوجة	مبالغة في تقدير الأسعار بين عدة شركات تسيطر عليها شبكة التبييض
مضاربة عقارية صورية	شراء ملكية مع دفع مبلغ مكمل من يد الى يد، وإعادة بيعها بقيمتها الحقيقية
تقنية المضاربة البورصية	بيع ذاتي وهمي لسندات مسعرة في البورصية، بواسطة شار مزيف
الكازينو وألعاب الحظ	مال محول الى فيشات في الكازينو، ومن ثم الى شيكات او إعادة شراء اوراق يانصيب رابحة.

## ٢-٢ التطورات الأخيرة لتقنيات التبييض

إن الدراسة السنوية لمجموعة العمل المالي حول تطور تقنيات تبييض المال، وأعمال مختلف الهيئات الوطنية لمكافحة التبييض، او الدراسة الحديثة التي أعدها صندوق النقد الدولي، تسمح بإبداء العديد من الملاحظات العامة المتعلقة بتقنيات التبييض.

قبل كل شيء، ما تزال بعض تقنيات التبييض التقليدية الأدوات المفضلة لإخفاء الرساميل غير المشروعة. غير أن الخبراء قلقون خاصة من بروز تقنيات جديدة لتدوير الرساميل تستعين بابتكارات تكنولوجية ومالية حديثة او تستخدم النشاطات المالية غير المصرفية.

وكما في السابق، ما تزال المصارف القنائة الرئيسية لتدوير الرساميل غير المشروعة. وإن إحدى الطرائق التقليدية التي ما تزال مفضلة من قبل المبييضين هي استخدام حسابات باسماء زائفة او باسم أشخاص عاملين لصالح مستفيدين آخرين، لاسيما

أصحاب المهن القانونية والمحاسبية (محامون، كتّاب عدل، خبراء محاسبة، الخ..)، أو حتى باسم الشركات الوهمية. ويرى خبراء مجموعة العمل المالي أننا غالباً ما نكون أمام تراكم معقد من العمليات التي تُستخدم فيها عدة حسابات للعديد من الأشخاص والمؤسسات أو الشركات الوهمية. وهناك اتجاه آخر كشفته سلطات الرقابة في بلدان عدة هو الاستخدام المتزايد لمكاتب تمثيل المصارف الأجنبية من أجل تمرير مداخل الأتجار بالمخدرات.

وتشير التطورات الأخيرة في هذا المجال إلى نقل تدريجي لنشاطات التبييض من القطاع المصرفي التقليدي إلى القطاع المالي غير المصرفي وإلى المؤسسات والمهن غير المالية. وبحسب الخبراء من مختلف البلدان، فإن مكاتب القطع تمثل خطراً متزايداً في مجال التبييض، مع الازدياد الواضح لعدد وحجم العمليات المحققة بواسطة هذه المهنة. كذلك، يبدو أن المهن القانونية والمحاسبية أو حتى شركات إدارة الأموال تُستخدم أكثر فأكثر لإخفاء مصدر الأموال والحفاظ على سرية العمليات والمستفيدين منها. ويظهر أن التهريب يتسع في ما يتعلق بتقنيات التبييض الأخرى، رغم التطوير المتزايد للطرائق الجديدة المستعملة. فقد أشار خبراء مجموعة العمل المالي إلى ازدياد بارز في حجم النقود التي تعبر الحدود بصورة سرية.

وعلاوة على طرائق تبييض الأموال التقليدية الأنفة الذكر، هناك تقنيات جديدة بدأت بالظهور. ذاك أن انتشار التحويلات المالية الإلكترونية ووسائل وتقنيات الدفع الإلكترونية الجديدة: النقد الإلكتروني (digicash)، الإنترنت، الخ.. أخذ يشقّ الطريق أمام تكاثر عمليات تدوير الرساميل غير المشروعة. في الواقع، إن إمكانية تنفيذ عمليات كبيرة بصورة مغلقة وخارج الجهاز المصرفي تماماً قد تتيح لمببضي الأموال التملّص من التدابير الوقائية المتخذة من قبل الأجهزة المصرفية لمختلف البلدان. ونظراً للسرعة التي تتطور بها حالياً صناعة وسائل الدفع الإلكترونية، فمن المرجح أن تتضاعف مخاطر التبييض الجديدة بسرعة كبيرة.

وفي ما يخصّ القطاعات الجديدة التي تستهدفها عمليات التبييض، فإن قطاعي التأمين وصناعة الأوراق المالية أخذوا يقلقان الخبراء الدوليين لدى مجموعة العمل المالي وصندوق

النقد الدولي. على سبيل المثال، يلاحظ أن تقنيات التأمين على الحياة (وبخاصة العقود ذات الأقساط الواحدة) وموقع الوسطاء المهم في أنظمة بيع منتجات التأمين (غير الملزمين بالتوقيع على النشاطات المشبوهة) وخصوصيات عقود التأمين على الحياة (دفع القسط في الخارج، الغاء مسبق، تسديد قسائم الرسمة، الخ.) تعزز بشكل ملموس مخاطر التبييض عبر هذا القطاع.

يضاف الى ذلك أن قطاع الأوراق المالية مناسب هو أيضاً لخطر تسلل مبيضي الأموال، لا سيما في مرحلة التجميع. فثمة خصائص عديدة، حسب مجموعة العمل المالي، تجعل هذا القطاع مغرياً : فهو بطبيعته دولي، سائل جداً وتنافسي جداً، مع مكافأة قائمة على مبدأ العمولة. وبدأت تسجل في بلدان مختلفة حالات عدة من التبييض، يشترك في بعضها محترفو قطاع الأوراق المالية هذا، وهم يتورطون طوعاً في هذه العمليات.

### ٣- عملاء تبييض الأموال

إن الجهاز المالي والقطاعات الاقتصادية التي تتعامل بمبالغ ضخمة من النقد السائل تبقى الأكثر استهدافاً بعمليات التبييض. ومن الصعب تأكيد وجود مواصفات خاصة لعملاء التبييض. غير أن الخبراء الدوليين يرون أن العملاء الذين يستطيعون العمل بشكل مهم في سيرورة على نطاق كهذا هم رجال المال والمصارف. أما خارج القطاع المالي، فغالباً ما يكون العملاء المتورطون منتمين الى القطاعات الاقتصادية التي تتعامل بمبالغ ضخمة من النقد السائل، والتي يصعب نشاطها كل تدقيق محاسبي او مالي.

## جدول رقم ٢

العملاء الاقتصاديون القابلون للتورط في عمليات تبييض الأموال

مرحلة التوظيف	مرحلة التجميع	مرحلة الدمج
القطاع المالي	القطاع المالي	القطاع المالي
مصـارف المصـارف التجارية صناديق الأعمـال صناديق الادخار وغيرها مؤسسات مالية أخرى التأمين على الحياة شركات البورصة مكاتب القطـع	مصـارف  شركات مالية  شركات بورصة	مصـارف
القطاعات غير المالية	القطاعات غير المالية	القطاعات غير المالية
المطاعم، الكازينو، سوق الأثار الفنية، المجوهرات، الانتاج الفني والسينمائي، المغاسل الآلية، المحامون الكتّاب العدول	شركات وهمية التجارة الدولية الشركات القابضة، مكاتب الدراسات، المحامون، الكتّاب العدول، خبراء المحاسبة	العقارات لعبة الغولف الفنادق استرداد مؤسسات سوق الأثار الفنية

وهكذا، تبقى المصارف قناة تبييض مفضّلة، وإن كانت التقنيات المستخدمة قد أصبحت أكثر تطوراً، كما رأينا آنفاً. فالمدخل التي يلج منها المبيّضون في المصارف هي بوجه خاص الشبابيك التي تتلقّى عمليات التبييض المحدودة الحجم، والمسؤولون عن اعتمادات المؤسسات وحساباتها، بالنسبة الى العمليات الكبيرة.

وخارج القطاع المالي، هناك أنواع عديدة من النشاطات تُستخدم في شبكات التبييض، على غرار استخدام الشركات الوهمية في البلدان التي تفتقر الى شفافية المعلومات بشأن الملكية. على سبيل المثال، غالباً ما توظّف منتجات غير مشروعة في قطاع العقارات وفي النشاطات المرتبطة بقطاعي السياحة والتسلية. زد على ذلك أن بعض القطاعات التي تبيّض المال ما زالت بمنأى عن الرقابة الشديدة، وهي تُستخدم بانتظام في هذه العمليات كقطاع التأمين على الحياة والمهن القانونية : (المحامون، خبراء المحاسبة، الكتّاب العدول الخ...).

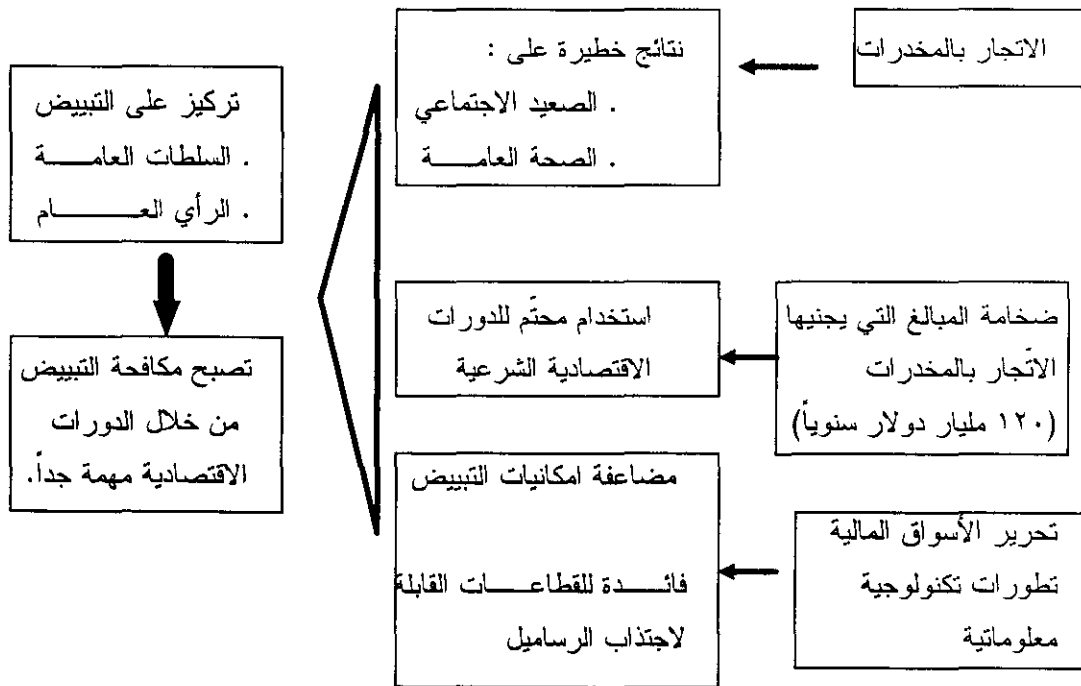


## القسم الثاني مكافحة تبييض الأموال في العالم

تشكّل مكافحة الصارمة للتبييض مكملاً ضرورياً لكل تحرك هادئ إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات. وفي الواقع، تبرّر مكافحة تبييض المال أساساً بكون "أفضل وسيلة لمكافحة الاتجار بالمخدرات هي في الحؤول دون أن تعود ثمرة هذه العمليات غير المشروعة إلى الذين ينظّمونها". ولكن، تجدر الإشارة إلى أن انعكاسات الاقتصادية والمالية المرتبطة بالأرباح المجنّية من الاتجار بالمخدرات لم تُؤخذ في الاعتبار من قبل سلطات مختلف البلدان إلا في وقت متأخر نوعاً ما.

يقوم المبدأ الأساسي لنشاط مكافحة التبييض على جعل الاتجار غير مشروع بالمخدرات غير مربح اقتصادياً، وبالتالي تجنّب تلوُّث الدورة الاقتصادية بربح المال. فالواقع أن هذه التدفقات، كما رأينا آنفاً، أصبحت كبيرة بما يكفي لإحداث تأثير سلبي مباشر على عدة قطاعات اقتصادية، وحتى على اقتصادات بأكملها.

### الرسم البياني رقم ٢ أسباب مكافحة تبييض الأموال



- ولكن، يجب ألا تغيب عن البال صعوبة مكافحة عمليات التبييض. وذلك لأسباب عدة :
- ليس لتبييض المال ضحية واضحة، وهو يلقي من جراء ذلك استنكاراً اجتماعياً ضعيفاً، شبيهاً باستنكار جنح التهرب من الضرائب أو الرسوم الجمركية.
  - التبييض يتم بواسطة عملاء اقتصاديين نافذين ومندمجين في المجتمع.
  - بما أن تقنيات التبييض هي نفسها بالنسبة إلى مال المخدرات والمال الناجم عن التهرب الضريبي أو عن أنواع أخرى من تهريب الرساميل، فإن المنظمات المافياوية تحظى، من جراء ذلك، بتساهل قسم كبير من الأوساط المالية.

بناءً عليه، تتطلب مكافحة التبييض تعاون جميع السلطات التي تملك معلومات حول هذه الشبكات، إضافة إلى التعاضد الدولي الذي هو خير سبيل لتفعيل هذه المكافحة.

#### ١- التعاون الدولي لمكافحة تبييض الأموال

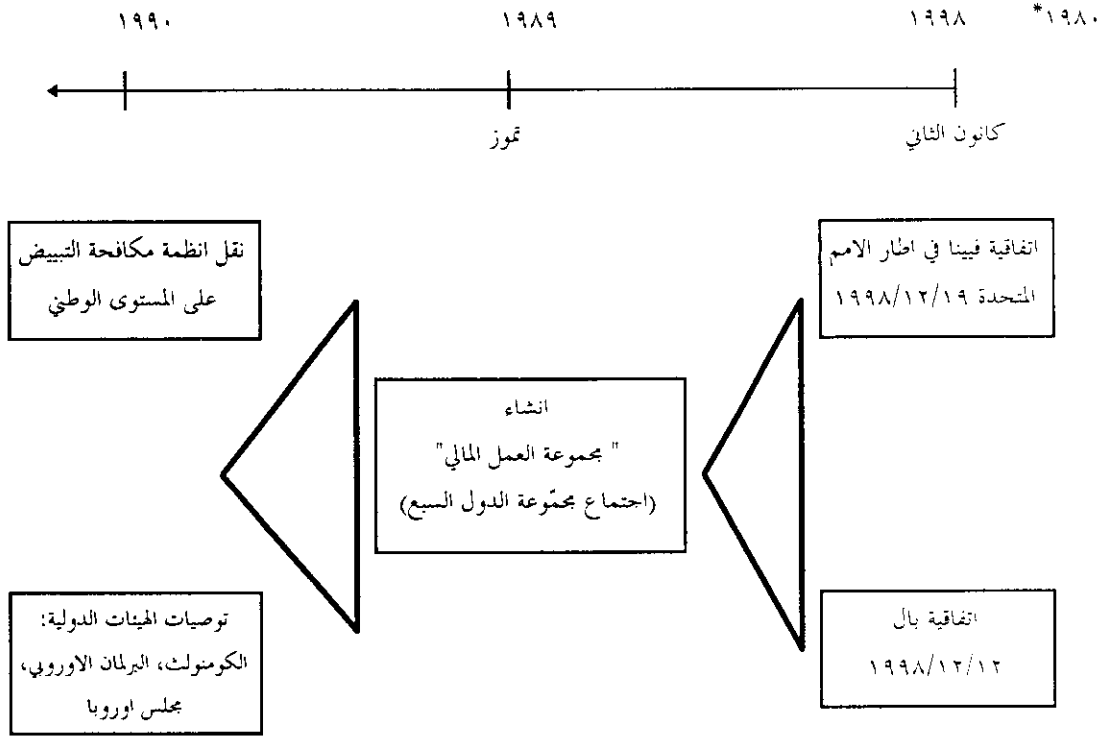
التعاون الدولي ضروري لضمان فعالية هذه المكافحة لأن التبييض بطبيعته مجزأً ويتم عادةً على مستوى دولي. فهذا التعاون، الذي تنظمه الاتفاقات الدولية، يتناول مجالين كبيرين : الاستقصاء أو التحقيق و الحجز/المصادرة لصالح سلطات بلدان أخرى.

#### ١-١ تطور التعبئة الدولية

كانت سنة ١٩٨٠ سنة وعي أهمية مكافحة الإيرادات المالية الناتجة عن الاتجار بالمخدرات. واتخذ هذا الوعي شكلاً غير ملزم كثيراً من خلال توصية المجلس الأوروبي رقم ١٠/١٩٨٠، المتعلقة بالتدابير المضادة لتحويل الرساميل الجرمية المصدر وحمايتها.

### الرسم البياني رقم ٣

#### تطور التعبئة الدولية لمكافحة تبييض الأموال



نقطة الانطلاق الفعلية لمكافحة تبييض الأموال كانت سنة 1988، مع اتفاقية فيينا التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة في 19 كانون الأول 1998. فهذه الاتفاقية تأخذ في الاعتبار مشكلة التبييض وتحتوي على تجديدين أساسيين :

- التزام الدول باعتبار عمليات تبييض الأموال الناتجة من الاتجار بالمخدرات بمثابة جنحة عندما يرتكب هذا العمل قصداً ؛
- إمكانية رفع السرية المصرفية في إطار تحقيق قضائي متعلق بالاتجار بالمخدرات.

في موازاة عمل الأمم المتحدة، كان بنك التسويات الدولية مصدر اتفاقية أخرى، سُميت اتفاقية بال. وتؤكد هذه الأخيرة مجموعة مبادئ أساسية بالنسبة الى المصارف في الجهد المبذول لمكافحة تبييض الأموال.

غير أن اجتماع مجموعة الدول السبع في تموز ١٩٨٩، مع انشاء "مجموعة العمل المالي" داخل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، يشكل أول محاولة دولية جدية لإدراك خطورة ظاهرة التبييض والحد من اتساعها. وقد أثبت هذا التحرك ضرورة تحديد جرم التبييض ووضع تدابير لمصادرة الأموال والأرباح المجنبة منه. كما تجسدت هذه المبادرة بصياغة أربعين توصية بهدف "تعزيز" دور الجهاز المالي في مكافحة التبييض.

فضلاً عن ذلك، تلت انشاء "مجموعة العمل المالي" سلسلة اجراءات تمثلت في : صياغة مجموعة نصوص وتوصيات من قبل هيئات دولية أخرى (مجلس اوروبيا، الكومنولث، البرلمان الأوروبي) وادخال مبادئ من اتفاقية فيينا وتوصيات مجموعة العمل المالي في القوانين الوطنية لبلدان عدة (وبخاصة للبلدان الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)، إضافة الى ابتكار نصوص تشريعية ورقابية وطنية لمكافحة التبييض.

#### ٢-١ دور مجموعة العمل المالي في التعاون لمكافحة التبييض

تضم هذه المجموعة التي أنشأتها قمة الدول السبع الأكثر تصنيعاً عام ١٩٨٩ ستة وعشرين بلداً عضواً، هي بوجه خاص بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (١) إضافة الى منطمتين إقليميتين (٢)، ومهمتها دراسة التدابير المخصصة لمكافحة تبييض الأموال. وهكذا، تجسد مجموعة العمل المالي (GAFI) تنسيق مكافحة التبييض. وقد باشرت نشاطها بجرد أماكن مكافحة تبييض أموال المخدرات في العالم وبصياغة توصيات (عدها أربعون) معدة للمصارف والسلطات العامة في مختلف البلدان المنتمية الى المجموعة.

- لقد أوكلت الى مجموعة العمل المالي ثلاثة أنواع من النشاطات :
- تقييم اتجاهات التبييض وطرائقه، مع إعداد نماذج لتقنيات التبييض انطلاقاً من عروض اختصاصيين دوليين في هذا المجال (الجمارك، الشرطة ...)
  - مراقبة تنفيذ التوصيات الأربعين من قبل الدول الاعضاء. وتتم هذه المراقبة بوجه خاص من خلال :

أ- التقييم الذاتي : على كل بلد أن يملأ استمارتين (تطبيق التوصيات والمشاكل القانونية).

ب- التقييم المشترك : تقرير لكل بلد عضو يضعه فريق من الخبراء (القانونيين والماليين، والخبراء في الخدمات العملائية)، على أن ينتمي هذا الفريق الى ثلاثة بلدان أخرى من اعضاء مجموعة العمل المالي.

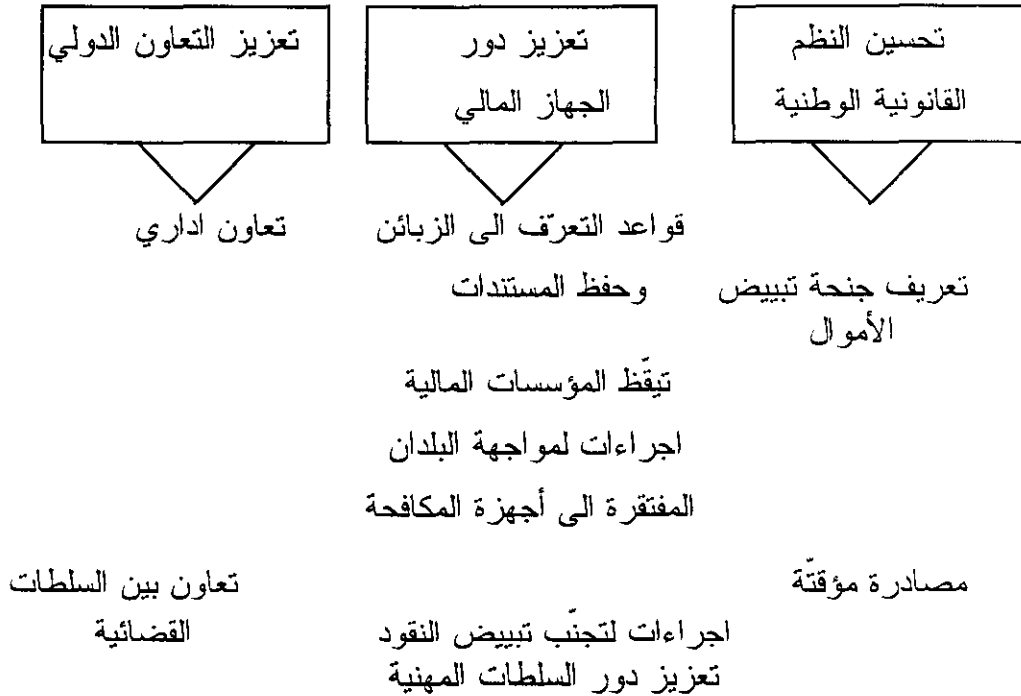
- تأمين العلاقات الخارجية لحدّ أكبر عدد من البلدان غير الاعضاء على تبنّي التوصيات وطرائق مكافحة وتطبيقها (تفكير حول البلدان ذات الأولوية، توعية، ومتابعة العلاقات مع البلدان غير الاعضاء).

### ٣-١ أهم توصيات مجموعة العمل المالي لمكافحة التبييض

حدّد خبراء مجموعة العمل المالي أربعين إجراءً ملموساً لتعزيز مكافحة تبييض الأموال.

#### الرسم البياني رقم ٤

#### أهم التوصيات لمكافحة تبييض الأموال



- (١) المانيا، لوسراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمارك، اسبانيا، الولايات المتحدة، فنلندا، فرنسا، اليونان، هونغ كونغ، ايرلندا، ايسلندا، ايطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، النرويج، نيوزيلندا، البرتغال، هولندا، المملكة المتحدة، سنغافورة، السويد، وتركيا.
- (٢) المجموعة الأوروبية ومجلس التعاون الخليجي.

## ١-٤- تحسين النظم القانونية لمكافحة تبييض الأموال

يُمرّ تعزيز أجهزة مكافحة التبييض بتكييف النظم القانونية الوطنية. وتشمل توصيات مجموعة العمل المالي في هذا الصدد مجاليّ العمل التاليين :

- تحديد جنحة تبييض الأموال : على كل دولة أن تتخذ التدابير الضرورية، بما فيها التدابير التشريعية، لتجريم تبييض الأموال الناتجة من الاتجار بالمخدرات. يضاف الى ذلك - وكما تنصّ اتفاقية فيينا - أن جنحة التبييض يجب أن تنطبق أقلّه على جنحة التبييض المتعمدة وتشمل، في نطاق الممكن، المسؤولية الجزائية للشركات نفسها، وليس فقط لأجرائها ومستخدميها.
- المصادرة المؤقتة : على الدول أن تتخذ التدابير التي تجيز للسلطات المختصة مصادرة الأموال والرساميل المبيضة. فهذه التدابير ضرورية لتفعيل مكافحة تبييض أموال المخدرات. وعلى مختلف البلدان أن تتخذ تدابير مماثلة لتلك المذكورة في اتفاقية فيينا، لأن من شأن هذه التدابير أن تسمح بكشف وتقدير الأموال التي تكون برسم المصادرة، وبتنفيذ اجراءات مؤقتة (تجميد وحجز) لإعاقة كل تحويل او تفرغ عن أموال واتخاذ جميع التدابير الاستقصائية الملائمة.

## ١-٥ تعزيز دور الجهاز المالي

يلعب الجهاز المالي دوراً رئيسياً في انقضاء التبييض ومكافحته، مما دفع مجموعة العمل المالي الى توسيع نطاق توصياتها وتضمينها عدداً من التوصيات (من الرقم ١٢ الى ٢٩) التي ينبغي أن تطبق ليس فقط على المصارف، إنما ايضاً على المؤسسات المالية غير المصرفية بحيث تشمل أكبر عدد ممكن من المهن التي تتلقى مبالغ نقدية ضخمة وقابلة للاندماج في دورة التبييض.

- قواعد التعرف الى الزبائن وحفظ المستندات : يتعين على المؤسسات المالية ألاّ تمسك حسابات مغلقة، ولا حسابات بأسماء وهمية. وعليها أن تتخذ تدابير معقولة

للحصول على معلومات حول هوية الزبائن الحقيقية وأن تحفظ المستندات الضرورية (العمليات المحققة، المستند الخطي لإثبات هوية الزبون) مدة خمس سنوات على الأقل.

• التيقظ المتزايد من قبل المؤسسات المالية : ينبغي أن يوجه انتباه خاص الى جميع العمليات المعقدة وغير العادية او التي ليس لها أسباب اقتصادية مشروعة ظاهرة. وفي حال الشك، يجب أن يُسمح للمؤسسات او أن تُلزم بإعلان شكوكها بسرعة. كما جرى حتّ هذه المؤسسات على وضع برامج لمكافحة التبييض تشمل : السياسات، الاجراءات الداخلية، برامج تدريب مستمر للمستخدمين، رقابة داخلية بغية التحقق من فعالية النظام.

• اجراءات لمواجهة البلدان المفتقرة الى أجهزة مكافحة : بسبب تزايد خطر انتقال دوائر التبييض، يتعين على المؤسسات المالية تطبيق بعض المبادئ : ايلاء اهتمام خاص بالعمليات مع الزبائن او المؤسسات المالية المقيمة في البلاد، والتي لا تطبق التوصيات المذكورة، والتأكد من أن المبادئ مطبقة ايضاً من قبل فروعها وشركاتها التابعة الكائنة في الخارج.

• اجراءات لتجنب تبييض النقود : دراسة جدوى التدابير المختصة لكشف ومراقبة عمليات النقل المادي للنقود عبر الحدود، شرط احترام حرية حركات رؤوس الأموال، والتفكير في توسيع استخدام هذه المعلومة، كما في فائدة نظام يفرض على الأجهزة المالية الاعلان عن جميع العمليات التي تفوق قيمتها مبلغاً معيناً.

• تحديد دور السلطات (القانونية والادارية) : على سلطات مراقبة الوسطاء الماليين التأكد من أن المؤسسات المراقبة تملك الأجهزة الملائمة لمكافحة تبييض الأموال، مع تعيين السلطات الادارية المختصة لتأمين التنفيذ الفعلي لجميع التوصيات.

#### ٦-١- تعزيز التعاون الدولي

يشكل تعزيز التعاون الدولي، الاداري والقضائي، عاملاً أساسياً في نجاح استراتيجية مكافحة التبييض :

• تعاون اداري من خلال تبادل معلومات ذات طابع عام مقدّمة من الادارات الوطنية حول التدفّقات النقدية الدولية ومن السلطات الدولية حول آخر تطورات التبييض. وكذلك تبادل المعلومات المتعلقة بالعمليات المشبوهة، وذلك عفواً او بناءً على طلب من السلطات المختصة.

• تعاون بين السلطات القضائية في شأن المصادرة والتآزر القضائي وتسليم المجرمين. وينبغي أن يستند هذا التعاون الدولي الى شبكة اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف مبنية على مفاهيم قانونية مشتركة، مع توجّهات واضحة لتحسين التآزر القضائي (تعاون في التحقيقات، تآزر قضائي في الحقل الجزائي، تبسيط اجراءات الحجز والمصادرات، التنسيق في اجراءات القمع، الخ...).

إن محصلة نشاط مجموعة العمل المالي ايجابية طبعاً، بفضل قيام جميع البلدان بإنشاء أجهزة لمكافحة التبييض. وكانت تركيا آخر بلد عضو يطبق توصيات مجموعة العمل المالي في نهاية سنة ١٩٩٦ . غير أن نقل التوصيات وأجهزة مكافحة المنشأة اختلفت نسبياً باختلاف النظم القانونية لكل بلد.

يضاف الى ذلك أن التوصيات الأربعين هي قيد المراجعة حالياً. وسوف تعدل في النهاية خمس منها بغية : توسيع مفهوم التبييض ليشمل نشاطات أخرى، وفرض إلزامية إعلان الشبهة، وشمول المؤسسات غير المالية، وإدخال تغييرات متعلّقة بالشركات الوهمية، واتخاذ تدابير لمعالجة المشاكل المرتبطة بتكنولوجيات الدفع الجديدة وبالابتكارات المالية الأخرى.

## ٢- أهم أنظمة مكافحة تبييض الأموال في العالم

ثمة تياران كبيران في أنظمة مكافحة تبييض الأموال في العالم : النظام الانكلوسكسوني (الولايات المتحدة، أستراليا، المملكة المتحدة) ونظام اوروبا القارية.



إن النظام الانكلوسكسوني، القائم على مبدأ "التصريح الموضوعي"، يفرض على المؤسسات المالية أن تصرّح بصورة منتظمة عن كل عملية مالية تفوق قيمتها مبلغاً معيناً. تعالج المعلومات بواسطة الكمبيوتر الذي يركز كل المعلومات، المجمّعة. ويعتمد هذا النظام على دوائر مهمة للمكافحة تجمع كمية كبيرة من المعلومات لكنها تعاني من مشكلة الفعالية بسبب حجمها.

أما نظام أوروبا القارية فهو قائم على مبدأ "التيقّظ المصرفي الناشط"، إذ يُطلب من المصارف أن تصرّح عن شبهاتها بعمليات التبييض. ويرتكز هذا النظام على التيقّظ والتحسيس بالمسؤولية والتحرك المسبق للقطاع المالي. إنه مرن وعملائي، لكنه يبقى مقيداً بطابعه الذاتي.

## ٢-١-١- أهم الأنظمة الوطنية لمكافحة تبييض الأموال.

### ٢-١-١-٢- النظام الاتكليزي لمكافحة التبييض

إن نظام مكافحة التبييض المستخدم في المملكة المتحدة هو من أشهر الأنظمة في العالم، لكنه يبقى غير كافٍ نوعاً ما.

### ٢-١-١-٢- الإطار التشريعي والتنظيمي

يخضع تبييض الأموال لقانون جرائم الاتجار بالمخدرات (D.F.O) ولقانون ١٩٩٠ الجزائي. وهو يُعتبر جريمة جزائية إذا اقترن بالجرائم الجزائية التالية : الاتجار بالمخدرات ومخالفة القوانين المتعلقة بالإرهاب.

مصادرة الأموال ممكنة. ويمكن إعادة هذه الأموال إلى البلدان الأجنبية (مثلاً : إعادة هذه الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩٩٣). فضلاً عن ذلك، تجيز التشريعات للشرطة رفع السرية المصرفية جزئياً في حالة الاتجار بالمخدرات، وتعاقب المستخدم أو الموظف جزئياً في حالة الاتجار بالمخدرات، كما يعاقب المستخدم أو الموظف الذي يتخلف عن واجبه بالتصريح عن الشبهات.

# الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية  
مركز هشاميين ودائرة المراقبة والمخاطبة العام

تؤمن الاستخبارات الجنائية الوطنية (NCIS) تنسيق مكافحة تبييض الأموال. وتشكل هذه الاستخبارات وحدة مستقلة غير عملائية مؤلفة من خمسة مكاتب حاضرة في مختلف مناطق البلاد. وهي تضم حوالي ٤٠٠ عنصر من الشرطة والمدنيين وحوالي ٢٥ ضابط جمارك.

تتولى وحدة المعلومات المالية في جهاز الاستخبارات الجنائية الوطنية مسؤولية ثلاثة مجالات عمل مهمة :

- تقديم المشورة لضباط الشرطة والجمارك بشأن التحقق والمصادرة، ومعاونة الوزارات في قضايا التبييض.
- تأدية دور مركز وطني لجمع وتقصي ونشر المعلومات المجمعة من قبل المؤسسات المالية حول النشاطات المشبوهة، وتأمين إعادة المعلومات الى هذه المؤسسات.
- معاونة السلطة المركزية على معالجة طلبات المساعدة الدولية.

## ٢-١-١-٣ سير العمل والفعالية

تزوّدت المملكة المتحدة بتشريعات على قدر من الصرامة والتشدد في شأن التبييض، وبجهاز مركزي لتطبيقها، مع عناصر بشرية مؤهلة جداً ونظام معلوماتي مهم. غير أن النصوص القمعية لهذا النظام تقتصر على تجريم التبييض في حال الاتجار بالمخدرات والارهاب.

يضاف الى ذلك أن تعاوناً قوياً نشأ بين الأسرة المالية وسلطات التدقيق والمراقبة. ذلك أن بنك انكلترا تبنى المبادئ كلياً ولعب دوراً محركاً بحث المصارف الانكليزية على التعاون. كما شكّل في داخله فريق عمل يساعد القطاع المالي في الجهد المبذول لمكافحة التبييض.

مع ذلك، ما يزال الجهاز الانكليزي يعاني بعض النقائص التي تحد من فعاليته. وتتعلق هذه النقائص خصوصاً تنوع القانون المطبق في مختلف انحاء المملكة المتحدة، بوجود جنات ضريبية في ظل العلم البريطاني (جيرسي، غرنيزي، جزيرة مان، جزيرة كايمان، هونغ كونغ) وتساهلية نظام القيم الذي يتمتع بحماية الدستور.

## ٢-١-٢ - النظام الفرنسي لمكافحة التبييض

يقوم الجهاز الفرنسي لمكافحة التبييض على مبدأ التعاون الطوعي بين المؤسسات المالية. لكنه يعاني من تشتت سلطاته الرقابية.

### ٢-١-٢-١ - الإطار التشريعي والتنظيمي

في اطار النصوص القانونية الفرنسية، تقتزن جنحة التبييض بجنحة المخدرات، وتخضع للمادة L 627 من قانون الصحة والمادة ٤١٥ من قانون الجمارك.

ولاستكمال الجهاز، تم ابتداءً من منتصف الثمانينات إقرار عدة قوانين بهدف تنظيم مكافحة التبييض. أولاً، وضع قانون ١٩٨٧/١٢/٣١ تعريفاً لجريمة التبييض الجنائية. ثم حدد قانون ١٩٩٠/٧/١٢ والمرسوم التطبيقي الصادر في ١٩٩١/٢/١٣ طرق مشاركة المؤسسات المالية الفرنسية في مكافحة التبييض.

كذلك، أنشأ المرسوم الصادر في ١٩٩٠/٥/١٠ والمتعلق بوزارة المالية الهيئة المكلفة بمركزة المعلومات والتأكد من تطبيق قواعد مكافحة التبييض، والمسماة تراكفين (Tracfin). أما آخر تعديل في الاطار القانوني لمكافحة التبييض، فقد أدخله قانون ١٩٩٦/٥/١٣ الذي وسع نطاق التبييض ليشمل جميع النشاطات الإجرامية.

يضاف الى ذلك أن انشاء جهاز مكافحة التبييض استلزم تكيف الإطار القانوني الفرنسي على مستويات عدة : فقد تم تعديل التشريعات المتعلقة بالسرية المصرفية لإجازة التحقيق في عمليات التبييض والاستقصاء بشأنها. كما جاء قانون ١٩٩٠/٧/١٢ ليفرض على المؤسسات المالية أن تصرّح لهيئة تراكفين بالمبالغ المسجلة في دفاترها والتي تبدو متأتية من الاتجار بالمخدرات. وهو تصريح ينبغي أن يشمل جميع العمليات التي تفوق قيمتها

٥٠٠٠٠ فرنك. وأخيراً، تمّ تعديل الإطار القانوني على نحو يمكن من مصادرة الأموال (تجميد وحجز).

## ٢-١-٢-٢ - نظام المراقبة والملاحقة

أنشأ المشرع الفرنسي جهازاً متشعباً لتأمين مكافحة التبييض بواسطة العديد من الأجهزة المتخصصة.

فقد كلفت هيئة تراكفين بمركزة المعلومات حول التبييض وتأمين تنسيق العمل. وهي تبقى بنية خفيفة بالمقارنة مع البلدان الأنكلوسكسونية، كونها تضمّ حوالي ثلاثين شخصاً. كما أنشئت عدة دوائر للتحقيق من غير أن يتّضح بعد تحديد صلاحياتها. وهذه الأجهزة مرتبطة بوزارات عدة : ذلك أن OCRGDF و OCRTIS يخضعان لوزارة الداخلية، في حين أن DNRED ودوائر الجمارك مرتبطة بوزارة المالية وبالشرطة القضائية التي هي تحت سلطة وزارة العدل : أما الملاحقة القضائية في حال الشبهة، فقد أوكلت الى النائب العام للجمهورية، الذي هو السلطة الوحيدة المسؤولة في هذا المجال.

يضاف الى ذلك أن نظام الكشف عن عمليات التبييض يرتكز الى حد كبير على المصارف التي تعمل، من خلال نظام التصريح بالشبهات، على إمداد دوائر الملاحقة والمراقبة بالمعلومات المتعلقة بمخاطر التبييض.

## ٢-١-٢-٣ - سير العمل والفعالية

يتطور النظام الفرنسي باتجاه التعزيز التدريجي للنصوص القانونية المناهضة للتبييض (وخصوصاً من خلال قانون ٩٦/٥/١٤ الذي وسّع المجال التطبيقي لجريمة التبييض ليشمل نشاطات اخرى غير مشروعة.

مع ذلك، ما تزال انتاجية نظام المراقبة والملاحقة محدودة. فمن أصل ٢٧٠٠ تصريح بالشبهات، مقدّمة من قبل المصارف الفرنسية، أُحيل الى القضاء ٩٠ ملفاً فقط، منها قلة ضئيلة انتهت الى نتيجة. إضافة الى ذلك، شدّد آخر تحقيق أجرته مجموعة العمل المالي على انعدام التنسيق بين مختلف الأجهزة المكلفة القيام بمكافحة التبييض هذه.

## ٢-١-٣- النظام السويسري لمكافحة التبييض

بالمقارنة مع بقية المراكز الدولية الكبرى، يبقى النظام السويسري أقلّ إلزاماً.

## ٢-١-٣- الإطار التشريعي والتنظيمي

من الناحية القانونية، يخضع جرم التبييض لنصوص عدة : فعلى مستوى القانون الجزائري، يخضع تبييض المال للمادة ٣٠٥ مكرّر من القانون الجزائري السويسري، والذي سرى مفعوله منذ ١٩٩٠، بينما يخضع تمويل الاتجار بالمخدرات للمادة 19 Lstup. وتجدر الإشارة أيضاً الى أنه قد تمّ تعديل القانون الجزائري لإجازة الرفع الجزئي للسرية المصرفية. وفي القانون السويسري، لا يمكن معاقبة الأشخاص المعنويين (المصارف)، بل الأشخاص الطبيعيين فقط.

يضاف الى ذلك أن المادة 305 Ter من القانون الجزائري السويسري تحدّد عدم التيقّظ في شأن العمليات المالية. وهكذا يتضمّن هذا القانون موجب التعرف الى هوية الزبون.

على مستوى القانون الاداري، تتفحص لجنة المصارف الاتحادية "ضمان نشاط لا عيب فيه" (المادة LB 3). فضلاً عن ذلك، هناك في التنظيم السويسري تعليمات متعلّقة بتبييض المال حيث يعاقب المصرف لا الموظف.

## ٢-١-٣-٢- نظام المراقبة والملاحقة

يوجد في النظام السويسري جهاز متخصص لمركزة المعلومات حول عمليات التبييض. تبلّغ الشبهات الى النيابة العامة المكلفة اتّخاذ اجراءات التحقيق والملاحقة. وعلى صعيد آخر، وضعت اتفاقية خاصة بالحيطه من قبل المصارف، وهي تنظّم التزامات المصارف بشأن مكافحة التبييض وتحدّد الموجبات الدنيا للمصارف السويسرية من حيث التدابير الجزائية والرقابية. فقد تضمّنت هذه الاتفاقية مجموعة عقوبات تضمن تنفيذها لجنة مراقبة (مؤلّفة من خمس شخصيات مستقلة).

٢-١-٣-٣ - سير العمل والفعالية

نشهد منذ وقت قريب تعزيزاً تدريجياً للنظام السويسري لمكافحة تبييض الأموال تحت تأثير الضغط الدولي. فقد أدخلت في الواقع أحكام جزائية جديدة لتعزيز مكافحة التبييض، إضافة إلى رفع جزئي ومحدود جداً للسرية المصرفية رغم تحفظات الأسرة المالية السويسرية.

مع ذلك، فثمة قيود ما تزال قائمة في النظام، لاسيما في سرعة الملاحقات والمراقبة، وفي التعاون مع سلطات البلدان الأخرى. لذا، من الضروري المضي قدماً في تعزيز نظام المراقبة السويسري الذي ما يزال غير متناسب مع المخاطر القائمة، وكذلك تسهيل التعاون المتعدد الأطراف في مجال التحقيق والملاحقة.

جدول رقم ٣

تصنيف أنظمة مكافحة التبييض في مختلف البلدان

الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	فرنسا	ألمانيا	
نعم	نعم	نعم	نعم	التصديق على الاتفاقيات الدولية
نعم	نعم	نعم	نعم	قوانين لمكافحة التبييض
مصارف، تأمين، بورصة، ادارة اموال، كازينو	القطاع المالي	مصارف، تأمين، بورصة، صرافة، كازينو	مصارف، تأمين على الحياة، بورصة كازينو	نشاطات مشمولة بقوانين مكافحة التبييض
كلها	كلها	كلها	كلها	النشاطات المالية المشمولة
المدني ٢٥-١٠٠ مليون دولار الجزائي ٥ سنوات	٢-١٤ سنة	-	السجن ٥ سنوات	عقوبات جزائية
كلا	كلا	كلا	كلا	السرية المصرفية مصونة في حال التحقيق
FINSEN	NCIS	Tracfin	كلا	جهاز متخصص مكلف التبليغ عن الشبهات
-	-	وزارة المالية	الشرطة	السلطة المسؤولة
-	نعم	نعم	نعم	مصادرة الأموال
٥ سنوات	٥ سنوات	٥ سنوات	٦ سنوات	حفظ الوثائق

### ٣- محصلة مكافحة تبييض الأموال في مختلف البلدان

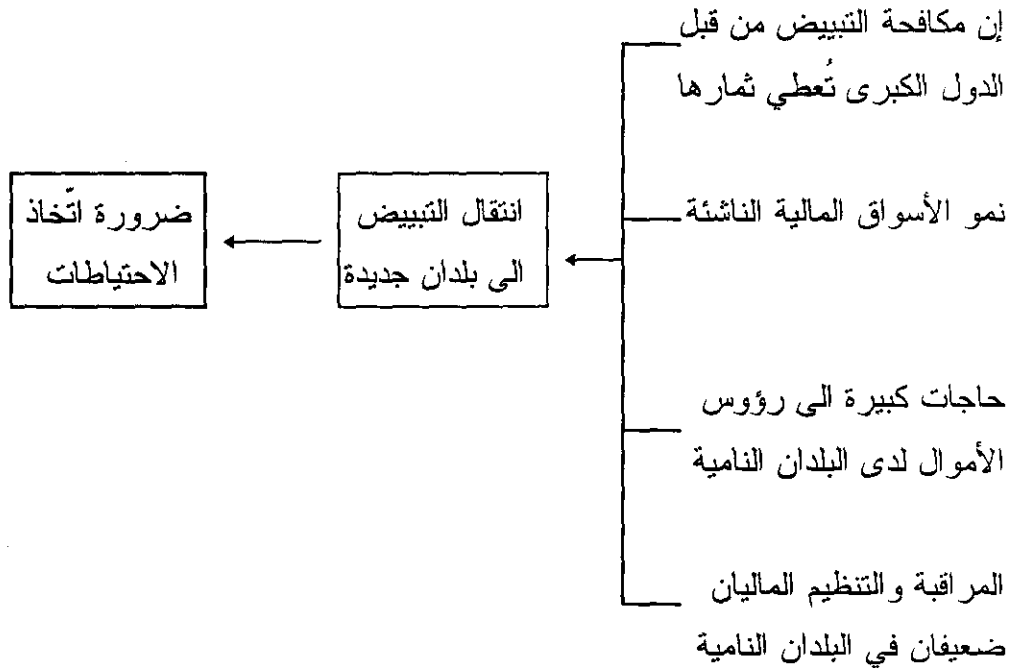
ما يزال نظام مكافحة التبييض، في معظم البلدان، نظاماً ردعياً أكثر منه فعّالاً. وتؤدي هذه المكافحة أيضاً إلى انتقال نشاط التبييض إلى بلدان أخرى وإلى قطاعات اقتصادية أخرى لا تخضع لمراقبة جيدة كتلك التي يخضع لها القطاع المصرفي.

مع ذلك، فإن نظام مكافحة التبييض المرعي الإجراءات في مختلف البلدان يسمح بإعطاء النظام المالي المحلي ضماناً بالجدية والشفافية، كما يسمح بطمأننة الأسرة المالية الدولية. على أن التحدي الكبير لمكافحة التبييض يبقى في حاجة إلى تعاون أكبر بين عموم القوى المعنية وبين جميع البلدان.

القسم الثالث  
وسائل تعزيز الوقاية من التبييض ومكافحته  
في لبنان

إن مخاطر عمليات التبييض الى بلدان جديدة، والتي أمكن تجنبها حتى وقت قريب، هي في ازدياد مستمر. وقد يمتدّ هذا الخطر الى بلدان كلبنان الذي يستعيد تدريجياً موقعه كمركز مصرفي ومالي ذي بُعد إقليمي.

الرسم البياني رقم ٥  
مخاطر انتقال نشاطات التبييض



فضلاً عن ذلك، تشتدّ الضغوط لمكافحة التبييض على مختلف البلدان التي لديها قطاع مالي ناشط ومنفتح دولياً. وهذه الضغوط هي من الأسباب التي دفعت أكثر من بلد الى وضع نظام لمكافحة التبييض.



إن الضغوط الدولية ناشئة من وعي الدول الكبرى، التي تعاني من آفة المخدرات ومن مساوئ المنظمات المافياوية، أهمية رفع الكفاح إلى المستوى الدولي. وقد كان لعمل المنظمات الدولية دور كبير في هذا الوعي (منظمة الأمم المتحدة)، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بنك التسويات الدولية، الخ.) إلى جانب تطوير اتفاقيات مكافحة التبييض (فيينا، بال، المجلس الأوروبي) وإنشاء مجموعة العمل المالي.

### ١- حاجة البلد إلى مكافحة التبييض

إن لعمليات التبييض آثاراً سلبية على النشاط الاقتصادي برمته، وهي تُفاقم المخاطر على استقرار القطاعين المصرفي والمالي. قبل كل شيء، إن الرساميل التي يضخها المبيضون في البلاد ليست منتجة دوماً، لأنها تفضل بعض أنواع النشاطات الاقتصادية. من جهة أخرى، تؤدي أعمال التبييض إلى تشويه المنافسة داخل القطاع المالي وتبقى بالتالي - وبصورة مصطنعة - على نشاط بعض المؤسسات المالية الضعيفة التي تتأثر بإغراءات المبييضين. وفي حالات قصوى، يوشك الجهاز المصرفي أن يمرّ جزئياً تحت رقابة المنظمات المافياوية.

بناءً عليه، نرى أن من مصلحة الأسرة المصرفية برمته أن تكافح عمليات تبييض أموال المخدرات. فالواقع أن سمعة كل مصرف في خطر، وقد يقضى عليها بسبب عمليات التبييض هذه.

وكما تشير لجنة بال لقواعد وأصول مراقبة العمليات المصرفية، في كانون الأول ١٩٩٨، "فإنه يمكن إضعاف ثقة الجمهور بالمصارف، وبالتالي استقرار هذه الأخيرة، من خلال دعايات مختلفة نتيجة الربط غير المتعمد بين المصارف والمجرمين. يضاف إلى ذلك أن المصارف قد تتعرض لخسائر مباشرة من جراء الغش، عبر التفاوض عن زبائن غير مرغوب فيهم، أو عبر تزعم استقامة كوادرها من خلال الشراكة مع المجرمين". أو كما يؤكد رئيس أحد المصارف الفرنسية الكبرى "أن صورة المصرف أهم من المال المكتسب برساميل مشكوك فيها(٣)".

---

(٣) ميشال بيبرو، رئيس بنك ناسيونال دي باري.

بناءً عليه، لا بدّ من أن يشعر كل بلد بضرورة وأهمية الحفاظ على سمعة متينة للنظام المالي المحلي، والحفاظ على ثقة الزبائن والمُدخّرين، وطمأننة الأسرة المالية الدولية والمستثمرين، وتحاشي ارتياب السلطات القانونية للبلدان الأخرى. أخيراً، ونظراً للمقتضيات الدولية في هذا المجال، سوف تتساق مختلف البلدان تدريجياً إلى اتخاذ حدّ أدنى من الترتيبات لمكافحة تبييض رؤوس الأموال، بالتشديد على تحسين النظام القانوني الوطني وتعزيز دور النظام المالي في هذا المجال.

## ٢- خصوصيات النظام اللبناني

هناك بعض الخصوصيات في عمل النظام الاقتصادي والمالي اللبناني، والتي من شأنها أن تعقّد، من بعض النواحي، تنفيذ إجراءات الوقاية ضد التبييض ومكافحته. ومن هذه العناصر، نذكر :

- الاستخدام الشائع للمال النقدي كوسيلة دفع، وخصوصاً للمبالغ الصغيرة، والذي يصعب بشكل ملموس مكافحة التبييض. فالواقع أن تحويل النقد السائل هو الوسيلة الأكثر استخداماً في المرحلة الأولى من التبييض (مرحلة التوظيف)، ويشكّل بالتالي نقطة انطلاق دورة التبييض. إن هذه الخصوصية التي يتّصف بها النظام اللبناني تعيق عمل المؤسسات المالية الوقائي ضد التبييض.
- إن كثرة حيازة العملات الأجنبية من قبل المُدخّرين اللبنانيين وكثرة استخدام مختلف العملات في العمليات التجارية والمالية تزيدان من صعوبة اكتشاف حجم العملات الأجنبية المستخدمة لأغراض التبييض. ففي البلدان المصنّعة، تتيح قلّة استخدام العملات الأجنبية عزل كل عملية غير مألوفة قد يُشتبه بأنها تسهم في دورة من دورات التبييض.
- إن استخدام تقنية الشيكات القابلة للتظهير يتيح الإكثار من العمليات المُسلسلة، مما يسمح بإخفاء مصدر الأموال. وهذه تقنية يمكن استخدامها بكثرة في عمليات التبييض، في مرحلة التجميع.
- إن تحويل رساميل الانتشار اللبناني ووفرة الرساميل الوافدة من الخارج يجعلان من الصعب اكتشاف الحركات غير العادية في الحسابات الناجمة عن عمليات التبييض.

- إن وجود السرية المصرفية في القوانين اللبنانية يحدّ من امكانيات المراقبة والملاحقة من قبل السلطات الأمنية والقضائية.
- إن الفعالية المحدودة للنظام الضريبي اللبناني تحرم السلطات الرقابية من وسيلة فعّالة لاكتشاف كل اثار غير مبرّر او كل عملية اقتصادية متنازع فيها.

إن هذه الخصوصيات التي يَتميّز بها النظام الاقتصادي اللبناني تفرض تحضير ترتيبات مناهضة للتبييض (وقاية ومكافحة) تكون ملائمة وفعّالة، وتشتمل في مجال مكافحة على تدابير تأخذ هذا البعد بعين الاعتبار.

### ٣- مبادئ مكافحة التبييض على المستوى الوطني

- كلّ الحلقات في نظام مكافحة التبييض مهمة. والواقع أن شروط نجاح مكافحة متعددة، وهي تمرّ بما يلي :
- موقف متيقّظ من قبل المصارف، يشكّل منطلق كل مكافحة للتبييض والواجب الأول للمصرفي، علاوة على كونه خطوة احترازية وتعاونية مع السلطات المختصة؛
  - تعديل التشريعات اللبنانية باتجاه تحديد جرم التبييض ووصفه، (طبيعته، المجال الذي يشملها، الخ.) وبغية اتّخاذ التدابير الضرورية للوقاية والمكافحة؛
  - التشاور والتعاون بين القطاع المالي والسلطة التشريعية وسلطات مراقبة ومكافحة التبييض بهدف تفعيل النظام وجعله ممكن التحقيق.
  - تجميع فعّال للمعلومات حول العمليات التي قد تنطوي على جرم تبييض الأموال.
  - تعاون بين مختلف القوى المكلفة مكافحة التبييض.
  - تعاون دولي مع البلدان الأخرى والمنظمات المتخصصة؛ إضافة الى الشفافية تجاه الخارج.

وهكذا، يتّضح أنه من المفيد جداً انشاء وحدة مركزية لتأمين التنسيق في مكافحة التبييض. فمن شأن هذه الوحدة أن تحول دون الفصل بين مختلف حلقات مكافحة هذه الآفة. ويمكن تكليفها بتجميع ومركزة المعلومات حول التبييض منعاً لتبديدها، إضافة الى المقابلة بين مختلف المصادر وادارة التحقيق بناءً على طلب السلطة القضائية. ينبغي أن تكون هذه

الوحدة متعددة الاختصاصات، ومؤلفة من مصرفيين وموظفي جمارك ورجال شرطة وممثلي القضاء. غير أن فعالية هذا الجهاز تفرض ألا يتجاوز نطاق عمله الى صلاحيات قضائية لئلا يتعرّض لمخاطر الإلغاء او لعيب شكلي.

فضلاً عن ذلك، بوسع لبنان أن يتخذ مبادرة على المستوى الاقليمي (الشرق الأدنى والشرق الأوسط) للقيام بجهد شامل في سبيل الوقاية من التبييض ومكافحته (على مستوى الهيئات الاقليمية كالجامعة العربية، وصندوق النقد العربي...). فثمة أسباب عدة تحمل الأسرة المالية اللبنانية على التحرك في هذا الاتجاه. قبل كل شيء، إن المكافحة في بلد واحد قد تؤدي الى تحويل رؤوس الأموال الى بلدان أخرى في المنطقة لا يتوفر فيها حتى الآن نظام لمكافحة التبييض. من جهة أخرى، تسمح هذه المبادرة بتعزيز سمعة الجهاز المالي اللبناني وتظهر التزامه بهذا التوجه.

#### ٤- دور القطاع المصرفي في مكافحة التبييض

قبل كل شيء، يجدر التذكير بأن القانون، في معظم البلدان، هو الذي حدّد للمصارف مسؤولياتها في مكافحة التبييض.

هناك أربعة مبادئ يجب أن تحترمها المؤسسات المالية في جهودها الوقائية والمناهض للتبييض. وهذه المبادئ تحدّد مسؤوليات القطاع المصرفي في هذا المجال :

- معرفة الزبون والتحرك لاتقاء مخاطر عمليات تبييض الأموال.
  - متابعة حركات رؤوس الأموال والعمليات المشبوهة، والتبليغ عن الشبهات الى دائرة مكلفة بمركزة المعلومات.
  - احصاء العمليات غير المألوفة او الشاذة ابتداءً من مبلغ معين.
  - توعية معاوني المصارف وتدريبهم على تقنيات مكافحة التبييض.
- ويضاف الى ذلك أن نجاح مكافحة التبييض يمرّ بالتزام من قبل جميع الموظفين وبتوزيع المسؤوليات في ادارة مكافحة التبييض داخل المصرف والمؤسسات المالية الأخرى. قبل كل شيء، تتطلب مكافحة التبييض التزاماً قوياً من جانب مديري المصرف الذين يتعيّن عليهم إظهار الأهمية التي يولونها لهذه المهمة. ثانياً، يجب أن يكون الأشخاص المولجون

بإدارة هذه المهمة هم المسؤولون عن قسم التسويق والعلاقة مع الزبائن. أخيراً، ينبغي أن يكون منسقوها من قسم التفتيش الذي يمكن أن يُنشئ داخله خلية لمكافحة التبييض.

#### ٥- قواعد الوقاية من التبييض ومكافحته من قبل القطاع المصرفي

لكي تكون المصارف فعالة في مكافحة التبييض، عليها أن تعتمد على ثلاث قواعد كبرى :

١. توعية جميع معاونين وتدريبهم
٢. إقامة أنظمة الاستقصاء والمراقبة الفعالة
٣. اجراءات رادعة من العقوبات المهنية

#### الرسم البياني رقم ٦

#### العوامل الرئيسية لنجاح مكافحة التبييض التي تقوم بها المصارف



## ٥-١- توعية معاوني المصارف في اطار مكافحة التبييض

إن تدريب المستخدمين والتزام أصحاب المراتب الادارية العليا هما ركيزتا تحسيس معاوني المصرف بأهمية مكافحة التبييض. ففي الواقع، يبدو من الضروري، لإنجاح هذا العمل، إشراك الادارة العامة وأصحاب المناصب العليا في مكافحة التبييض بموازاة توعية معاونيهم.

ويمكن تنظيم عملية تدريبية ليوم واحد مثلاً، لجميع معاوني الشبكة. كما يمكن التفكير بتدريب اكثر تعمقاً وتطوراً لبعض فئات الموظفين الذين هم في مراكز "حساسة"، كموظفي الشبّاك وقسم التسليف (الاعتماد المستندي، الاعتماد المقابل، الخ.) او المكلفين بالحسابات (أفراد، مؤسسات). كذلك، يمكن أن تنظّم عمليات تذكير سنوية في اطار الاجراءات الأمنية. كما ينبغي انتهاز كل مناسبة للتذكير بأهمية مكافحة التبييض وإعلام المعاونين بآخر التطورات في هذا المجال.

## ٥-٢- قاعدة معرفة الزبون

معرفة الزبون هي قاعدة أساسية في الوقاية من التبييض ومكافحته داخل المصرف. ويشكل الاتصال الأول بالزبون أنسب وقت لمعرفة وضعه ولاكتشاف مخاطر عمليات التبييض التي قد يقوم بها مستقبلاً.

يمكن استخدام وسائل عدة للتحقق من احتمال حركات الأموال وأنواع النشاطات التي يقوم بها الزبون. إذا كان الزبون فرداً، من المهمّ التأكّد من وجوده، والحصول على إثبات هوية صالح، والتحقّق من عنوانه ونشاطاته الخ. وإذا كان شركة، يقتضي طلب المستندات الإثباتية (الميزانية، النظام الأساسي، السجل التجاري)، والتأكّد من استقامة المديرين، الخ.

بعد ذلك، ينبغي مركزة ومقابلة وتحليل المعلومات حول الزبون وسير حسابه واحتمال تطور عملياته. وهذا جهد قائم على التيقظ والتنبه. لذا، من المفروض أن يكون متواصلاً.

فضلاً عن ذلك، تحتاج المصارف التجارية الكبرى الى اتخاذ اجراءات خاصة وتكييفها لإدارة ملفات عدد كبير من الزبائن والحسابات.

### ٥-٣- قواعد تحليل حسابات الزبائن وعملياتهم

تنطبق هذه القواعد أولاً على المصارف التجارية. والمطلوب هو التأكد من سير حساب الزبون والتحقق من منطق العمليات المحققة فيها. ويجدر التذكير، قبل كل شيء، بأنه ينبغي ألا يُعتبر تحليل عمليات الزبون تعرضاً لغفلة الزبون (الضريبية، المهنية، الخ).

إن لدى المصارف الكثير من وسائل الاستعلام للتحقق من العمليات والحركات في حسابات زبائنها :

- وضع كشف يومي (او اسبوعي) للعمليات "اللافتة للنظر" التي تتجاوز عتبات معينة. ويمكن تعيين هذه الحدود على المستوى الوطني. كما ينبغي اتخاذ اجراء تدقيقي في حال التجاوز، واذا لم تكن العملية مبررة، يجب إبلاغ الرؤساء في المصرف.
- وضع بيانات دورية (فصلية او نصف سنوية) لكشف "العمليات المكسرة" (عمليات من النوع ذاته بمبالغ ضئيلة)، عبر التحقق من أوامر التحويلات في الخارج او محلياً، واجراء تحقيق شامل تبعاً لوضع الزبون.

ولتنظيم عملية المراقبة هذه بفعالية، يمكن اعتماد طريقة للفرز حسب صفة الزبون (الأدمية، الفئة، النشاطات، الخ..). مع تحقيق يختلف باختلاف فئة هذا الأخير. ولكن، يبقى ثمة مشكلة بالنسبة الى استقصاء بعض النشاطات التي لا تسمح بمعرفة مردوديتها بوضوح، كالتجارة الدولية (من الصعب تحديد هوامش الربح)، وشركات الدراسات او الاتصال، الخ.

وتقضي القاعدة الأساسية في هذا المجال بأن توكل الى الشخص الذي يعرف الزبون مسؤولية مراقبة عملياته والتدقيق فيها. ولا بد من التذكير، على هذا الصعيد، بأن مراقبة عمليات الزبائن يجب أن يؤمنها كل مكلف بالحسابات، والذي يفعل ذلك لحساب زبائنه الخصوصيين. أما اذا كانت العملية لا تمرّ بفرع بل بقسم متخصص، فينبغي أن تكون هناك على هذا المستوى من تنظيم المصرف اجراءات للمراقبة والتدقيق والاستعلام بالعودة الى المكلف بالحساب المعني، الذي هو مسؤول عن مركزة المعلومات.

#### ٦- اجراءات داخلية لمراقبة العمليات والتدقيق فيها

ينبغي أن تقوم الاجراءات الداخلية لمراقبة عمليات التبييض على التيقظ بوجه خاص، وعند الاقتضاء، تتخذ تدابير رقابية وتبليغية خاصة :

- "الاجراءات العادية"، هي عبارة عن مراقبة عمليات الزبائن لكشف كل عملية غير طبيعية وغير مألوفة. وينبغي إبلاغ الادارة العليا في المصرف بكل عملية من هذا النوع.
- "الاجراءات الخاصة"، تتمثل بمراقبة عمليات معينة غالباً ما تكون ممكنة الاستخدام لأغراض التبييض. كذلك، ينبغي وضع مراقبة خاصة على الزبائن القابلين للقيام بعمليات تبييض، كزبائن الفرع الدولي او المحترفين الذين يديرون كميات كبيرة من المال النقدي.

فضلاً عن ذلك، ثمة قواعد عديدة لا بد من احترامها في اجراءات المراقبة. والتقنية المثلى تقضي باجراء مراقبة منتظمة لسير حساب الزبون وتطوره بغية اكتشاف الحركات غير العادية. كما ينبغي استرجاع المعلومات المجمعة واستشارة المسؤول الأعلى في حال الشك. وكل ذلك من خلال أسرع الاجراءات وأكثرها مرونة.



## ٧- نظام المراقبة في مكافحة التبييض داخل المصارف

لا يوجد نموذج أوحده لنظام المراقبة المتعلق بمكافحة التبييض داخل المصارف. فاختيار النظام يخضع لتنظيم المصرف وخصائصاته.

ويمكن أن يتولى تنظيم مكافحة ومتابعتها قسم التفتيش في المصرف. قبل كل شيء، ينبغي تعيين شخص أو عدة أشخاص، وحتى إنشاء خلية متخصصة داخل قسم التفتيش لتأمين التنسيق ومركزة المعلومات وللمراقبة تطبيق قواعد مكافحة التبييض. وبعد ذلك، وخلال أعمال تدقيق الحسابات التقليدية، يمكن وضع معايير خاصة لمراقبة فعالية النظام المتبع لمكافحة التبييض. ويمكن أن تركز أعمال التدقيق هذه إلى منهجية وضع العلاقات لكل موقع.

من المفروض أن تقيم طرائق تدقيق الحسابات عدة جوانب من النظام: احترام القوانين والإجراءات، معرفة الزبون، فعالية مراقبة التدفقات والأرصدة ومستوى توعية المستخدمين. واستكمالاً لذلك، يمكن القيام باستقصاءات حول ملفات معينة مع تحقيق أكثر تفصيلاً.

فضلاً عن ذلك، يمكن التفكير في القيام عرضاً بمهام تدقيقية خاصة لضبط مخاطر عمليات التبييض. ويمكن أن تنفذ هذه المهام فرق التفتيش التابعة للمصرف أو مراقبون خارجيون.

## خلاصة

أن الغاية النهائية لمكافحة عمليات التبييض هي جعلها صعبة وخطرة بقدر المستطاع وتمكين المهن المالية من تأدية دورها، دون أن تخشى استخدامها لأغراض جرمية. فالواقع أن كل نظام مالي ناشط في بلد ذي اقتصاد منفتح، معرض لخطر أن تستخدمه منظمات إجرامية، بلا علم منه، لتنفيذ عمليات التبييض بطرائق متطورة ومترابطة بالتشعب بغية الإفلات من قبضة السلطات العامة التي تسعى الى كشفها.

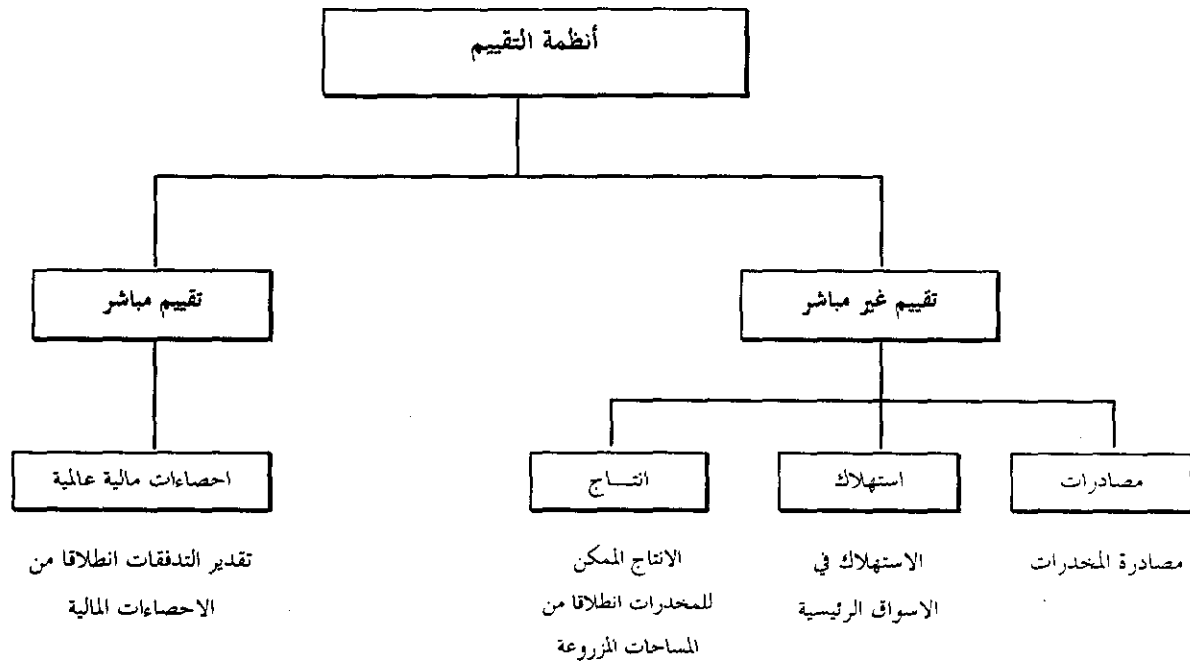
إن فعالية التدابير المتخذة، وتلك التي ستتخذ قريباً من قبل المؤسسات المصرفية اللبنانية لمكافحة التبييض ستزداد بقدر ما تنضم إليها الأسرة المالية برمتها، وبقدر ما تعزز الدولة الأنظمة القانونية والقضائية لمكافحة هذه النشاطات غير المشروعة. كما ينبغي أن تشارك العديد من المهن غير المصرفية في جهود مكافحة تبييض الأموال المتأتية من الأعمال الجرمية (مكاتب القطع، الكتاب العدول، المحامون، الخ...).

إن وعي مشكلة تبييض الأموال على المستوى الدولي ما يزال حديث العهد نسبياً. مع ذلك، فقد اتخذت تدابير لمكافحة في العديد من بلدان العالم، وبخاصة البلدان الأعضاء في مجموعة العمل المالي (غافي)، وعلى مستوى المنظمات الدولية المختصة. ومع أن فعالية هذه التدابير ما تزال محدودة نسبياً، إلا أن ثمة مؤشرات تُظهر أنها ولدت، في البلدان التي نفذتها، نتائج لا يُستهان بها في ردع القائمين بأعمال التبييض. فهؤلاء أخذوا يبتعدون تدريجياً عن هذه البلدان لتصريف أموالهم، وينقلون دوائهم التبييضية الى بلدان أخرى ذات قوانين ضعيفة في هذا الصدد.

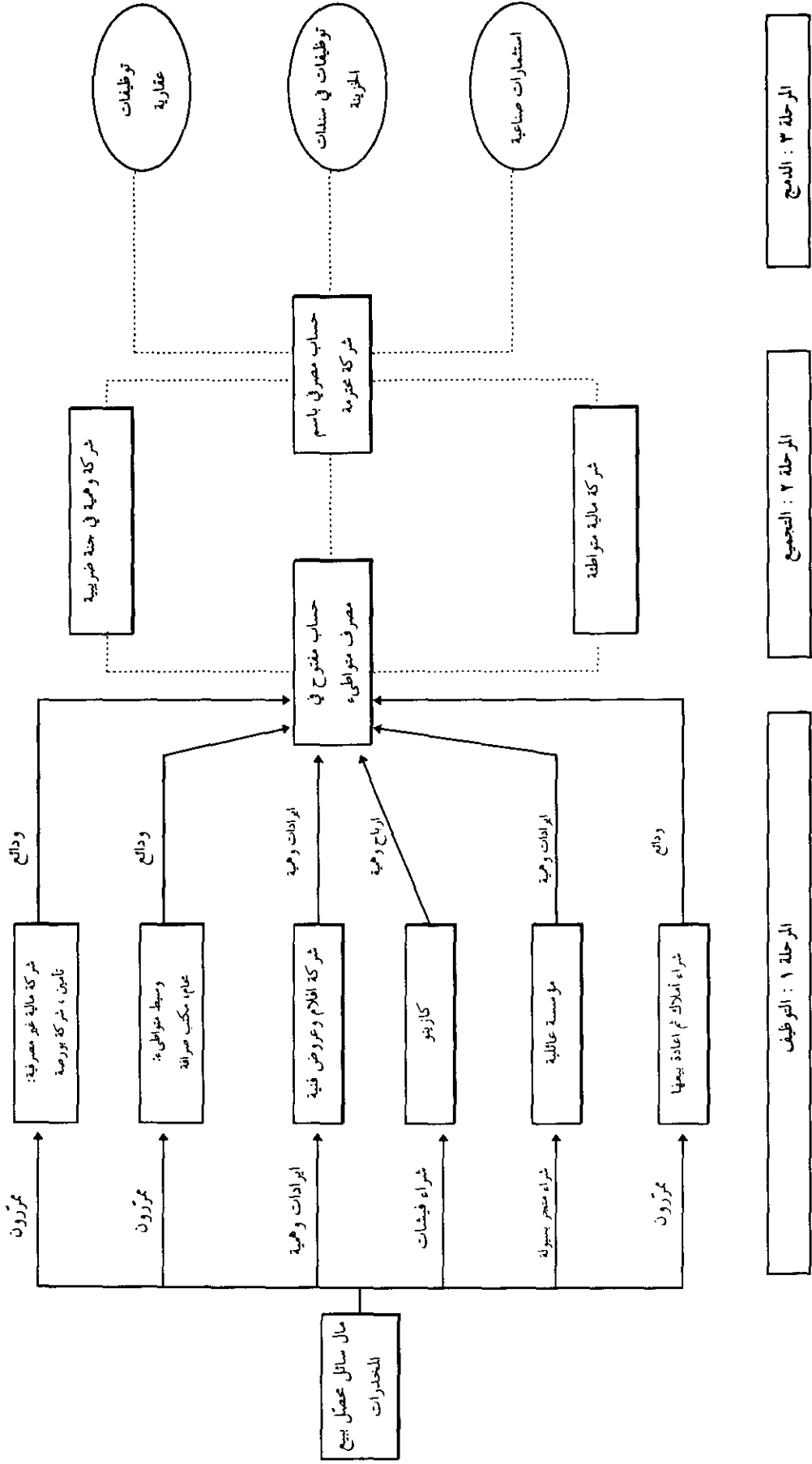
من جهة أخرى، ونظراً للطابع التطوري الذي ترتديه مخاطر تبييض الأموال، فلا بد من التفكير في تكيف نظام مكافحة وتحسينه المتواصل في المستقبل. لأنه، بالإضافة الى الطرائق التقليدية لتبييض الأموال والتي ستستمر في الانتشار، فإن ظهور تكنولوجيات جديدة وتوريط قطاعات اقتصادية يعزز خطر ظهور طرائق تبييض جديدة بدأت بالبروز كما تفيد التحقيقات السنوية لمجموعة العمل المالي.

إن التعاون الدولي في مجال مكافحة تبييض الأموال ما زال يعاني من الاختلافات القائمة بين النظم القانونية الوطنية، ومن عدم كفاية التآزر القضائي، وعدم تجريم التبييض في عدد كبير من بلدان العالم. في الواقع، ثمة جهد كبير ما يزال مطلوباً في ميدان التعاون المتعدد الأطراف والتعاقد القضائي في التحقيقات والملاحقات، والذي يشكل إحدى الركائز الأساسية لمكافحة التبييض.

ملحق رقم ١ : التقنيات الحالية لتقييم التدفقات المالية الناتجة من المخدرات والمعدة للبيض



ملحق رقم ٢ : سبر المراحل الثلاث : التوظيف ، التجميع ، الدمج



## المراجع

- Affrentanger, Markus, (1995), "Proposed amendement to criminal provisions on Money Laundering", *Baker & McKenzie Legal development Bulletin*, London.
- Association d'Économie Financière (1994, 1995, 1996), *Rapport moral sur l'argent dans le monde*, Paris, Édition P.A.U.
- Association Française des Banques , Centre de Formation de la Profession Bancaire (1991), *Blanchiment : les banques disent non*, Paris, Édition CFPB.
- Association Française des Banques (1991), *Lutte contre le blanchiment de l'argent de la drogue : recommandations professionnelles de l'Association Française des Banques*, Paris, AFB.
- Association Suisse des Banques, (1992), *Convention relative à l'obligation de diligence des banques*, Bâle.
- Azour, Jihad et A. Pezard (1994) *Déontologie et droit des activités financières*, Cahiers "Finance, Éthique, Confiance".
- Block, Alan et J. Blum, (1992), "Money Laundering on Two Caribbean Islands : Sint Maarten and Grand Cayman", in *International Symposium, "Illicit Drugs and Global Geopolitics"*, Paris.
- Clair, Andrée, (1992), *Lutte contre le blanchiment des capitaux issus du trafic de drogue : rôle imparti aux organismes bancaires et d'assurance*, Cahier juridique du groupe d'assurance mutuelles agricoles, no. 154.
- Conseil de l'Europe (1991), *Rapport explicatif de la convention relative au blanchiment, au dépistage, à la saisie et à la confiscation des produits du crime?*, Strasbourg, Les éditions du Conseil de l'Europe.
- Conseil de l'Europe, (1990), *Convention relative au blanchiment, au dépistage, à la saisie et à la confiscation des produits du crime*, no. 141, Strasbourg.
- De Montmellin, Didier, (1996), "Banking supervision and prevention of money laundering - the Swiss approach", *European Financial Services Law*, London : Kluwer Law International.
- G.A.F.I., (1990), *Les quarante recommandations du Groupe d'Action Financière sur le Blanchiment de capitaux*, Paris.

- G.A.F.I., (1990-91, 1991-92, 1992-93, 1993-94, 1994-95, 1995-96), *Groupe d'Action Financière sur le Blanchiment de capitaux : Rapport annuel*, Paris.
- Glorieux, Patrick, (1992), *La coopération policière européenne en matière de trafic de stupéfiants et de blanchiment*, fonds IHESI, Paris.
- International Monetary Fund, (1996), *Macroeconomic Implications of Money Laundering*, IMF Occasional Paper WP/96/66, June, Washington, D.C., n
- Joint Money Laundering Steering Group, (1995) *Money Laundering : Guidance notes for mainstream banking, lending and deposit taking activities*, London.
- Kopp, Pierre (1996), *l'Économie du blanchiment*, Cahiers "Finance Ethique Confiance".
- Margelisch, Claude-Alain, (1994), *Les mesures prises par les banques suisses contre le blanchiment des fonds*, mimeo, Neuchâtel.
- Matile-Steiner, Silvia, (1994), *Money Laundering from the Viewpoint of the Banks*, Swiss Bankers Association, unpublished, Bâle.
- Ministère de l'économie et des finances, (1992), *La lutte contre le blanchiment des capitaux*, Les notes bleues, no. 596, Paris.
- Ministère de l'économie et des finances, (1992), *Tracfin : les nouveaux dispositifs de lutte contre le blanchiment des capitaux*, Les notes bleues de Bercy, no. 17, Paris.
- Quillen, Jeffrey (1991), "The International Attack on Money Laundering : European initiatives", *Duke Journal of Comparative and International Law*, vol 213.
- Samuel-Lajeunesse, Samuel (1989), *La lutte contre le blanchiment de capitaux : rapport demandé par les chefs d'Etat lors du Sommet d'Arche*, Paris, La documentation française.
- Schwartz, Jörg, (1995), "Problèmes pratiques et juridiques liés à la prévention du blanchiment d'argent par les banques", in *Séminaire sur le thème "Blanchiment d'argent et crime organisé"*, mimeo.
- United Nations, (1988), *United Nations Convention Against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances*, Vienna.
- Walter, Ingo et C. Simon, (1989), *Money Laundering*, Stern School of Business, New York University, unpublished, New York.





## الباب الثالث

"اتفاقية الحيطـة والحذر"

حول

الالتزام بمكافحة تبييض الاموال

الناجمة من الإـتـجار غير المشروع بالمخدرات

"اتفاقية الحيطرة والحوذر"

حول

الالتزام بمكافحة تبييض الاموال

الناتجة من الإتجار غير المشروع بالمخدرات

معقودة بين

جمعية مصارف لبنان،

(المشار اليها فيما بعد بكلمة "الجمعية")

والمصارف الأعضاء

(المشار اليها فيما بعد بكلمة "المصارف")

## مقدمة

إن المصارف :

- إذ تحرص على صيانة سمعة النظام المصرفي اللبناني على الصعيدين الداخلي والخارجي،

- وتبغي مكافحة عمليات تبييض الاموال بواسطة المصارف، والناجمة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات،

- وتبقى متقيدة كلياً بقانون سرية المصارف،

تلتزم نفسها، تجاه جمعية مصارف لبنان، بوصفها الهيئة المكلفة الحفاظ على مصالح القطاع المصرفي وسمعته في لبنان، بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية.

## الباب الأول

### المادة ١ - المقدمة

تعتبر المقدمة أعلاه جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

### المادة ٢ - نطاق الاتفاقية

١ - تخضع لهذه الاتفاقية المصارف المنتسبة وكل فروعها في لبنان، ولا تخضع لها فروعها ومكاتبها والمصارف التابعة لها في الخارج التي تبقى خاضعة للقوانين والأنظمة او الاتفاقات المرعية الإجراء في البلد الموجودة فيه.

٢ - لا تغير الاتفاقية شيئاً في ما يتعلق بوجوب التقيد بالسرية المصرفية.

٣ - تهدف الاتفاقية الى تنظيم القواعد التي يتعين على المصارف تطبيقها كي لا تُستخدم لأغراض تبييض الأموال الناتجة من اعمال الإتجار غير المشروع بالمخدرات.

## الباب الثاني

### التحقق من هوية المتعاقد وتحديد صاحب الحق الاقتصادي ونتائج عدم التحقق

#### المادة ٣ - التحقق من هوية المتعاقد

##### ٣ - ١ - مناسبات التحقق من هوية المتعاقد

تلتزم المصارف بالشكل الموصوف في البند ٣-٣ بالتحقق من هوية المتعاقد معها فور قيام علاقة عمل معه، وذلك في الحالات الآتية :

- فتح الحسابات على انواعها بما فيها الحسابات الائتمانية
- عمليات التسليف؛
- تنظيم عقد ايجار الصناديق الحديدية؛
- عمليات الصندوق كما هي محددة في البند ٣-٢-٢ أدناه حين تتناول مبلغاً يزيد عن ١٠ آلاف دولار اميركي أو ما يعادله من أية عملة أخرى.

##### ٣-٢-٢ - مجال تطبيق الالتزام بالتحقق من هوية الزبون المتعاقد.

٣-٢-١- في حال كون الحسابات مرقمة، يجري التحقق من الهوية بواسطة مدير المصرف الذي تولى فتح هذه الحسابات؛ وفي ما يتعلق بالحسابات الاخرى، يجري التحقق من قبل الموظف الذي يقوم بالعملية.

٣-٢-٢- تشمل عمليات الصندوق المدفوعات النقدية التي يجريها الزبون على شبائيك المصارف (ايداع الأموال، صرف العملات، شراء المعادن الثمينة، شراء الصكوك المالية نقداً، الاكتتاب نقداً باذونات على الصندوق، شراء شيكات سياحية نقداً، اوامر التحويل الجارية نقداً، الخ...).

٣-٢-٣- إذا لاحظ الموظف المولج بالعملية عمليات صندوق عديدة موزعة بمبلغ يقل عن الحد الأدنى المذكور في المادة ٣ - ١ لكل عملية تجري على الحساب نفسه او على

حسابات متعددة لشخص واحد تلافياً لإجراءات التَحَقُّق من الهوية، وجب عليه اجراء هذا التَحَقُّق.

٣-٢-٤- إذا نشأ شك لدى المصرف حول قيام أحد المتعاقدين معه بمحاولة تبييض للأموال، وجب عليه التَحَقُّق من هوية المتعاقد بغض النظر عن الحد المرقوم (المادة ٣، الفقرة ٣-٢)، إلا أن المصرف ليس ملزماً بذلك إذا رفض اجراء عملية على الصندوق او إقامة علاقة عمل.

### ٣-٣-٣- إجراءات التَحَقُّق من هوية المتعاقد.

٣-٣-١- بشأن الأشخاص الطبيعيين :

عندما تتوافر شروط وجوب التَحَقُّق من هوية المتعاقد، يتَّخذ الموظف المولج بالعملية المطلوبة الإجراءات الآتية :

(أ) يطلب إبراز وثيقة رسمية تثبت الهوية كجواز السفر أو بطاقة الهوية أو بيان القيد الافرادي أو إجازة الإقامة، ثم يدوّن المعطيات الاساسية الموجودة فيها ويحتفظ بصورة عن الوثيقة.

(ب) عند إقامة علاقة العمل بواسطة وكيل، يطلب المصرف أوراق ثبوتية عن هوية كل من المتعاقد والوكيل ويحتفظ بصورة عنها.

(ج) في حال طلب إقامة علاقة عمل بالمراسلة، يطلب المصرف تصديقاً رسمياً على التوقيع يُعطى على الوثيقة ذاتها او بموجب إفادة مستقلة تشير اليها. ويمكن أن تُعطى إفادة المصادقة على التوقيع من مصرف مراسل أو تابع أو من مكتب تمثيلي للمصرف أو أحد فروعها، أو من مصرف آخر يمكن التَّيَبُّت من مطابقة توقيعه المعتمدة.

٣-٣-٢- بشأن الأشخاص المعنويين :

(أ) المسجّلين في لبنان

- يتمّ التثبّت، بحسب الحالات، من التسجيل وهوية الممثلين بواسطة إفادة من السجل التجاري او سجل الشركات، أو بواسطة علم وخبر في ما يتعلّق بالجمعيات وسائر الهيئات، أو إفادة صادرة عن المرجع المختصّ.

### ب) المسجّلين في الخارج

- يتمّ التثبّت من الهوية بواسطة المستند الرسمي الصالح.

ج) في حال طلب إقامة علاقة عمل بالمراسلة، يطلب المصرف تصديقاً رسمياً على التوقيع يعطى على الوثيقة ذاتها او بموجب إفادة مستقلة تشير اليها. ويمكن أن تُعطى إفادة المصادقة على التوقيع من مصرف مراسل أو تابع أو من مكتب تمثيلي للمصرف أو أحد فروعه، أو من مصرف آخر يمكن التثبّت من مطابقة توقيعه المعتمدة.

٣-٣-٣ - التحقق من الهوية بواسطة ممثّل أو وكيل.

يجوز أيضاً للمصرف التحقّق من هوية المتعاقد المقيم في الخارج أو الذي يكون مركزه في الخارج بواسطة ممثّل المصرف، او بواسطة أي مصرف مراسل يختاره ويزوّده بالتعليمات اللازمة. وعلى هذا الأخير، في مثل هذه الحالة، أن يرسل الى المصرف نسخة عن المستندات التي تمّ بواسطتها التحقّق من الهوية وأن يشهد ان التوقيع صحيح وأن النسخ المرسله مطابقة للأصل.

٣-٣-٤ - قواعد عامة بشأن المراقبة والتحقّق من الهوية.

أ - على المصرف أن يحتفظ بطريقة مناسبة باسم المتعاقد وشهرته، وتاريخ ولادته وجنسيته وعنوان مكان إقامته (اسم المؤسسة ومقرّها إذا كان المتعاقد شخصاً معنوياً)، وكذلك بجميع المستندات التي اعتمدت للتحقق من هويته. كما يتعيّن على المصرف الاحتفاظ بنسخ عن المستندات الثبوتية، لمدة سنتين بعد اقفال الحساب...

ب - يتّخذ جهاز المراقبة الداخلي في المصرف جميع التدابير التي تضمن مراعاة اجراءات التدقيق.

#### المادة ٤ - التحقق من هوية صاحب الحق الاقتصادي

٤-١- عند إقامة علاقات عمل مصرفية، إذا نشأ شك بأن المتعاقد ليس صاحب الحق الاقتصادي، على المصرف أن يطلب تصريحاً خطياً بواسطة نموذج (الملحق رقم "أ" المرفق ربطاً ببلغاته الثلاث) يحدد هوية صاحب الحق الاقتصادي.

٤-٢- عندما تجري عمليات صندوق بالمعنى المذكور في المادة ٣-٢-٢ من هذه الاتفاقية تتناول مبلغاً يفوق ١٠,٠٠٠ دولار اميركي او ما يعادله، يُطلب الى المتعاقد أن يصرّح عن صاحب الحق الاقتصادي، وعلى المصرف أن يحتفظ بهذا التصريح. وللمصرف حرية تامة في اللجوء أو عدم اللجوء الى النموذج "أ" لهذا الغرض.

#### ٤-٣- يقوم الشك في الحالات التالية :

٤-٣-١- في حال إعطاء وكالة لشخص غير مهني (غير محام أو وكيل عام أو وسيط مالي مثلاً) يتّضح، حسب الظواهر، انه لا تربطه بالموكل علاقة تفسّر مبرّر توكيله؛

٤-٣-٢- إذا كان الوضع المالي للشخص الذي يريد إجراء العملية معروفاً من قبل موظف المصرف الذي يقوم بتنفيذ العملية، وإذا كانت القيم موضوع العملية غير متناسبة مع وضع هذا الشخص المالي.

٤-٣-٣- أو إذا استرعت انتباه المصرف، من خلال تعامله مع عميله، أية مؤشرات لافتة اخرى.

٤-٤- إذا أفاد المتعاقد أن صاحب الحق هو طرف ثالث، فعليه أن يصرّح على النموذج "أ"، عن إسم هذا الأخير وشهرته ومكان إقامته ( اسم المؤسسة ومقرّها وبلد المركز الرئيسي اذا كان صاحب الحق شخصاً معنوياً أو شركة).

٤-٥- إذا استمرت الشكوك حول صحة التصريح الخطّي الذي أدلى به المتعاقد وفي حال تعذر إزالة هذه الشكوك، على المصرف أن يرفض التعامل.

٤-٦- لا يُطلب أي تصريح عن الحسابات والودائع المصرفية والعمليات الائتمانية التي تجريها المصارف. تعتبر مصارف، في لبنان، المؤسسات المعترف بها كمصارف في قانون النقد

والتسليف. أما المؤسسات المصرفية التي يقع مركزها في الخارج والتي لا فروع لها في لبنان، فتُعتبر مصارف إذا حملت هذه الصفة في البلد الذي تقوم فيه بنشاطها، ويمكن التحقق من هذه الصفة بمراجعة أي دليل مصرفي معروف وواسع الانتشار دولياً.

#### المادة ٥ - إعادة التحقق من هوية المتعاقد أو إعادة تحديد صاحب الحق الاقتصادي

عند إجراء عملية جديدة من العمليات المحددة في المادة ٣-١، على المصرف أن يكرّر اجراءات التحقق من هوية المتعاقد أو اجراءات تحديد صاحب الحق الاقتصادي، وذلك:

- (أ) عند بروز شك :
- حول صحة المعلومات المصرّح بها عن هوية المتعاقد؛
  - أو حول صحة تحديد صاحب الحق الاقتصادي.
- (ب) عند وجود مؤشرات على تغييرات طرأت لاحقاً.

#### المادة ٦ - نتائج عدم اجراء التحقق من هوية المتعاقد او تحديد صاحب الحق لأقتصادي

٦-١-١ - ان المصارف ملزمة بعدم إقامة أية علاقة مع المتعاقد، او باتخاذ التدابير القانونية لفسخ علاقاتها القائمة معه، وذلك في الحالات التالية :

- ٦-١-١-١ - عندما يرفض المتعاقد استكمال مستندات او معلومات جوهرية.
- ٦-١-٢ - عندما يتبين للمصرف انه ضلّ أثناء التحقق من هوية المتعاقد.
- ٦-١-٣ - عندما يكتشف المصرف أنه قد أعطيت له معلومات مغلوبة حول هوية صاحب الحق الاقتصادي.

٦-١-٤ - عندما تستمرّ شكوك هامة ودقيقة حول المعلومات المقدّمة من المتعاقد.



٦ - ٢ - على المصرف، في أي من هذه الحالات، أن يُفسخ بأسرع وقت ممكن العلاقات القائمة بينه وبين المتعاقد، وذلك دون مخالفة أحكام العقد.

## الباب الثالث

### واجب مراقبة بعض العمليات

#### المادة ٧ - خصائص العمليات التي يقتضي مراقبتها بوجه خاص

٧-١- من واجب المصرف أن يستعلم من المتعاقد عن مصدر الأموال ووجهتها، كما عن موضوع العملية وهوية المستفيد، وذلك عندما تنطوي العملية في آن واحد على الخصائص التالية:

٧-١-١- أن تكون عملية صندوق بقيمة أكبر من المبلغ المحدد في المادة ٣-١ أعلاه.

٧-١-٢- أن تجري العملية في ظروف غير اعتيادية من التعقيد. وعلى المصرف أن يقدر هذه الظروف ليس فقط بالنظر الى نوع العملية وطبيعتها إنما أيضا بالنظر الى غايتها الظاهرة.

٧-١-٣- أن تبدو وكأن ليس لها مبرر اقتصادي أو هدف مشروع، خصوصا بسبب التفاوت بين العملية والنشاط المهني للمتعاقد أو حتى بينها وبين عاداته أو شخصيته.

٧-٢- إذا اشتبه المصرف جدياً، في ضوء الأجوبة التي حصل عليها، بأن هناك محاولة تبييض لأموال ناجمة عن الإتجار غير المشروع بالمخدرات، فهو ملزم برفض العملية وبتخاذ التدابير اللازمة لقطع علاقاته بالمتعاقد عند الاقتضاء لا سيما اذا تكررت المحاولة.

#### المادة ٨ - مؤشرات خاصة على تبييض أموال ناتجة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات

تعتبر مقصودة بالبندين "٧-١-٢" و "٧-١-٣" من المادة السابعة العمليات التالية :

٨-١- مبادلة كميات كبيرة من القطع النقدية الصغيرة مقابل قطع أكبر.

٨-٢- عمليات القطع Cambio الكبيرة او المتكررة، انطلاقاً من مبالغ نقدية.

٨-٣- ايداع مبالغ كبيرة او الايداعات المتكررة لمبالغ يشكل مجموعها حجماً ضخماً بالنسبة الى نشاطات المتعاقد الظاهرة.

٨-٤- تشغيل حساب بصورة أساسية لتحويل مبالغ كبيرة الى بلدان أجنبية او لتلقي تحويلات كبيرة منها، في حين يظهر للموظف المتصل بهذه العمليات ان نشاط الشخص او الشركة لا يبرر مثل هذه الحركات.

٨-٥- قبض او استلام شيكات لحامله مُصدرة في الخارج او شيكات بمبالغ كبيرة يزعم بأنها مكاسب من المقامرة.

٨-٦- العمليات الكبيرة او المتكررة المتصلة بنشاط خارجي اوف - شور، والتي يراها المصرف انها غير متناسبة مع حجم هذا النشاط.

## الباب الرابع

### واجب توعية الموظفين وتدريبهم

#### المادة ٩ - برنامج وقائي.

٩-١- يتعهد كل مصرف بأن يعدّ في خلال ستة أشهر من توقيع هذه الاتفاقية، برنامجاً وقائياً

ضد تبييض أموال المخدرات يتضمّن :

- تعيين مسؤولين عن تطبيق البرنامج الوقائي على مستوى الادارة العامة وكل فرع.

- التدريب المستمرّ للمستخدمين

- مركزة المعلومات المجمّعة.

٩-٢- ينبغي أن يبلغ البرنامج المذكور أعلاه الى جمعية مصارف لبنان والى مفوضي المراقبة لدى المصرف المعني.

#### المادة ١٠ - محاضرات وحلقات دراسية.

يتصرف كل مصرف بحيث يتيح للمسؤولين عن الوقاية لديه أن يتابعوا المحاضرات ويشاركوا في الحلقات الدراسية التي تنظمها جمعية مصارف لبنان، أو التي تنظم بمشاركتها لإبقاء هؤلاء المسؤولين على اطلاع دائم بطرق مكافحة تبييض الأموال الناتجة من الإتجار غير المشروع بالمخدرات.

### الباب الخامس

#### الرقابة

#### لجنة المراقبة - العقوبات

#### المادة ١١ - الرقابة

١١-١- يقوم مفوض المراقبة لدى المصرف بمراجعة اجراءات الرقابة الداخلية للتحقق من تقيد المصرف بأحكام هذه الاتفاقية وحسن تطبيقها. وعليه أن ينظم في هذا الخصوص تقريراً سنوياً يرفعه الى مجلس إدارة المصرف.

١١-٢- إذا تبين لمفوض المراقبة أن المصرف لم يتقيد بأحكام هذه الاتفاقية، فعليه أن يُخطر أولاً الادارة العامة للمصرف ويطلب اليها اتخاذ الاجراءات اللازمة.

١١-٣- إذا تبين لمفوض المراقبة ان الإدارة العامة للمصرف لم تتخذ الإجراءات اللازمة للتقيد بهذه الاتفاقية، يكون ملزماً بإعلام لجنة المراقبة المنصوص عليها في المادة ١٢ أدناه وإبلاغها جميع الوقائع المشكو منها، وذلك دون ان يكشف اسم صاحب الحساب او معطي الأمر او اسم المستفيد من العملية المطعون بها.

## المادة ١٢ - لجنة المراقبة.

- ١٢ - ١ - تُنشأ لدى جمعية مصارف لبنان لجنة خاصة باسم لجنة المراقبة.
- ١٢ - ٢ - تكون مهمة اللجنة السهر على تقيد المصارف بأحكام هذه الاتفاقية.
- ١٢ - ٣ - تؤلف اللجنة من ثلاثة أعضاء من أصحاب الخبرة في الحقلين القانوني والمصرفي ويجري تعيينهم من قبل مجلس إدارة جمعية المصارف.
- ١٢ - ٤ - تكون مدة ولاية أعضاء اللجنة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
- ١٢ - ٥ - تختص اللجنة بالنظر في المخالفات المرفوعة اليها من قبل مفوضي المراقبة لدى المصارف.
- ١٢ - ٦ - تتخذ اللجنة التدابير المنصوص عليها في المادة ١٣ من هذه "الاتفاقية" بشأن المخالفات المحالة اليها.
- ١٢ - ٧ - تحدد قواعد عمل اللجنة ومخصصات أعضائها بقرارات تصدر عن مجلس إدارة جمعية المصارف.
- ١٢ - ٨ - يلتزم أعضاء اللجنة بالحفاظ على سرية المداولات والوقائع المتعلقة بالمخالفات المحالة الى اللجنة.

## المادة ١٣ - العقوبات.

عند تحقّق لجنة المراقبة من عدم تقيد المصرف بأيّ من الإجراءات المنصوص عليها في هذه الإتفاقية، تحيل تقريرها النهائي الى مجلس إدارة جمعية المصارف ليتخذ دون ابطاء ووفقاً لاستنسابه، بحق المصرف المخالف، ما يراه مناسباً من التدابير الآتية :

١ - دعوة رئيس مجلس إدارة المصرف (أو ممثل فرع المصرف الأجنبي) للمثول أمام هيئة مكتب مجلس إدارة جمعية المصارف، وتنبهه شفويًا إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات المقتضاة ضمن مهلة محددة.

٢ - توجيه إنذار خطي إلى المصرف بشخص رئيس مجلس إدارته (أو بشخص ممثله إذا كان فرعاً لمصرف أجنبي).

وفي الحالتين، يقوم مفوض المراقبة بإبلاغ هيئة مكتب المجلس عن تنفيذ المصرف للإجراءات المطلوبة.

٣ - دعوة الجمعية العمومية للنظر في توصية مجلس إدارة الجمعية بفصل المصرف المخالف من العضوية، عملاً بالفقرة الثالثة من المادة ٣١ من النظام الأساسي لجمعية مصارف لبنان.

## الباب السادس

### سريان المفعول

#### المادة ١٤ - سريان المفعول - المدة.

يُعمل بهذه الاتفاقية في مدة تنتهي في ٢٠٢٠/١٢/٣١، ويبدأ سريان مفعولها بالنسبة إلى كل مصرف إعتباراً من تاريخ توقيعه عليها.

يتمّ التوقيع على نسختين أصليتين تُحفظ إحداهما لدى الجمعية والثانية لدى المصرف الموقع.

\* \*  
\*

## نموذج "أ"

المتعاقد	رقم الحساب/الوديعة
-----	
-----	
-----	

تحديد هوية صاحب الحق الاقتصادي

يصرح الموقع أدناه

(توضع علامة × في المربع المناسب)

إن المتعاقد هو صاحب الحق الاقتصادي بالقيم المودعة في المصرف.

إن صاحب الحق الاقتصادي بالقيم المودعة في المصرف هو :

العنوان/المقرّ/البلد	الاسم والشهرة/اسم المؤسسة
-----	-----
-----	-----
-----	-----

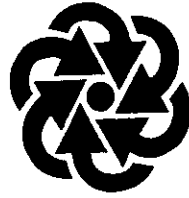
يلتزم المتعاقد بإطلاع المصرف تلقائياً على أي تغيير طارئ.

التوقيع	المكان والتاريخ
-----	-----









## ASSOCIATION DES BANQUES DU LIBAN

### **LA PREVENTION DU BLANCHIMENT DE L'ARGENT**

9

Dossiers de l'A.B.L.

**Association des Banques du Liban, Dora, Centre Moucarri,  
B.P. 80536, Beyrouth, Liban**

**Téléphone, Fax : (01)582346 - 582290/6 - 449888  
Telex : ASSOBL 43069 LE**

## Table des Matières

	Page
AVANT-PROPOS .....	5

### *Première Partie*

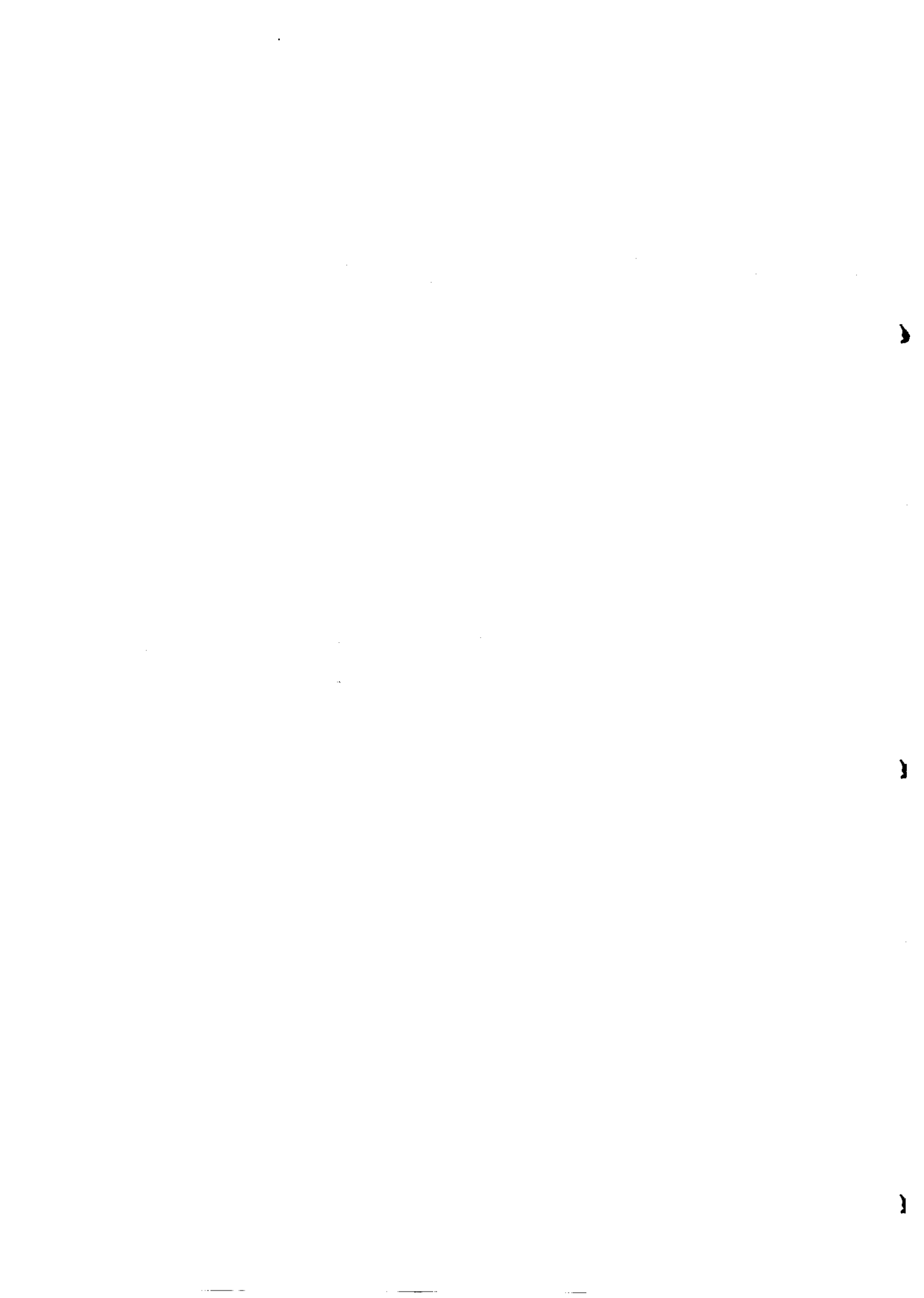
INDICES DE BLANCHIMENT DES CAPITAUX .....	7
---	---

### *Deuxième Partie*

LA LUTTE CONTRE LE BLANCHIMENT DE L'ARGENT DE LA DROGUE DANS LE MONDE : TECHNIQUES DE BLANCHIMENT, MOYENS DE LUTTE ET LEÇON POUR LE LIBAN DR. JIHAD AZOUR .....	15
---	----

### *Troisième Partie*

CONVENTION DE DILIGENCE POUR LA PREVENTION DU BLANCHIMENT DES FONDS PROVENANT DU TRAFIC DES STUPEFIANTS.....	59
DUE DILIGENCE CONVENTION ON THE COMMITMENT BY BANKS TO COMBAT THE LAUNDERING OF ILLEGAL DRUG-TRADE FUNDS .....	73



## AVANT - PROPOS

Les ministères concernés et les autorités compétentes au Liban ont mené une campagne concertée pour la lutte contre la culture des stupéfiants dans la plaine de la Békaa. Le succès total de cette campagne a mérité l'éloge du Conseil international de l'ONU pour la lutte contre les stupéfiants, dans son rapport 1994, notamment dans les alinéas 266, 267 et 268.

Par la loi n°426 du 15 mai 1995, le Parlement libanais autorisait le gouvernement à ratifier le traité de l'ONU pour la lutte contre le trafic illégal adopté le 19 décembre 1988. tout en exprimant des réserves quant aux clauses qui touchent au secret bancaire. Parallèlement, l'Association des Banques du Liban mettait en place, avec la collaboration active de tous les établissements bancaires, une structure de prévention pour la lutte contre tout blanchiment éventuel de l'argent, et cela par l'adoption des mesures suivantes :

- a. L'élaboration d'un projet de convention pour la lutte contre le blanchiment des fonds entre l'Association des Banques du Liban, d'un côté, et les banques en activité au Liban, de l'autre. A noter que ce texte s'inspire de la convention de diligence en vigueur en Suisse. Cette convention a été signée par la totalité des banques opérant au Liban, sans exception (mars - avril 1997).
- b. La diffusion d'un document d'orientation à l'adresse de toutes les banques en activité au Liban, portant sur "les indices révélateurs d'une opération de blanchiment". Ce document vise à éclairer les cadres des banques et leurs employés sur les transactions qui pourraient présenter des risques de blanchiment, et leur indique les moyens de les détecter et d'empêcher leur aboutissement.
- c. L'intégration de ce thème du blanchiment de l'argent dans le programme des sessions de formation pour la période 1996-1997, et cela à trois niveaux : ceux des directions générales, des employés à Beyrouth et sa banlieue, et des employés des branches régionales (Tripoli, Zahlé et Saida).

Dans le cadre des efforts déployés pour la mise en oeuvre de la convention de diligence, l'ABL a organisé, entre le 19 mars et le 23 mai 1997, 9 conférences spécialisées à l'intention des directeurs des branches dans toutes les régions libanaises. 515 y ont participé. De même, le 10/6/1997, le Conseil d'administration a désigné la commission de contrôle, prévue dans l'article 12 de la convention sous la présidence de Cheikh Michel el Khoury et des 2 membres, MM. les juges Abdel Baset Ghandour et Abdallah Nasser. Cette commission a aussitôt entrepris son activité et commencé à réfléchir aux règles de procédure.

Dans ce contexte général s'inscrit la publication d'un dossier spécial ABL sur le blanchiment de l'argent et les moyens de lutte contre ce fléau, en complément des procédures informationnelles sus - mentionnées. Ce dossier traduit le souci de l'ABL d'insister sur la nécessité de laisser les banques libanaises à l'abri des opérations de blanchiment, ainsi que sa ferme conviction que "l'argent sale" ne pourrait servir ni le pays, ni l'économie libanaise ni le projet de reconstruction, et qu'il constitue par contre un facteur nocif pour la réputation du Liban et une entrave pour ses efforts de redressement et de développement.

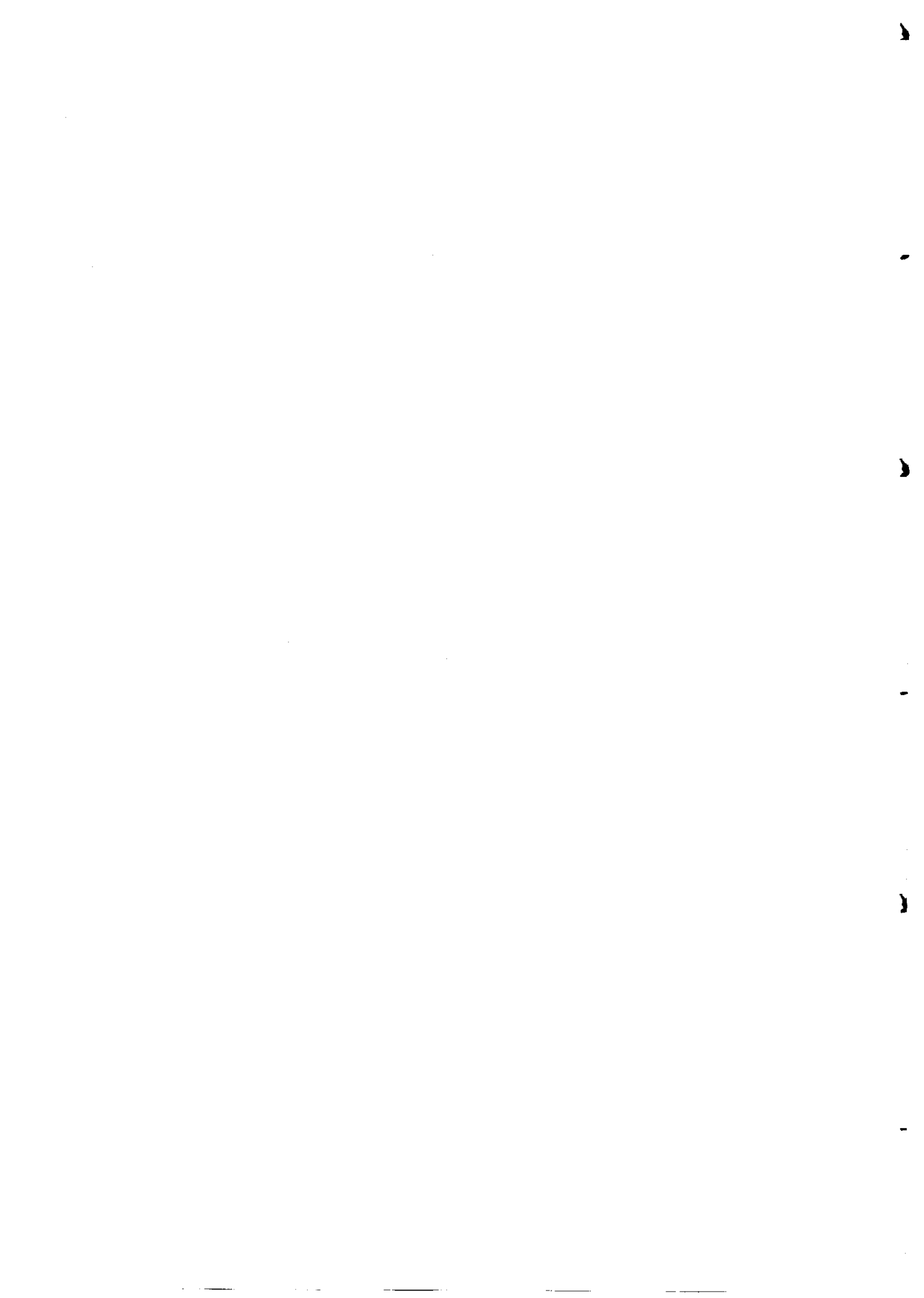
**Le Secrétaire Général**

**Dr. Makram Sader**



## **Première Partie**

### **INDICES DE BLANCHIMENT DES CAPITAUX**





# **INDICES DE BLANCHIMENT DES CAPITAUX**

## **1. INTRODUCTION**

La liste des indices de blanchiment ou des transactions douteuses vise essentiellement à sensibiliser le personnel bancaire. Elle n'a nullement la prétention d'être complète. Une liste exhaustive exigerait une adaptation constante à l'évolution des circonstances et aux nouvelles méthodes de blanchiment. Un seul indice ou une transaction douteuse ne constituent pas, pris isolément, une condition suffisante pour soupçonner la présence d'une opération de blanchiment. La plupart du temps, seule la combinaison de plusieurs indices ou transactions douteuses indiquera que l'on se trouve en présence d'une activité de blanchiment. Cette liste ne peut servir que d'outil et ne peut en aucun cas être utilisée de manière routinière en dépit de toutes les règles du bon sens.

Il convient d'examiner la vraisemblance des déclarations du client ainsi que le contexte économique des opérations concernées. Les indices en question peuvent donc toujours être évalués à la lumière de ce contexte.

## **2- INDICES GENERAUX**

Les opérations présentent spécifiquement des risques de blanchiment :

- Lorsque leur construction est l'indice d'un objectif illicite, si l'objectif économique n'est pas perceptible ou paraît même totalement absurde;
- si les fonds sont retirés peu de temps après avoir été déposés (compte de passage), pour autant qu'un tel retrait ne soit pas plausible du chef de l'activité du client;
- si les opérations demandées ou offertes dépassent le cadre ordinaire ou la clientèle ordinaire de la banque ou d'une agence spécifique et si l'on ne parvient pas à découvrir les raisons pour lesquelles le client a précisément choisi cette agence ou cette banque pour régler ses affaires;
- si un compte inactif depuis un certain temps (compte dormant) devient très actif sans raisons plausibles;

- si les transactions sont en contradiction avec les informations de l'expérience de la banque en ce qui concerne ce client ou avec l'objectif de la relation d'affaire.

Il va de soi que doit être considéré comme suspect tout client qui fournit à sa banque des informations erronées ou falsifiées ou qui refuse, sans raisons plausibles, de transmettre à la banque les informations habituelles ou les documents nécessaires.

### **3-INDICES SPECIFIQUES**

#### **3-1- Blanchiment de fonds par le biais d'opérations en espèces**

- a- Versement en espèces d'un montant important et inhabituel par un particulier ou une entreprise, alors que les activités apparentes sont normalement réglées par le biais de chèques, de virements ou d'autres modes de paiement.
- b- L'augmentation sensible des versements en espèces par un particulier ou une entreprise sans raisons apparentes a posteriori, si ces versements sont transférés dans un bref délai pour une affectation qui n'est habituellement pas en rapport avec les activités spécifiques du client.
- c- Les clients qui effectuent de nombreux versements en espèces dont chaque versement est négligeable, mais dont la somme représente un crédit significatif.
- d- Les comptes d'entreprises sur lesquels les opérations, tant les versements que les retraits, s'effectuent en espèces et non par le biais d'autres modes de paiement (chèques, virements, notes de crédit, lettres de change, etc.) plus usuels dans le cadre d'opérations commerciales.
- e- Les clients qui approvisionnent régulièrement leurs comptes en espèces, afin de couvrir l'émission de chèques, l'exécution de virements ou la commande d'autres instruments monétaires négociables immédiatement monnayables.
- f- Les clients qui changent une grande quantité de petites coupures contre de grosses coupures.
- g- Le change fréquent d'espèces en d'autres devises.

- h- Les agences qui effectuent à un moment donné des opérations en espèces beaucoup plus nombreuses qu'à l'ordinaire (les statistiques des sièges sociaux permettent de repérer ces modifications).
- i- Les clients dont les versements comportent des faux billets ou des instruments falsifiés.
- j- Les clients qui transfèrent des sommes importantes à l'étranger via des paiements en espèces.
- k- Des sommes importantes en espèces déposées dans le coffre de nuit afin d'éviter le contact direct avec le personnel bancaire.
- l- L'encaissement en espèces de chèques, y compris des chèques de voyage, pour des montants importants.
- m L'achat en espèces de chèques bancaires, de chèques de voyage pour des montants importants par des clients occasionnels(1).
- n- L'exécution fréquente d'opérations en espèces dont le montant se trouve juste en dehors de la limite à laquelle le client doit être identifié.
- o- Le versement et le retrait fréquent de fonds sur un compte ouvert par un particulier dont l'activité professionnelle (p.ex. un employé de bureau) ne justifie pas que le compte fasse l'objet d'une telle activité.
- p- Versements ou retraits de montants élevés bien supérieurs au chiffre d'affaire d'une entreprise ou aux revenus d'un particulier.
- q- Achat ou vente de grandes quantités de métaux précieux par des clients occasionnels(2).

### **3-2- Blanchiment de fonds par le biais d'un compte en banque**

- a Une relation entre la banque et son client présentant une structure économique absurde (grand nombre de comptes auprès d'une même banque, transfert fréquent entre ces différents comptes, liquidité excessive,...)
- b- Un virement vers une autre banque sans indication de bénéficiaire.

---

**1- Un client occasionnel est un client qui n'entretient pas de relations durables avec l'agence concernée (p.ex. détention d'un compte à vue, coffre-fort, etc...)**

**2- Idem.**

- c- la remise de chèques importants, endossés par des tiers en faveur du client.
- d- Une concordance entre les virements et les versements en espèces effectuée le jour même ou la veille.
- e- Des virements importants et fréquents vers un pays connu pour être producteur de drogue.
- f- Les représentants d'entreprises, les firmes qui évitent tout contact avec la filiale.
- g- Une retrait important en espèces à partir d'un compte qui était inactif/dormant ou d'un compte qui vient d'être crédité pour un montant important et inattendu depuis l'étranger.
- h- Existence de différents comptes sur lesquels ont été effectués plusieurs versements en espèces de sorte que le total constitue un montant important.
- i- Un grand nombre de particuliers qui effectuent des paiements en faveur d'un même compte sans explications valables.
- j L'utilisation insuffisante des facilités bancaires normales, p.ex. le non-retour à des taux d'intérêt plus élevés pour des sommes importantes.
- k- Des clients qui s'adressent ensemble et en même temps à différents guichets pour exécuter des opérations importantes en espèces ou en devises.
- l- Des clients qui souhaitent un certain nombre de comptes à vue sans que cela soit justifié par leur activité professionnelle.
- m Le compte d'un particulier ou d'une entreprise où aucune activité bancaire normale liée à des personnes ou une activité professionnelle n'a lieu, mais qui est utilisé pour recevoir ou verser des sommes importantes qui n'ont aucun lien ou objectif manifeste avec le titulaire du compte ou sur l'activité (p. ex. l'augmentation importante de l'avoir en compte à vue).
- n- Les clients qui ont manifestement plusieurs comptes auprès de différents établissements financiers dans une même localité, a fortiori si la banque a connaissance de la consolidation régulière de ces comptes avant une demande de transfert de fonds.
- o- Les clients qui refusent de fournir des informations qui leur permettraient dans des circonstances normales, de bénéficier d'un crédit ou d'un autre service bancaire d'une certaine valeur.

- p- Les paiements effectués régulièrement par le biais de chèques de voyage et de chèques en devises, surtout si ceux-ci ont été émis à l'étranger.

### **3-3- Blanchiment de l'argent de la drogue par le biais d'opérations d'investissement.**

- a- L'achat de titres déposés auprès d'une banque, à partir du moment où ceci ne correspond pas à la situation du client.
- b- Demandes de services de gestion de fortunes (en devises ou en titres) par des clients lorsque l'origine des fonds n'est pas claire ou ne correspond pas à la situation supposée du client.
- c- Négociations de titres pour des montants importants en espèces.
- d- L'achat ou la vente de titres sans objectif clair ou dans des circonstances qui paraissent inhabituelles.
- e- Opérations sur base de garanties ou de prêts auprès de filiales ou de sociétés affiliées à des banques étrangères établies dans des régions connues comme plaque tournante de la drogue.

### **3-4- Blanchiment de fonds par le biais d'une activité internationale offshore.**

- a- Un client introduit par une succursale étrangère, une entreprise affiliée ou une autre banque établie dans un pays où la production de drogues ou le trafic de stupéfiants se sont développés.
- b- L'utilisation de lettres de crédit et d'autres méthodes de financement en vue de déplacer des fonds vers certains pays, alors que de tels transferts ne correspondent pas à l'activité courante normale du client.
- c- Les clients qui effectuent des paiements réguliers et importants, y compris les transferts électroniques, qui ne peuvent être identifiés clairement comme étant des opérations effectuées à des fins valables ou qui reçoivent régulièrement des paiements importants en provenance de pays généralement associés à la production, au traitement ou à la commercialisation de stupéfiants; organisations terroristes interdites; (paradis fiscaux).

- d- Le fait de recueillir des sommes importantes qui ne concordent pas avec le chiffre d'affaire de l'activité connue du client et de les transférer systématiquement sur des comptes ouverts à l'étranger.
- e- La demande systématique de chèques de voyage, de chèques en devises ou d'autres instruments bancaires négociables.

### **3-5- Blanchiment de fonds impliquant des employés de banque.**

- a- -Une modification manifeste du style de vie d'un employé, p.ex. vivre sur un grand pied ou ne pas prendre de vacances.
- b- Le changement intervenu dans les prestations de l'employé ou de l'agence, p. ex. le vendeur qui vend des produits en espèces et qui augmente soudain ses ventes d'une manière spectaculaire ou inattendue.
- c- Toute opération impliquant un agent si l'identité du bénéficiaire final ou du partenaire n'est pas communiquée alors que c'est normalement le cas pour ce type d'activité.

### **3-6 Le blanchiment de fonds par le biais d'un prêt garanti ou non.**

- a- Les clients qui remboursent leur prêt de manière inattendue.
- b Les demande de prêts sur base d'une garantie auprès d'une banque ou par un tiers, si l'origine de cette garantie n'est pas connue ou si cette garantie ne correspond pas à la situation actuelle du client.
- c- Le dépôt de garanties par des tiers inconnus de la banque qui n'entretiennent pas de relations étroites avec les clients et qui n'ont aucune raison plausible de fournir une telle garantie.
- d- Une demande de prêt accompagnée de la présentation d'une garantie consistant en un certificat de dépôt émis par une banque étrangère.

## **Deuxième Partie**

# **LA LUTTE CONTRE LE BLANCHIMENT DE L'ARGENT DE LA DROGUE DANS LE MONDE**

**TECHNIQUES DE BLANCHIMENT, MOYENS DE  
LUTTE ET LEÇONS POUR LE LIBAN**

**DR. JIHAD AZOUR**

## INTRODUCTION

L'ampleur prise par la criminalité organisée, singulièrement par le trafic de drogue, avec ses graves conséquences sur le plan social et de la santé publique, ont attiré l'attention des gouvernements et de l'opinion publique sur la nécessité de combattre ce fléau. Depuis quelques années, les différentes autorités nationales et les organismes internationaux ont reconnu l'importance de la lutte contre le blanchiment de l'argent sale pour assurer un meilleur combat contre la drogue. Car non seulement le blanchiment renforce les organisations criminelles, mais risque aussi de déstabiliser les marchés dans lesquels ces capitaux illicites s'investissent, ensuite, en toute liberté.

Le blanchiment de l'argent est le processus à travers lequel les organisations criminelles (trafiquants de drogue) cherchent à camoufler les activités et les fonds issus de leur trafic illicite et à leur donner une couverture légale.

Blanchir des fonds signifie que ceux-ci ont une origine cachée, occulte et illicite. De ce fait, ces capitaux ne peuvent pas être utilisés en l'état, sauf à faire découvrir les auteurs de l'activité illicite qui est à leur origine, et doivent subir un traitement particulier, au moyen de divers procédés, empruntés ou non au monde des affaires, avant (et afin) d'être investis dans les circuits financiers et économiques licites.

Les définitions des opérations de blanchiment varient entre les définitions légales, qui sont le plus souvent des définitions très restrictives, n'incriminant pas le blanchiment comme une infraction autonome, et les définitions empiriques qui sont généralement développées par les organisations internationales et les spécialistes dans ce domaine. Pour sa part le "Groupe d'action financière" (GAFI), l'organisme de l'OCDE en charge de la coordination internationale en matière de lutte contre le blanchiment, a élargi dans sa définition le champ des opérations de blanchiment pour inclure d'autres formes d'argent blanchi, comme celles provenant du trafic d'armes, de fraude fiscale et douanière, etc.

Réfléchir sur le blanchiment des capitaux de la drogue, nécessite de s'interroger à la fois sur l'origine et l'importance des capitaux à blanchir, sur les techniques de blanchiment utilisées et les agents économiques chargés de ces opérations, ainsi que sur les conséquences économiques de ce phénomène. Cette réflexion doit être complétée par une analyse détaillée des dispositifs de prévention et de lutte contre le blanchiment, mis en place par les différents pays et au niveau international, afin d'en tirer les leçons pour le système financier libanais qui s'organise actuellement pour renforcer son dispositif de prévention et de lutte dans ce domaine.



## **Dimension atteinte par le blanchiment**

L'importance des sommes au recouvre le trafic international de stupéfiants rend donc indispensable l'utilisation des circuits économiques légaux. Par conséquent, tout secteur économique susceptible d'attirer d'importants volumes de capitaux peut a priori être touché par cette activité de blanchiment.

L'évaluation exacte et chiffrée des volumes d'argent blanchis reste difficile à établir, du fait des difficultés inhérentes à toute estimation de l'ampleur du phénomène de blanchiment. En effet, divers évaluations ont été réalisées utilisant différentes techniques, pouvant être regroupées dans deux grands systèmes : évaluation directe et évaluation indirecte (cf. *Annexe No. 1*). Malgré les limites de ces méthodes d'estimation, les sommes en jeu peuvent dépasser les 100 milliards dollars US par an. Le GAFI a estimé que plus de 120 milliard de dollars US d'argent de la drogue sont destinés chaque année au blanchiment. Ces chiffres sont évalués à 100 milliards par le Parlement Européen, qui a aussi estimé, à plus de 800 milliard de dollars US le patrimoine accumulé par les trafiquants de la drogue sur les dix dernières années.

La libéralisation des mouvements de capitaux et l'interpénétration croissante des marchés financiers à l'échelle internationale, ainsi que le développement des techniques informatiques et de communication facilitent et contribuent à la multiplication des possibilités de blanchir les capitaux et donc aux trafics illicites de la drogue. En effet, plus de 1300 milliards de dollars US sont échangés chaque jour, en moyenne, sur les seuls marchés de change, selon les statistiques de la Banque des règlements internationaux (BRI). Par ailleurs, la déréglementation financière a conduit à une diminution des contrôles, qui sont rendus plus difficiles du fait de l'internationalisation des activités et des mouvements de capitaux.

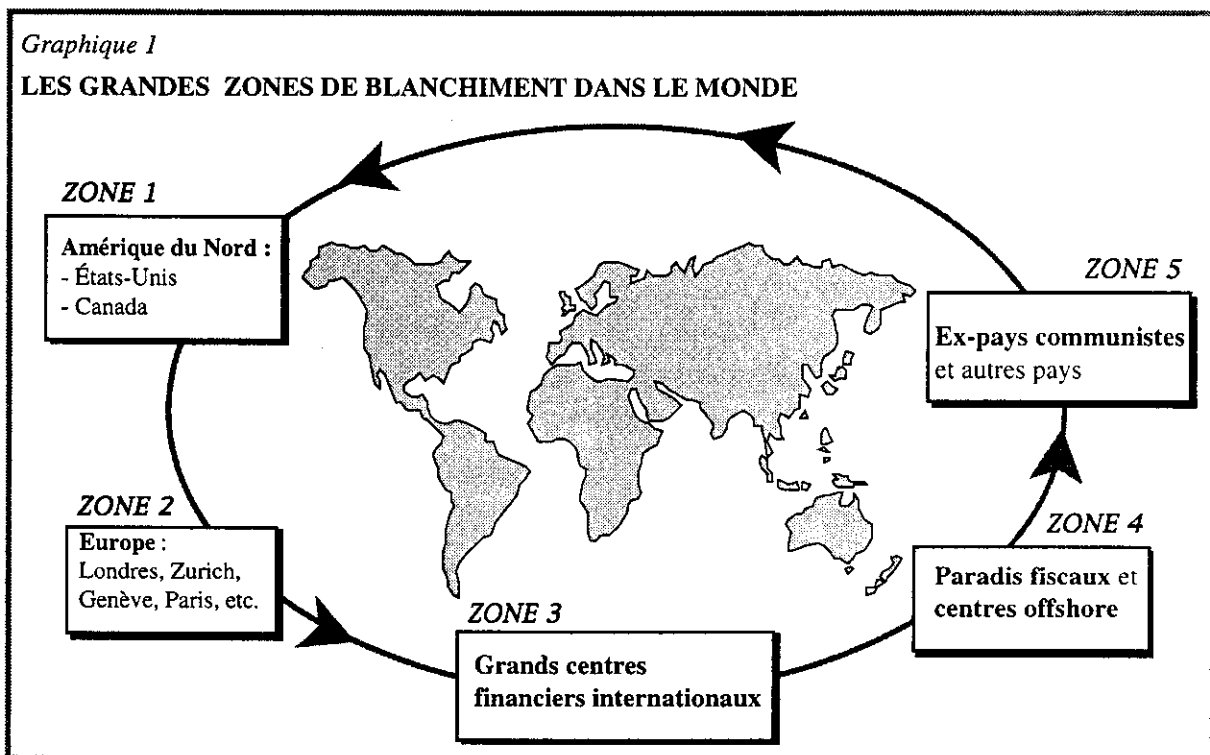
Par conséquent, les organisations criminelles et les trafiquants cherchent inévitablement à profiter de cette évolution de la finance internationale pour dissimuler et investir plus facilement les fonds provenant des activités délictueuses.

## **Principales zones de blanchiment dans le monde**

Les grandes places financières internationales sont particulièrement exposées aux risques de blanchiment. Ce dernier n'est pas, comme le veut l'opinion courante, l'apanage des paradis fiscaux tropicaux, mais plutôt l'affaire des grands pays développés.

Pour l'essentiel, il serait situé :

- aux États-Unis, en raison de l'importance des capitaux criminels qui y sont générés, et au Canada qui constitue la place financière arrière de la criminalité organisée aux USA,
- en Europe et dans les grands centres financiers internationaux comme ceux de Londres, Zurich, Genève, Paris, Hong Kong, etc.,
- dans les pays organisés comme paradis fiscaux et autres centres financiers offshore (Jersey et Guernesey, Luxembourg, Suisse, Liechtenstein, Monaco, etc.),
- dans les ex-pays communistes et dans les pays qui participent à la production de la drogue.



Par ailleurs, l'activité de blanchiment permet aux intermédiaires qui y sont impliqués d'en recueillir des bénéfices substantiels, alors que les risques de répression encourus restent assez limités. Les différentes sources estiment que le blanchiment laisse entre 10 à 15% de marge aux banques qui se livrent à cette activité illicite, auxquelles s'ajoutent 25% de marge environ qui reviennent aux intermédiaires complices.

Dans ce contexte, la principale problématique est de savoir comment inciter le système bancaire et financier à coopérer dans la lutte contre les opérations de blanchiment car, en donnant les informations, les banques prennent plusieurs risques :

- renoncer à des opérations particulièrement rentables, en effet la marge financière pour une opération de blanchiment atteint 10 à 15% en moyenne, avec des montants de gain qui s'élèvent à six milliards de dollars US environ,
- perdre de grands clients et des volumes importants de dépôts,
- risquer d'être attaquées en justice pour dénonciation abusive.

Par conséquent, il est nécessaire de mettre en place une incitation forte. Le blanchiment constitue un péril croissant, qui requiert de la part de la communauté financière une coopération active, ainsi qu'un triple effort d'analyse, de formation et de vigilance. Forte de cette attitude elle pourra veiller au réalisme des réformes proposées par les autorités. La résistance passive limiterait gravement ses capacités d'initiative et de proposition dans ce domaine.

## PREMIÈRE PARTIE

### LES TECHNIQUES DE BLANCHIMENT DANS LE MONDE

Les organisations et les entreprises qui désirent transformer une certaine partie de leurs gains illicites en avoir légaux vont constituer une source de "demande de services de blanchiment d'argent". Elles font appel à des circuits qui permettent, à la fois, d'assimiler d'importants volumes de capitaux et de rendre difficile la possibilité de remonter à l'origine de ces fonds.

Le propre du blanchiment est d'être à la fois séquencé au niveau international et opaque pour ne pas permettre de connaître l'identité du bénéficiaire final ou le responsable économique de l'opération. Par ailleurs, la logique du blanchisseur est de payer le plus d'impôts possible, qui constitue un bon moyen pour rendre l'argent légal (l'imposition devient alors un moyen de blanchiment).

Par conséquent, il n'existe pas une seule méthode pour le blanchiment de l'argent. Ces méthodes peuvent varier considérablement, allant de techniques très primaires et simples vers des procédures plus complexes impliquant un réseau international mêlant à la fois différents centres financiers, plusieurs entreprises ("honnêtes" ou non) et une série de transactions et d'opérations opaques.

Les instruments financiers constituent un moyen commode pour les opérations de blanchiment. Le développement et la sophistication de ces produits ont largement favorisé le développement du blanchiment à travers les circuits financiers.

Certains points de vulnérabilité (des portes d'entrées), que l'argent de la drogue peut difficilement éviter au cours du processus de blanchiment ont été identifiés par les spécialistes de lutte contre le blanchiment :

- l'entrée de l'argent (billets) dans le système financier,
- le transport de billets entre pays,
- les transferts internationaux de capitaux au sein et à partir du système financier.

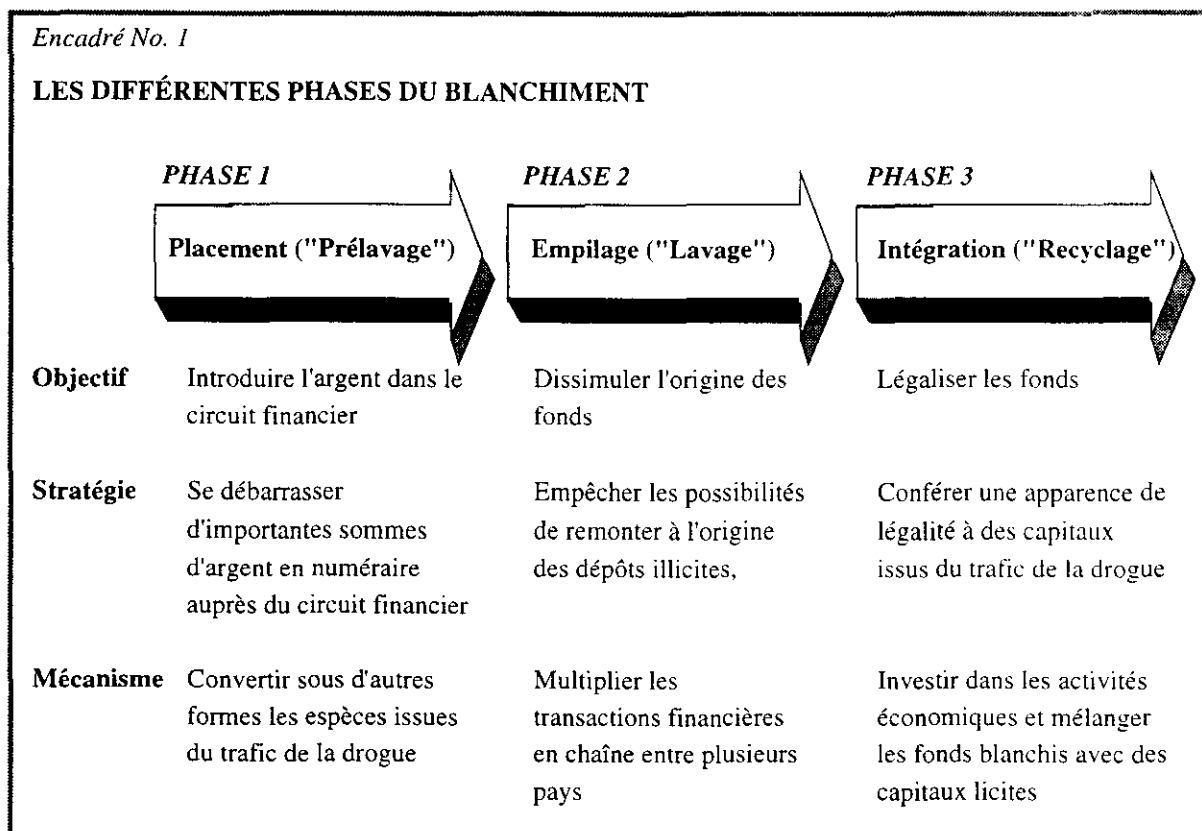
Les blanchisseurs ont tendance à utiliser dans un premier temps, des méthodes classiques d'investissement, avec des montages qui permettent de transformer cet argent sale, en bien "propre" financé à partir d'une banque honorable. Les grands réseaux de

blanchiment utilisent ensuite des structures internationales qui leur donnent une force de frappe importante, faisant appel à des structures économiques complexes qui permettent de séparer le donneur d'ordre de l'utilisation finale qui sera sous forme d'investissement productif.

## PHASES DE BLANCHIMENT

Malgré la multiplicité des méthodes employées, le processus de blanchiment passe généralement par trois grandes phases, pouvant comprendre une longue série de transactions. Ces trois phases ont été identifiées par les experts du GAFI et sont désignées par : la phase de Placement, la phase d'Empilage et la phase d'Intégration.

Les trois phases de base du blanchiment peuvent se dérouler séparément et de façon distincte mais elles peuvent aussi se produire simultanément. L'utilisation de l'une ou l'autre des différentes étapes de blanchiment dépend de la disponibilité des techniques de contrôle et des systèmes de lutte contre ce fléau.



### Phase 1 : Placement (*Placement*)

La Phase de Placement permet d'introduire dans le circuit financier les fonds récoltés (grandes quantités d'espèces) par les opérations illicites du trafic de la drogue

dans le circuit monétaire et financier. Ces fonds sont généralement à l'état de monnaie papier, pouvant être libellés en différentes devises. Cette phase constitue le maillon le plus vulnérable de la chaîne de blanchiment des capitaux.

Le cheminement de la phase de Placement est généralement complexe (cf. *Annexe No. 2*). Il consiste, tout d'abord, à convertir l'argent sale (sous forme de billets) en dépôts bancaires, en recettes fictives ou gains fictifs, ensuite à placer les revenus sur plusieurs comptes dans une ou plusieurs banques, localisées dans le même pays ou à l'étranger. Cette chaîne d'opérations permet ainsi, à son aboutissement, à l'opération de "lavage" proprement dite de commencer.

Les moyens utilisés dans la phase de Placement couvrent un éventail de produits très vaste, comme les dépôts bancaires, les instruments monétaires, les métaux précieux, les chèques de voyages, les voitures de luxe ou encore les œuvres d'art. Cette phase fait intervenir aussi un réseau de plusieurs agents de blanchiment pouvant être des établissements financiers (banques, sociétés financières, compagnies d'assurance, etc.) ou d'autres secteurs économiques qui manipulent beaucoup de liquidités, comme les casinos, les bureaux de change, ou les restaurants (cf. *Tableau No. 2*).

Il est important de signaler à ce niveau qu'une longue période peut s'écouler entre le rassemblement des sommes à blanchir et le moment de leur introduction dans le circuit bancaire. On assiste aussi, depuis quelques années, à un déplacement des fonds à blanchir vers des endroits plus anonymes pour effectuer les opérations de placement, comme les petites villes ou les quartiers "tranquilles" qui sont hors de tout soupçon. Cette tendance est due au renforcement des moyens de contrôle et de lutte dans les grands centres financiers.

## **Phase 2 : Empilage (*Layering*)**

La Phase d'Empilage permet de dissimuler les sources des fonds à blanchir. Elle a pour objectif de séparer les fonds de leur origine douteuse et de leur donner une couverture légale et "honnête". Cette phase consiste à ramener l'argent sale sur des comptes bancaires ouverts au nom de sociétés respectables. À ce niveau du circuit de blanchiment, l'argent est devenu prêt pour l'opération de recyclage.

Le processus de dissimulation des sources consiste en un jeu complexe d'écritures et une multiplication d'opérations financières, à un rythme élevé et au moyen d'un grand nombre de transactions, pour les rendre complexes, donc opaques (cf. *Annexe No. 2*). Ces opérations sont multiples. Elles consistent en une conversion des

dépôts à blanchir en divers produits, comme par exemple, les lettres de crédit, l'achat de titres boursiers (actions, obligations, produits dérivés, etc.), l'achat et la revente de biens mobiliers et immobilier, ou encore les transferts électroniques de fonds.

Cette phase met à contribution le secteur financier en général et les banques en particulier, avec une utilisation intensive des paradis fiscaux, des systèmes bancaires offshore ou des pays possédant une réglementation bancaire laxiste. Par ailleurs, cette phase nécessite un passage obligé par des sociétés fictives ou des sociétés financières complaisantes.

### **Phase 3 : Intégration (*Integration*)**

La phase d'Intégration constitue le dernier maillon de la chaîne du blanchiment. Elle cherche à conférer une apparence licite aux fonds illicites et permettre leur utilisation de façon profitable et respectable.

La technique d'intégration consiste à réintroduire les sommes blanchies dans le giron de l'économie licite en opérant des placements financiers, des investissements dans l'économie réelle (secteurs productifs) ou des investissements immobiliers dans le but de les faire fructifier et afin qu'il ne reste aucune trace de leur origine délictueuse (cf. *Annexe No. 2*).

Le procédé d'intégration constitue la phase la plus difficile à détecter du fait que les fonds ont déjà subi plusieurs niveaux de recyclage. En effet, l'ensemble de ces opérations peut s'étendre sur plusieurs années.

## **LES TECHNIQUES DE BLANCHIMENT ET LEUR ÉVOLUTION**

Les spécialistes du blanchiment utilisent les mêmes opérations économiques que celles utilisées par des clients "honnêtes", rendant ainsi toute action de lutte complexe et difficile à conduire. En effet, il n'existe pas une seule méthode de blanchiment. Ces techniques peuvent s'étendre d'un simple achat de produit de luxe à un réseau international complexe faisant intervenir plusieurs entreprises dans différents secteurs économiques et dans plusieurs pays.

Malgré la tendance actuelle vers une sophistication plus poussée, les techniques traditionnelles de blanchiment continuent d'occuper une place importante dans le processus de recyclage de l'argent de la drogue, à travers le transport physique

d'espèces, l'utilisation des bureaux de change ou encore le recours aux blanchisseurs professionnels.

### Les principales techniques de blanchiment

#### **Technique du prêt adossé (*loan back*) :**

Cette technique, assez répandue, fait intervenir plusieurs agents économiques et s'opère en plusieurs étapes :

1. Des transferts de revenus du trafic (en espèces) sont opérés sur des comptes bancaires ouverts au nom de sociétés de façade dans des banques offshore. Cette première opération correspond à la phase de placement.
2. Les fonds sont ensuite virés sur d'autres comptes au nom d'autres sociétés écrans dans des centres financiers à faible contrôle (Luxembourg, Suisse, île de Jersey ou autres paradis fiscaux). Ces virements peuvent être démultipliés afin de rendre plus opaque l'opération de blanchiment. Ces transactions peuvent être assimilées à la phase d'empilage.
3. Les trafiquants obtiennent des prêts bancaires dans des pays où ils cherchent à investir leurs capitaux blanchis (France, Royaume-Uni, Allemagne, etc.) en proposant, comme caution, les dépôts des fonds illicites (grâce à un nantissement des certificats de dépôts). À leur échéances, ces prêts légaux ne seront pas remboursés et les prêteurs feront jouer la caution. Grâce à cette technique, les trafiquants vont donc acheter des biens immobiliers ou des commerces, à partir de capitaux et des financements en provenance d'organismes "honnêtes". Cette série d'opérations correspond à la phase d'intégration.

#### **Technique de la double facturation :**

Cette technique suppose, au préalable, le contrôle de plusieurs sociétés dans différents pays. Elle se structure en deux temps :

1. Les capitaux illicites vont être placés dans une société (contrôlée directement par les trafiquants) qui achète des biens ou des services à une autre société (contrôlée ou complaisante) à des prix surévalués.
2. Une sortie des capitaux du pays d'origine, correspondant au surplus des fonds, va s'opérer d'une façon légale, permettant ainsi de blanchir ces fonds.



### **Technique de spéculation immobilière simulée :**

C'est une technique de blanchiment qui est assez simple et qui peut s'opérer à un niveau local. Elle consiste en :

1. Une introduction de l'argent dans le circuit financier, sur des comptes bancaires (placement).
2. L'achat d'une propriété foncière à un prix inférieur à sa valeur, moyennant le paiement du complément de façon non déclarée (de la main à la main).
3. La revente du bien immobilier à sa vraie valeur, permet ainsi de justifier des ressources supérieures, en toute légalité, grâce à la plus-value réalisée.

### **Technique de l'application :**

1. Vente fictive à soi-même de titres cotés en bourse, par l'intervention d'une fausse contrepartie, qui est en général une société écran établie dans un pays à faible réglementation financière.
2. La contrepartie provoque, grâce aux fonds du blanchiment, une hausse boursière des titres acquis par les trafiquants.
3. Ces derniers peuvent, par la revente de ces titres, enregistrer une plus-value qui a une apparence légale.

### **Technique de Crédit documentaire :**

Il s'agit d'un crédit documentaire, lié à une opération de commerce international, avec un embarquement fictif des marchandises. La dissociation entre les flux financiers et les flux de marchandises, que permet la technique de crédit documentaire, est la clé de réussite de cette méthode de blanchiment.

Cette technique de crédit documentaire se structure en plusieurs phases :

1. Une société complaisante va demander à sa banque d'ouvrir un crédit documentaire irrévocable en faveur d'une autre société complaisante.

2. La première société présentera de faux documents de transport à sa banque qui va procéder, en toute légalité, au transfert des fonds.
3. A la réception des fonds par la deuxième société, l'origine de cet argent devient légale.

Cette technique du crédit documentaire peut être rendue plus complexe en interposant entre l'acheteur et le vendeur un (ou plusieurs) intermédiaire(s) et son banquier. Ce qui fera intervenir au moins trois sociétés et trois banques.

*Tableau No. 1*

**EXEMPLES DE TECHNIQUES DE BLANCHIMENT DE L'ARGENT DE LA DROGUE COMMUNÉMENT UTILISÉES "Smurfing"**

TECHNIQUE	PRINCIPE
Fractionnement de dépôts "Smurfing"	Série de petits dépôts en espèces virés à d'un compte d'un client de banque X
Prêt adossé (loan back)	Prêt avec caution de dépôts fonds illicites (nantissement de certificats de dépôts)
Opération de commerce international (Crédit Doc.)	Crédit documentaire irrévocable avec présentation de faux documents de transport
Double facturation	Surévaluation de prix entre différentes sociétés contrôlées par le réseau de blanchiment
Spéculation immobilière simulée	Achat d'un bien avec complément de main à main et revente à vraie valeur
Technique de l'application	Vente fictive à soi même de titres cotés en bourse, par l'intervention de fausse contrepartie
Casino et jeux	Argent converti en jetons de casino puis reconvertis en chèques ou rachat de billets de loterie gagnants

### Évolutions récentes des techniques de blanchiment

L'étude annuelle du GAFI sur l'évolution des techniques de blanchiment de l'argent, les travaux des différents organismes nationaux de lutte contre le blanchiment ou encore l'étude récente du Fond monétaire international (FMI), permettent de faire plusieurs observations générales concernant les techniques de blanchiment.

¶ Tout d'abord, certaines techniques traditionnelles de blanchiment restent les instruments préférés pour cacher les capitaux illicites. Toutefois, les experts s'inquiètent

particulièrement de l'émergence de techniques nouvelles de recyclage des capitaux qui font intervenir des innovations technologiques et financières récentes ou qui utilisent les activités financières non-bancaires.

¶ Comme par le passé, les banques demeurent un vecteur principal pour le recyclage des capitaux illicites. Une des méthodes classiques qui continue d'être privilégiée par les blanchisseurs est l'utilisation de comptes sous de faux noms, ou au nom de personnes opérant pour d'autres bénéficiaires, notamment les membres des professions juridiques et comptables (avocats, notaires, experts comptables, etc.), ou encore les sociétés écrans. Selon les experts du GAFI, on se retrouve souvent face à une superposition complexe de transactions faisant intervenir des comptes multiples pour une diversité de personnes, d'entreprises ou de sociétés écrans. Une autre tendance identifiée par les autorités de contrôle de différents pays est l'utilisation croissante de bureaux de représentation des banques étrangères pour introduire les revenus du trafic.

¶ L'évolution récente dans ce domaine souligne un déplacement progressif des activités de blanchiment du secteur bancaire traditionnel vers le secteur financier non-bancaire et vers des entreprises et des professions non-financières. Selon les experts des différents pays, les bureaux de change représentent un risque croissant dans le domaine du blanchiment, avec une augmentation marquée du nombre et du volume d'opérations réalisées par le biais de cette profession. De même les professions juridiques et comptables, ou encore les sociétés de fiducie sont de plus en plus utilisées pour masquer l'origine des fonds et conserver l'anonymat sur les transactions et leurs bénéficiaires. S'agissant des autres techniques de blanchiment, la contrebande semble se développer malgré la sophistication croissante des nouvelles procédures utilisées. En effet, les experts du GAFI ont signalé une augmentation notable du volume des espèces traversant clandestinement les frontières.

¶ Outre les méthodes classiques de blanchiment de capitaux qui sont examinées ci-dessus, de nouvelles techniques commencent à faire leur apparition. Le développement des transferts électroniques de fonds et des nouveaux moyens et techniques de paiements électroniques (*Cyberpayment*) : digicash, internet, etc., ouvrent la voie à une multiplication des opérations de recyclage des capitaux illicites. En effet, la possibilité de réaliser d'importantes transactions de façon anonyme et entièrement en-dehors du système bancaire, pourrait permettre aux blanchisseurs de se soustraire aux mesures de prévention mis en place par les systèmes bancaires des différents pays. Compte tenu de la vitesse à laquelle l'industrie des *Cyberpayments* se développe actuellement, ces risques nouveaux de blanchiment vont se démultiplier à grande vitesse.

¶ S'agissant des secteurs nouveaux qui sont la cible des opérations de blanchiment, les secteurs de l'assurance et de l'industrie des valeurs mobilières commencent à inquiéter les experts internationaux du GAFI et du FMI. Par exemple, les techniques d'assurance-vie (en particulier les contrats à prime unique), la place importante des intermédiaires dans les systèmes de vente des produits d'assurance (non tenus de signaler les activités suspectes) et les spécificités des contrats d'assurance-vie (paiement de prime à l'étranger, résiliations anticipées, remboursement de bons de capitalisation, etc.) renforcent sensiblement les risques de blanchiment à travers ce secteur.

¶ Par ailleurs, le secteur des valeurs mobilières est lui aussi propice au risque d'infiltration par les blanchisseurs de capitaux, en particulier dans la phase d'Empilage. En effet, selon le GAFI plusieurs caractéristiques rendent ce secteur attrayant : il est par nature international, très liquide et très compétitif, avec une rémunération basée sur le principe de la commission. Plusieurs cas de blanchiment à travers des transactions sur les marchés financiers commencent à être signalés dans différents pays, certaines opérations mettant en cause des professionnels de ce secteur des valeurs mobilières qui y sont impliqués volontairement.

### **Les Agents du blanchiment**

Le système financier et les secteurs économiques qui manient d'importantes sommes d'argent liquide restent les plus visés par les opérations de blanchiment. Il est difficile de confirmer l'existence de pathologie d'agents de blanchiment. Cependant, d'après les experts internationaux, les agents qui peuvent œuvrer d'une manière significative dans un processus d'une telle ampleur restent des banquiers et des financiers. En dehors du secteur financier, les agents qui sont souvent impliqués font partie des secteurs économiques, à forte utilisation d'argent liquide dont l'activité rend difficile toute vérification comptable ou fiscale.

Tableau No. 2

**LES AGENTS ÉCONOMIQUES SUSCEPTIBLES D'ÊTRE IMPLIQUÉS DANS LES OPÉRATIONS DE BLANCHIMENT**

<b>PHASE DE PLACEMENT</b>	<b>PHASE D'EMPILAGE</b>	<b>PHASE D'INTÉGRATION</b>
<b>Secteur financier</b>	<b>Secteur financier</b>	<b>Secteur financier</b>
Banques Banques commerciales Banques d'affaires Caisses d'Épargne et autres	Banques Sociétés financières	Banques
Autres institutions financières Assurance-vie Sociétés de bourse Bureaux de change	Sociétés de bourse	
<b>Secteurs non financiers</b>	<b>Secteurs non financiers</b>	<b>Secteurs non financiers</b>
Restauration, Casino Marché de l'Art, Bijouteries Production artistique et cinématographique, Laveries automatiques Avocats, Notaires	Sociétés écrans Négoce international Holdings, Bureau d'études Avocats, Notaires, Experts Comptables	Immobilier Golf Hôtellerie Rachat d'entreprises Marché de l'Art

Les banques restent un canal privilégié de blanchiment, même si les techniques utilisées sont devenues plus sophistiquées comme on l'a vu plus haut. Les points d'entrée des blanchisseurs dans les banques sont principalement les guichets, qui recueillent les opérations de blanchiment de taille limitée, et les responsables des crédits et des comptes d'entreprises pour les grandes opérations.

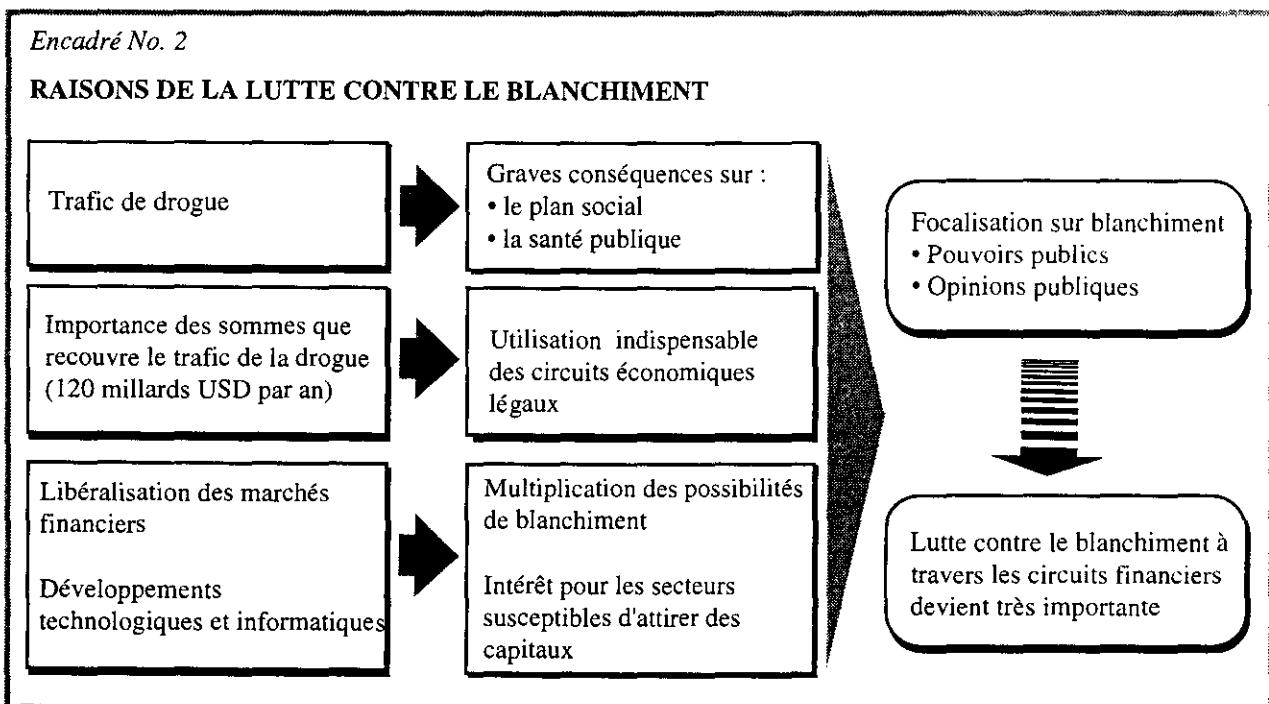
En dehors du secteur financier, divers types d'activités sont utilisés dans les réseaux de blanchiment, de même que l'utilisation de sociétés écrans dans les pays où la transparence de l'information sur la propriété n'existe pas. Par exemple, les produits illicites du trafic sont souvent investis dans le secteur de l'immobilier et dans les activités liées aux secteurs de tourisme et de loisirs. Par ailleurs, certains des secteurs qui blanchissent restent peu contrôlés même s'ils sont régulièrement utilisés dans ces opérations, comme par exemple le secteur de l'assurance-vie, ainsi que les professions juridiques : (avocats, experts comptables, notaires, etc.).

## DEUXIÈME PARTIE

### LA LUTTE CONTRE LE BLANCHIMENT DANS LE MONDE

Une lutte sévère contre le blanchiment constitue un complément indispensable à toute action de lutte contre le trafic de la drogue. En effet, la lutte contre le blanchiment se justifie principalement par le fait que "le meilleur moyen de lutter contre le trafic est d'éviter que les fruits de ces opérations illicites ne reviennent à ceux qui les organisent". Cependant, il est important de signaler que ce n'est qu'assez tardivement que les retombées économiques et financières liées aux bénéfices tirés du trafic des stupéfiants ont été pris en compte par les autorités des différents pays dans la stratégie de lutte contre le fléau de la drogue.

Le principe fondamental de l'action de lutte contre le blanchiment consiste à rendre le trafic illicite de la drogue non rentable économiquement et d'éviter par là-même que cet argent ne vienne polluer le circuit économique. En effet, comme on l'a vu plus haut, ces flux de capitaux sont devenus suffisamment importants pour avoir un impact négatif direct sur plusieurs secteurs économiques, voire des économies entières.



Toutefois, il est indispensable de ne pas perdre de vue la difficulté de l'action de la lutte contre les opérations de blanchiment. Ceci pour plusieurs raisons :

- Le blanchiment n'a pas de victime apparente et entraîne, de ce fait, une réprobation sociale faible, proche de celle des délits fiscaux ou douaniers.
- Le blanchiment est mis en place par des acteurs économiques puissants et intégrés socialement.
- Les techniques du blanchiment étant les mêmes pour l'argent de la drogue, l'argent issu de la fraude fiscale ou encore d'autres types de fuite de capitaux, les organisations mafieuses jouissent, par ce fait, du laxisme d'une grande partie des milieux financiers.

Par conséquent, la lutte contre le blanchiment nécessite la coopération de toutes les autorités qui détiennent des informations sur ces réseaux, ainsi qu'une entraide internationale, qui constitue le meilleur moyen pour rendre cette lutte efficace.

## **COOPÉRATION INTERNATIONALE POUR LA LUTTE ANTIBLANCHIMENT**

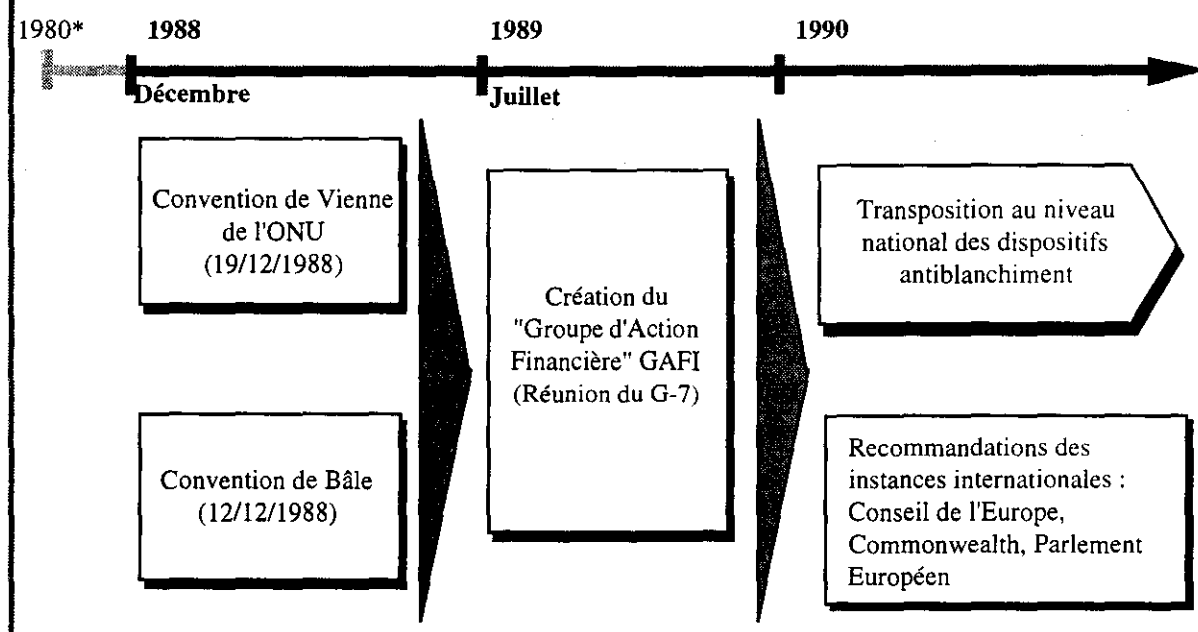
---

La coopération internationale est indispensable pour garantir l'efficacité de cette lutte car le blanchiment est par nature fractionné et se fait généralement à un niveau international. Cette coopération, régie par les conventions internationales, concerne deux grands domaines : l'investigation et la saisie/confiscation pour le compte des autorités d'autres pays.

### **Évolution de la Mobilisation Internationale**

L'année 1980 a été celle de la prise en compte, pour la première fois, de l'importance de la lutte contre les produits financiers issus du trafic de la drogue. Cette lutte a pris une forme peu contraignante à travers une recommandation du Conseil de l'Europe, R (1980) 10 du Conseil des ministres, relative aux mesures contre le transfert et la mise à l'abri des capitaux d'origine criminelle.

## ÉVOLUTION DE LA MOBILISATION INTERNATIONALE POUR LUTTER CONTRE LE BLANCHIMENT



Le point de départ effectif de la lutte antiblanchiment a été l'année 1988, avec la Convention de Vienne qui a été adoptée par l'ONU le 19 décembre 1988. Cette convention prend en compte le problème du blanchiment et comprend deux innovations majeures :

- l'obligation pour les États de qualifier de délit les opérations de blanchiment de capitaux provenant d'un trafic de stupéfiants lorsque l'acte est commis intentionnellement ;
- la levée possible du secret bancaire dans le cadre d'une enquête judiciaire touchant au trafic de la drogue.

Parallèlement à l'action de l'Organisation des Nations Unies, la Banque des règlements internationaux (BRI) a été à l'origine d'une autre convention pour lutter contre le blanchiment, appelée la Convention de Bâle. Cette dernière affirme une série de principes de base pour les banques dans l'action de lutte contre le blanchiment (cf. *Annexe No. 3*).

Cependant, c'est la réunion du G-7 en juillet 1989, qui a vu la création d'un organisme spécialisé le "Groupe d'Action Financière" (GAFI) au sein de l'OCDE, qui constitue la première tentative internationale sérieuse pour tenter d'appréhender l'ampleur du phénomène de blanchiment et de limiter son extension. Cette action a montré la



nécessité d'établir une définition de l'infraction de blanchiment assortie de mesures de confiscation qui touchent les biens et les bénéfiques produits par celle-ci. Cette initiative s'est concrétisée aussi par la mise en place de quarante recommandations, dont l'objectif est de "renforcement" du rôle du système financier dans la lutte contre le blanchiment.

La création du GAFI a été suivie par une série d'actions qui se sont concrétisées par : la rédaction de séries de textes et de recommandations par d'autres instances internationales (le Conseil de l'Europe, le Commonwealth, le Parlement Européen), la transposition dans les droits nationaux de plusieurs pays (surtout pays membres de l'OCDE) des principes de la Convention de Vienne et des recommandations du GAFI, ainsi que la création de dispositifs législatifs et de contrôle nationaux pour lutter contre le blanchiment.

### **Rôle du GAFI dans la coopération de la lutte antiblanchiment**

---

Le GAFI a été créé en 1989 par le sommet de l'Arche des sept pays les plus industrialisés - G7. Il regroupe 26 pays membres qui sont principalement des pays de l'OCDE<sup>1</sup> et de deux organisations régionales<sup>2</sup>, avec pour mission d'étudier des mesures destinées à combattre le blanchiment de capitaux. Le GAFI matérialise ainsi la coordination de la lutte contre le blanchiment. Cet organisme a commencé par faire l'état des lieux de la lutte contre le blanchiment de l'argent de la drogue dans le monde et formuler des recommandations d'actions (au nombre de quarante) destinées aux banques et aux autorités publiques des différents pays adhérant au groupe.

Trois types d'activités ont été confiés au GAFI :

- Évaluer les tendances et les méthodes de blanchiment, avec l'établissement d'une typologie des techniques de blanchiment à partir des exposés de spécialistes internationaux dans ce domaine (douanes, police,...).
- Surveiller la mise en œuvre, par les pays membres, des quarante recommandations du GAFI. Cette vérification se fait principalement à travers deux moyens :
  1. "Auto-évaluation" : chaque pays doit remplir deux questionnaires (application des recommandations et problèmes juridiques).

---

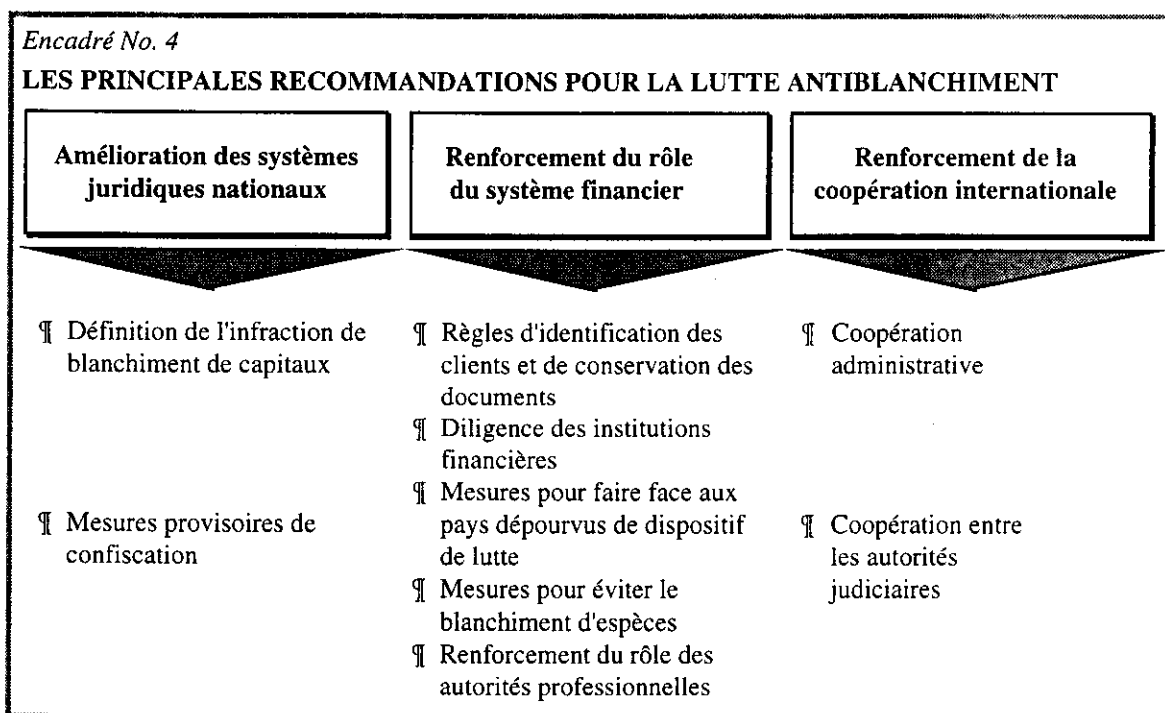
<sup>1</sup> Allemagne, Australie, Autriche, Belgique, Canada, Danemark, Espagne, États-Unis, Finlande, France, Grèce, Hong Kong, Irlande, Islande, Italie, Japon, Luxembourg, Norvège, Nouvelle-Zélande, Portugal, Pays Bas, Royaume-Uni, Singapour, Suède et Turquie.

<sup>2</sup> Commission Européenne et Conseil de coopération du Golfe.

2. "Évaluation mutuelle" : rapport pour chaque pays membre qui doit être réalisé par une équipe d'experts (juridiques, financiers et services opérationnels) venant de trois autres pays membres du GAFI.
- Assurer les relations extérieures dans le but d'inciter le plus grand nombre de pays non membres à adopter et à appliquer les recommandations et les méthodes de lutte (réflexion sur les pays prioritaires, sensibilisation et suivi des relations avec les pays non membres).

### **Les principales recommandations du GAFI pour la lutte antiblanchiment**

Les experts du GAFI ont défini quarante mesures d'actions concrètes pour renforcer la lutte antiblanchiment



### **Amélioration des systèmes juridiques nationaux de lutte contre le blanchiment**

Le renforcement du dispositif de lutte contre le blanchiment passe par l'adaptation des systèmes réglementaires nationaux. Les recommandations du GAFI dans ce domaine couvrent deux grands champs d'action :

- **La définition de l'infraction de blanchiment de capitaux** : chaque État devrait prendre les mesures nécessaires, y compris législatives, en vue d'incriminer le blanchiment des fonds issus du trafic de la drogue. Par ailleurs, comme prévu dans la Convention de Vienne, l'infraction du blanchiment devrait s'appliquer au moins aux activités intentionnelles de blanchiment et couvrir, dans la mesure du possible, la responsabilité pénale des sociétés elles-mêmes, et non pas seulement celle de leurs salariés.
- **Mesures provisoires de confiscation** : les pays devraient adopter des mesures qui permettent aux autorités compétentes de confisquer les biens et capitaux blanchis. Ces mesures sont nécessaires pour lutter efficacement contre les capitaux de la drogue. Les différents pays devraient adopter des mesures similaires à celles indiquées dans la Convention de Vienne. De telles mesures devraient permettre d'identifier et d'estimer les biens faisant l'objet d'une mesure de confiscation, de mettre en œuvre des mesures provisoires (gel et saisie) afin de faire obstacle à tout transfert ou cession de biens et de prendre toutes les mesures d'enquête appropriées.

### **Renforcement du rôle du système financier**

Le système financier joue un rôle central dans la prévention et la lutte antiblanchiment. Cette situation a conduit le GAFI à élargir la portée de ses recommandations, avec un certain nombre de recommandations (n° 12 à 29) qui doivent s'appliquer non seulement aux banques mais également aux institutions financières non-bancaires, couvrant ainsi le plus grand nombre possible de professions recevant d'importants volumes de capitaux en espèces et susceptibles de faire parti du circuit de blanchiment.

- **Règles d'identification des clients et de conservation des documents** : les institutions financières ne devraient pas tenir de comptes anonymes, ni de comptes sous des noms fictifs. Elles devraient prendre des mesures raisonnables pour obtenir des informations sur l'identité véritable des clients et conserver pendant au moins cinq ans toutes les pièces nécessaires (transactions effectuées, trace écrite de la justification de l'identité du client).

- **Diligence accrue des institutions financières** : une attention particulière devrait être portée à toutes les opérations complexes et inhabituelles ou n'ayant pas de causes économiques licites apparentes. En cas de doute, les institutions devraient être autorisées ou obligées à déclarer rapidement leurs soupçons. Ces institutions ont été incitées aussi à mettre en place des programmes de lutte contre le blanchiment qui devraient comprendre : des politiques, des procédures internes, un programme continu de formation des employés, un dispositif de contrôle interne afin de vérifier l'efficacité du système.
- **Mesures pour faire face aux pays dépourvus de dispositif de lutte contre le blanchiment de capitaux.** Du fait du risque croissant de déplacement des circuits de blanchiment, certains principes doivent être appliqués par les institutions financières : porter une attention particulière aux opérations avec des clients ou des institutions financières résidant dans des pays qui n'appliquent pas les présentes recommandations et s'assurer que les principes sont également appliqués par leurs succursales et leurs filiales majoritaires situées à l'étranger.
- **Mesures pour éviter le blanchiment d'espèces** : étudier la faisabilité des mesures destinées à détecter ou à surveiller les transports physiques d'espèces transfrontaliers, à condition de respecter la liberté des mouvements de capitaux, et d'envisager l'extension de l'utilisation de cette information, ainsi que l'utilité d'un système dans lequel les organismes financiers déclareraient toutes les transactions au-delà d'un certain montant.
- **Définir le rôle des autorités** (réglementaires et administratives) : les autorités de contrôle des intermédiaires financiers doivent s'assurer que les organismes contrôlés disposent de dispositifs adéquats de lutte antiblanchiment, avec une désignation d'autorités administratives compétentes pour assurer la mise en œuvre effective de toutes les recommandations.

### **Renforcement de la coopération internationale**

Le renforcement de la coopération internationale, administrative et judiciaire constitue un facteur essentiel dans la réussite de la stratégie antiblanchiment.

- **Coopération administrative** à travers l'échange d'informations à caractère général, fournies par les administrations nationales sur les flux internationaux d'espèces et par les autorités internationales concernant les évolutions récentes du blanchiment. De même que l'échange d'informations, relatives à des transactions suspectes, spontané ou "sur demande" entre autorités compétentes.
- **Coopération entre les autorités** judiciaires en matière de confiscation, d'entraide judiciaire et d'extradition. Cette coopération internationale devrait s'appuyer sur un réseau d'accords bilatéraux et multilatéraux fondé sur des concepts juridiques communs, avec des orientations claires pour l'amélioration de l'entraide judiciaire (coopération dans les enquêtes, entraide judiciaire en matière pénale, simplification des saisies/confiscations, coordination des actions répressives, etc.).

Le bilan de l'action du GAFI est plutôt positif, avec la mise en place par l'ensemble des pays des dispositifs de lutte contre le blanchiment. La Turquie a été le dernier pays membre à mettre en application les recommandations du GAFI, à la fin de l'année 1996. Cependant la transposition des recommandations et des dispositifs de lutte mis en place ont été relativement différents selon les systèmes juridiques de chaque pays.

Par ailleurs, une révision des quarante recommandations est en cours actuellement. Cinq recommandations vont être modifiées afin : d'étendre la notion de blanchiment à d'autres activités, de rendre obligatoire la déclaration de soupçon, de couvrir les entreprises non financières, d'introduire des changements concernant les sociétés écrans et de mettre en place des mesures pour les problèmes liés aux nouvelles technologies de paiement et autres innovations financières.

## **PRINCIPAUX SYSTÈMES DE LUTTE CONTRE LE BLANCHIMENT DANS LE MONDE**

---

Il existe deux grands courants dans les systèmes de lutte contre le blanchiment dans le monde : le système Anglo-saxon (États-Unis, Australie, Royaume-Uni) et le système de l'Europe continentale.

Le système Anglo-saxon qui est basé sur le principe de la "déclaration objective", exige de la part des institutions financières de déclarer de façon systématique toute transaction financière qui dépasse un certain montant. Les informations sont gérées par un ordinateur qui centralise l'ensemble des informations recueillies. Ce

système est basé sur d'importants services de lutte, rassemblant une grande quantité d'informations mais qui souffrent d'un problème d'efficacité du fait de sa dimension.

Le système de l'Europe continentale est fondé sur le principe de la "vigilance bancaire active". Il demande aux banques de déclarer leurs soupçons d'opérations de blanchiment. Ce système de lutte est basé sur la vigilance, la responsabilisation et la proactivité du secteur financier. Il est flexible et opérationnel mais reste limité par son côté subjectif.

## **Principaux systèmes nationaux de lutte antiblanchiment**

### **Dispositif anglais de lutte contre le blanchiment**

Le système de lutte antiblanchiment mis en œuvre au Royaume-Uni est parmi les systèmes les plus réputés dans le monde, mais reste cependant quelque peu insuffisant.

#### ***Cadre législatif et réglementaire***

Le blanchiment d'argent est régi par les lois du *Drug Trafficking Offences* et du *Criminal Justice Act 1990*. Il est considéré comme une infraction pénale, seulement s'il est associé aux infractions pénales suivantes : trafic de drogue et infraction aux lois sur le terrorisme.

La saisie des fonds est possible. Ces fonds peuvent être restitués aux pays étrangers (exemple du renvoi des fonds aux États-Unis en 1993). Par ailleurs, la législation permet une levée partielle du secret bancaire à la police dans le cas du trafic des stupéfiants, elle punit également l'employé qui manque à son devoir de déclaration de soupçons.

#### ***Système de contrôle et de poursuite***

La coordination de la lutte antiblanchiment est assurée par le *National Criminal Intelligence Service* (NCIS). Le NCIS constitue une unité indépendante non opérationnelle, dotée de 5 bureaux présents dans les différentes régions du pays. Il compte environ 400 policiers et civils et près de 25 officiers de douanes.

L'unité des renseignements financiers du NCIS a sous sa responsabilité trois domaines d'action importants :

- conseiller les officiers de la police et des douanes sur l'identification et la confiscation et assister les ministères pour les questions de blanchiment ;
- servir de centre national de collecte, de recherche et de diffusion des informations recueillies par les institutions financières sur les activités suspectes et assurer le retour d'information à ces institutions ;
- aider l'autorité centrale à traiter les demandes d'assistance internationale.

### ***Fonctionnement et efficacité***

Le Royaume-Uni s'est doté d'une législation assez sévère en matière de blanchiment et d'un organisme centralisé pour l'appliquer, avec des agents très qualifiés et un important système informatique. Les textes répressifs de ce système se limitent toutefois à l'incrimination du blanchiment en matière de stupéfiants et de terrorisme.

Par ailleurs, une forte coopération s'est développée entre la communauté financière et les autorités de contrôle et de surveillance. En effet, la Banque d'Angleterre a pleinement adhéré aux principes et a joué un rôle moteur en incitant les banques anglaises à coopérer. Elle a constitué aussi en son sein un groupe de travail qui assiste le secteur financier dans l'effort de lutte contre le blanchiment.

Toutefois, certaines faiblesses subsistent encore dans le dispositif anglais, limitant ainsi son efficacité. Ces limites tiennent principalement à la diversité du droit applicable dans les différentes composantes du Royaume-Uni, à la présence de paradis fiscaux sous pavillon britannique (Jersey, Guernesey, île de Man, île Caïmans, Hong Kong) et la permissivité du système de *Trustee* (convention de prête-nom) qui jouit de la protection constitutionnelle.

### **Dispositif français de lutte contre le blanchiment**

Le système français antiblanchiment est fondé sur le principe de la coopération volontaire des établissements financiers. Cependant, il souffre d'une dispersion de ses autorités de contrôle.

#### ***Cadre législatif et réglementaire***

Dans le cadre du dispositif réglementaire français, l'infraction de blanchiment est associée à l'infraction sur les stupéfiants et est régie par l'article L627 du code de la santé et l'article 415 du code des douanes.

Pour compléter le dispositif existant, plusieurs lois ont été mises en place à partir du milieu des années 1980 dans le but d'organiser la lutte antiblanchiment. Tout d'abord, la Loi du 31/12/1987 a établi la définition de l'infraction pénale du blanchiment. Ensuite, la Loi du 12/07/1990 et le décret d'application du 13/02/1991 ont défini les modalités de participation des organismes financiers français à l'action de lutte contre le blanchiment.

L'organisme chargé de centraliser l'information et de s'assurer de l'application des règles antiblanchiment, appelé Tracfin, a été créé par le décret du 10/05/1990 et dépend du ministère des finances. La dernière modification dans le cadre réglementaire de lutte contre le blanchiment a été apportée par la Loi du 13/05/1996, qui a étendu le champ de l'infraction de blanchiment à toutes les activités criminelles.

Par ailleurs, la mise en place du dispositif de lutte contre le blanchiment a nécessité une adaptation du cadre réglementaire français à plusieurs niveaux :

- la législation sur le secret bancaire a été modifiée afin de permettre l'investigation sur les opérations de blanchiment ;
- la loi du 12/07/1990 a exigé des organismes financiers de déclarer à Tracfin les sommes inscrites dans leurs livres qui paraissent provenir du trafic des stupéfiants, déclaration qui doit couvrir toutes les opérations qui dépassent 50 000 francs ;
- le cadre réglementaire a été modifié afin de rendre possible la saisie des fonds (gel et confiscation).

### ***Système de contrôle et de poursuite***

Un dispositif complexe a été mis en place par le législateur français afin d'assurer la lutte antiblanchiment avec une multiplicité des organismes spécialisés.

Tracfin a été chargé de centraliser les informations sur le blanchiment et d'assurer la coordination de l'action. Elle reste une structure légère, avec une trentaine de personnes, comparée aux pays anglo-saxons. Par ailleurs, plusieurs services d'enquête opérationnels ont été mis en place, dont la délimitation des pouvoirs n'est pas toujours claire. Ces organismes sont rattachés à des ministères différents : l'OCRGDF et l'OCRTIS dépendent du Ministère de l'Intérieur, le DNRED et les services des Douanes sont rattachés au Ministère des Finances et la Police judiciaire qui est sous l'autorité du Ministère de la Justice. La poursuite judiciaire en cas de soupçon a été confiée au Procureur de la République, seule autorité responsable dans ce domaine.



Par ailleurs, le système de détection repose, en grande partie, sur les banques qui, à travers le système de déclarations de soupçons, alimentent les services de poursuite et de contrôle en informations concernant les risques de blanchiment.

### ***Fonctionnement et efficacité***

Le système français évolue vers un renforcement progressif du dispositif réglementaire antiblanchiment, (en particulier à travers la Loi du 14/5/96 qui a étendu le champs d'application de l'infraction de blanchiment aux d'autres activités illicites.

Toutefois, la productivité du système de contrôle et de poursuite reste limitée. En effet, sur 2700 déclarations de soupçons faites par les banques françaises, 90 dossiers seulement ont été transmis à la justice, dont très peu ont abouti. De plus, la dernière inspection du GAFI, en 1996, a souligné un manque de coordination entre les différents organismes chargés de mener cette lutte contre le blanchiment.

### **Dispositif suisse de lutte contre le blanchiment**

Comparé aux autres grandes places financières internationales, le système Suisse reste moins contraignant.

### ***Cadre législatif et réglementaire***

Du point de vue réglementaire, l'infraction du blanchiment est régie par de multiples textes : au niveau du droit pénal, le blanchiment d'argent est régi par l'article 305bis du code pénal suisse, qui est entré en vigueur en 1990, et le financement du trafic des stupéfiants par l'article 19 Lstup. Il est important de signaler aussi qu'un amendement du code pénal a été fait pour permettre la levée partielle du secret bancaire. Dans le droit suisse, seules les personnes physiques peuvent être punies et non pas les personnes morales (les banques).

Par ailleurs, le défaut de vigilance en matière d'opérations financières est défini par l'article 305ter du code pénal Suisse. En effet, le code pénal Suisse contient ainsi une obligation d'identification des clients

Au niveau du droit administratif, la Commission Fédérale des Banques examine la "garantie d'une activité irréprochable" (art. 3LB). Par ailleurs, il existe dans le système de régulation suisse des directives relatives au blanchiment d'argent, où c'est la banque qui est punie et non pas l'employé.

### *Système de contrôle et de poursuite*

Il n'existe pas dans le système suisse d'organisme spécialisé pour centraliser l'information sur les opérations de blanchiment. Les soupçons sont déclarés au Parquet, qui est chargé de diligenter des enquêtes et des poursuites. Sur un autre registre, une Convention relative à l'obligation de diligence des banques (CDB) a été mise en place. Elle régit les obligations des banques en termes de lutte contre le blanchiment et fixe les exigences minimales pour les banques suisses en termes de mesures pénales et de surveillance. Cette Convention est pourvue d'un système de sanctions, qui est assuré par une commission de surveillance (composée de 5 personnalités indépendantes).

### *Fonctionnement et efficacité*

On assiste, depuis peu, à un renforcement progressif du dispositif Suisse de lutte contre le blanchiment d'argent sous la pression internationale. En effet, de nouvelles dispositions pénales ont été introduites pour renforcer la lutte antiblanchiment; une levée partielle et très limitée du secret bancaire a été introduite, malgré les réticences de l'ensemble de la communauté financière suisse.

Toutefois, d'importantes limites subsistent dans le système, en particulier en ce qui concerne la célérité des poursuites et du contrôle et dans le domaine de la coopération avec les autorités d'autres pays. Par conséquent, il est nécessaire d'aller plus loin dans le renforcement du système suisse de contrôle, qui reste disproportionné par rapport aux risques existants et de faciliter la coopération multilatérale en termes d'enquête et de poursuite.

Tableau No. 3

**TYPOLOGIE DES SYSTÈMES DE LUTTE ANTI-BLANCHIMENT DANS LES DIFFÉRENTS PAYS**

	Allemagne	France	U. K.	USA
<b>Ratification des Conventions internationales</b>	Oui	Oui	Oui	Oui
<b>Lois de lutte contre le blanchiment</b>	Oui	Oui	Oui	Oui
<b>Activités couvertes par la lois antiblanchiment</b>	banques, assurance-vie, bourse, casino	banques, assurance, bourse, changeur, casino	Secteur financier	banques, assurance, bourse, gestionnaires de fonds, casino
<b>Activités financières couvertes</b>	Toutes	Toutes	Toutes	Toutes
<b>Sanctions pénales</b>	Prison 5 ans	-	2-14 ans	Civil 25-100M\$ Pénal 5 ans
<b>Secret bancaire préservé en cas d'enquête</b>	Non	Non	Non	Non
<b>Organisme spécialisé chargé des déclarations de soupçons</b>	Non	Trafin	NCIS	Fin SEN
<b>Autorité responsable</b>	Police	Ministère des Finances	-	-
<b>Saisie des fonds</b>	Oui	Oui	Oui	-
<b>Conservation des documents</b>	6 ans	5 ans	5 ans	5 ans

**Bilan de la lutte antiblanchiment dans les différents pays**

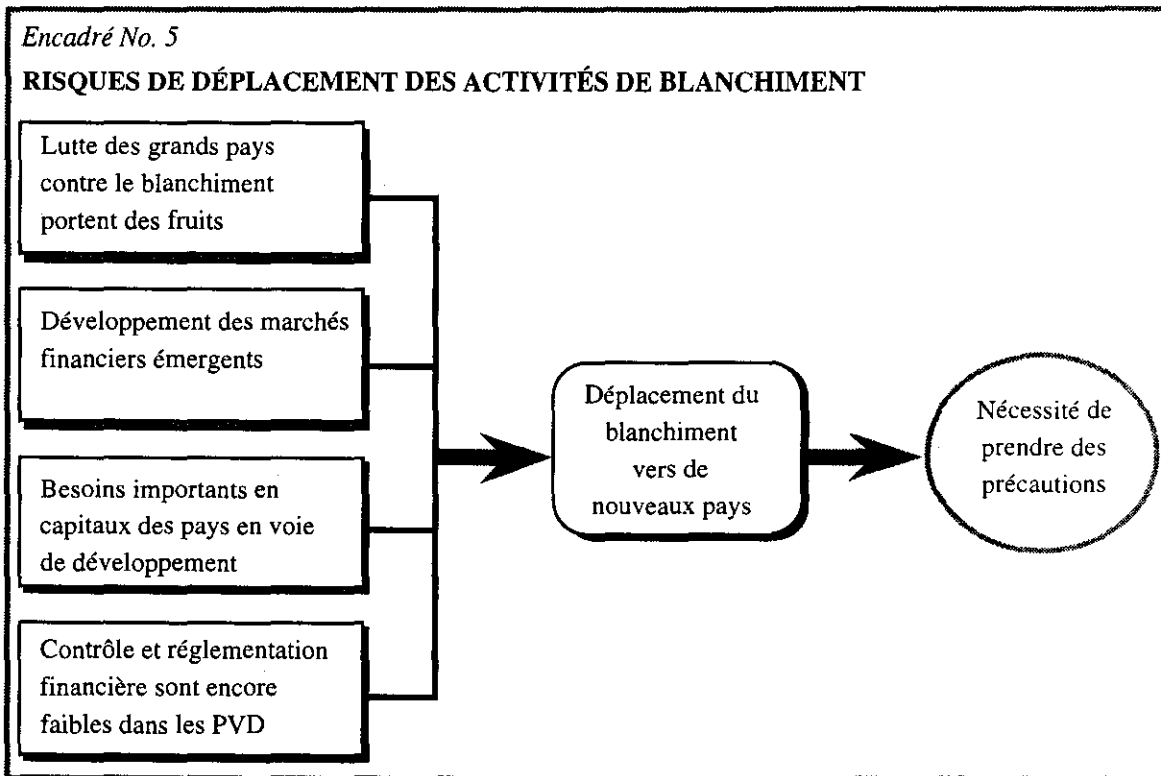
Le dispositif de lutte antiblanchiment continue d'être, dans la plupart des pays, plutôt dissuasif qu'efficace. Cette lutte antiblanchiment conduit aussi à un transfert de l'activité de blanchiment vers d'autres pays et vers d'autres acteurs de l'économie, qui ne sont pas aussi bien contrôlés que le secteur bancaire.

Cependant, le dispositif antiblanchiment qui est mis en place dans les différents pays permet de donner une garantie de sérieux et de transparence au système financier local et de rassurer par la même la communauté financière internationale. Le grand défi de la lutte antiblanchiment reste le besoin d'une plus grande coopération entre l'ensemble des acteurs concernés et entre les pays.

## TROISIÈME PARTIE

### LES MOYENS POUR RENFORCER LA PRÉVENTION ET LA LUTTE CONTRE LE BLANCHIMENT AU LIBAN

Les risques de déplacement des opérations de blanchiment vers de nouveaux pays, qui ont été épargnés jusqu'à présent, sont en augmentation constante. Ce risque peut s'étendre vers des pays comme le Liban, qui reprend progressivement sa position de place bancaire et financière de dimension régionale.



Par ailleurs, les pressions pour lutter contre le blanchiment se font de plus en plus fortes sur les différents pays qui disposent de secteurs financiers actifs et ouverts à l'international. Ces pressions sont parmi les raisons qui ont incité plus d'un pays à mettre en place un dispositif de lutte contre le blanchiment.

Les pressions internationales sont nées de la prise de conscience par les grands pays qui souffrent du fléau de la drogue et des agissements des organisations mafieuses, de l'importance de porter la lutte contre le blanchiment à un niveau international. L'action des organisations internationales a été pour beaucoup dans cette prise de conscience (ONU, OCDE, BRI, etc.), avec le développement de Conventions destinées à renforcer la lutte contre le blanchiment (Vienne, Bâle, Conseil de l'Europe) et par la création du GAFI.

## BESOINS POUR UN PAYS DE LUTTER CONTRE LE BLANCHIMENT

---

Les opérations de blanchiment ont des effets négatifs sur l'activité économique dans son ensemble et menacent la stabilité du secteur bancaire et financier. Tout d'abord, les capitaux injectés dans le pays par les blanchisseurs ne sont pas toujours productifs et utiles pour l'économie nationale, car ils privilégient certains types d'activités économiques.

D'autre part, les opérations de blanchiment conduisent à une déformation de la concurrence au sein du secteur financier et permettent de ce fait le maintien en activité, de façon artificielle, de certaines institutions financières fragiles qui sont vulnérables aux appels de sirène des blanchisseurs. Dans des cas extrêmes, le système bancaire risque de passer en partie sous le contrôle des organisations mafieuses.

Par conséquent, la communauté bancaire a, dans son ensemble, intérêt à lutter contre les opérations de blanchiment de l'argent de la drogue. En effet la réputation de chaque banque est en jeu et peut être ruinée à cause de ces opérations de blanchiment.

Comme le note le comité de Bâle, sur les règles et pratiques de contrôle des opérations bancaires, en décembre 1988 *"Public confidence in banks, and hence their stability, can be undermined by adverse publicity as a result of inadvertent association by banks with criminals. In addition, banks may lay themselves open to direct losses from fraud, either through negligence in screening undesirable customers or where the integrity of their own officers has been undermined through association with criminals"*, ou comme le signale le président d'une grande banque française *"L'image de la Banque est plus importante que l'argent gagné avec des fonds douteux"*<sup>3</sup>.

Par conséquent, chaque pays doit sentir le besoin et l'importance de maintenir une réputation solide de son système financier local, de conserver la confiance des clients et des épargnants, de rassurer la communauté financière internationale et les investisseurs et d'éviter la suspicion des autorités réglementaires des autres pays. Enfin, compte tenu des exigences internationales dans ce domaine, les différents pays vont être poussés progressivement à constituer un dispositif minimum de lutte contre le blanchiment de capitaux, en mettant l'accent sur l'amélioration du système juridique national et le renforcement du rôle du système financier dans ce domaine.

---

<sup>3</sup> Michel Pébereau, président de la Banque Nationale de Paris (BNP)

## Spécificités du système libanais

Certaines spécificités dans le fonctionnement du système économique et financier libanais pourraient par certains aspects compliquer la tâche des actions de prévention et de lutte antiblanchiment. Parmi ces éléments on peut noter :

- l'utilisation répandue de l'argent en espèces comme moyen de paiement, en particulier pour les petits montants, complique sensiblement la lutte contre le blanchiment. En effet, la conversion de l'argent liquide est le moyen le plus utilisé dans la première phase du blanchiment (phase de Placement) et constitue ainsi le point de départ du circuit de blanchiment. Cette spécificité du système libanais handicape les institutions financières dans leur action de prévention contre le blanchiment.
- la forte détention de devises étrangères par les épargnants libanais et la forte utilisation de différentes devises dans les transactions commerciales et financières, rend plus difficile la détection de l'importation de devises étrangères pour un but de blanchiment. En effet, dans les pays industrialisés, la faible utilisation de devises étrangères permet d'isoler facilement toute opération anormale, pouvant être suspectée de contribuer à un circuit de blanchiment.
- l'utilisation de la technique des chèques endossables permet la multiplication d'opérations en chaîne, permettant ainsi de masquer l'origine des fonds. C'est une technique qui peut être fréquemment utilisée dans les opérations de blanchiment dans la phase d'Empilage.
- le rapatriement des capitaux de la diaspora libanaise et les fortes entrées de capitaux de l'étranger rend difficile la détection des mouvements inhabituels sur les comptes des clients provenant des opérations du blanchiment.
- la présence du secret bancaire dans le dispositif réglementaire limite les possibilités de contrôle et de poursuite par les autorités judiciaires et policières.
- l'efficacité limitée du dispositif fiscal libanais prive les autorités de contrôle d'un moyen efficace pour détecter tout enrichissement injustifié ou toute opération économique litigieuse.

L'ensemble de ces spécificités du système économique libanais nécessite de prévoir un dispositif antiblanchiment, (prévention et lutte) qui soit adapté et efficace, et intègre des mesures de lutte qui prennent en considération cette dimension.

## **PRINCIPES DE LUTTE CONTRE LE BLANCHIMENT AU NIVEAU NATIONAL**

---

Tous les maillons du le dispositif antiblanchiment sont importants. En effet, les conditions du succès de la lutte sont multiples et passent par :

- un attitude de vigilance de la part des banques, qui constitue le point de départ de toute lutte contre le blanchiment et le premier devoir du banquier, ainsi qu'une démarche proactive et de coopération avec les autorités compétentes ;
- une adaptation de la législation libanaise afin de définir et de qualifier le délit de blanchiment (nature, champs couverts, etc.), et pour prendre les mesures nécessaires de prévention et de lutte ;
- une démarche de concertation et de coopération entre le secteur financier, le législateur et les autorités de contrôle et de lutte contre le blanchiment, afin de rendre le dispositif efficace mais également réalisable ;
- un regroupement efficace de l'information sur les opérations susceptibles de comporter du blanchiment ;
- une collaboration entre les différents acteurs chargés de la lutte contre le blanchiment ;
- une coopération internationale avec les autres pays et les organismes spécialisés, ainsi qu'une transparence vis à vis de l'étranger.

Une unité centrale pour assurer la coordination de la lutte contre le blanchiment se révèle être aussi très utile. Elle permet de ne pas séparer les différents maillons de la lutte contre ce fléau. Cette unité peut être chargée de rassembler et centraliser les informations sur le blanchiment afin d'éviter tout gaspillage d'information, de recouper les différentes sources et de conduire l'enquête à la demande de l'autorité judiciaire. Cette structure doit être de nature pluridisciplinaire, constituée de banquiers, de douaniers, d'agents de la police et de représentants de la justice. Cependant, l'efficacité de ce dispositif nécessite de ne pas déborder sur des compétences judiciaires pour ne pas courir des risques d'annulation ou de vice de forme.

Par ailleurs, le Liban pourrait prendre l'initiative au niveau régional (Proche et Moyen Orient) pour créer une démarche globale de prévention et de lutte contre le blanchiment (au niveau des instances régionales comme la Ligue Arabe, le Fond Monétaire Arabe,...). Plusieurs raisons pourraient motiver la communauté financière libanaise à agir dans ce sens. Tout d'abord, la lutte dans un seul pays risque de conduire à un transfert de capitaux vers d'autres pays de la région qui ne disposent pas encore de système antiblanchiment. D'autre part, cette initiative permet de renforcer l'image de marque de la place financière libanaise et montre son engagement dans cette direction.

## **RÔLE DU SECTEUR BANCAIRE DANS LA LUTTE CONTRE LE BLANCHIMENT**

---

Tout d'abord, il est important de rappeler que dans la plupart des pays, c'est la loi qui a fixé aux banques leurs responsabilités dans la lutte contre le blanchiment.

Quatre grands principes doivent être respectés par les institutions financières dans leur action de prévention et de lutte contre le blanchiment. Ces principes fixent les responsabilités du secteur bancaire dans ce domaine :

- Connaître le client et agir pour prévenir les risques d'opérations de blanchiment d'argent.
- Suivre les mouvements de capitaux et les opérations suspectes et faire des déclarations de soupçons à un service chargé de centraliser l'information.
- Recenser les opérations inhabituelles ou anormales à partir d'un certain montant.
- Sensibiliser les collaborateurs des banques et les former aux techniques de lutte contre le blanchiment.

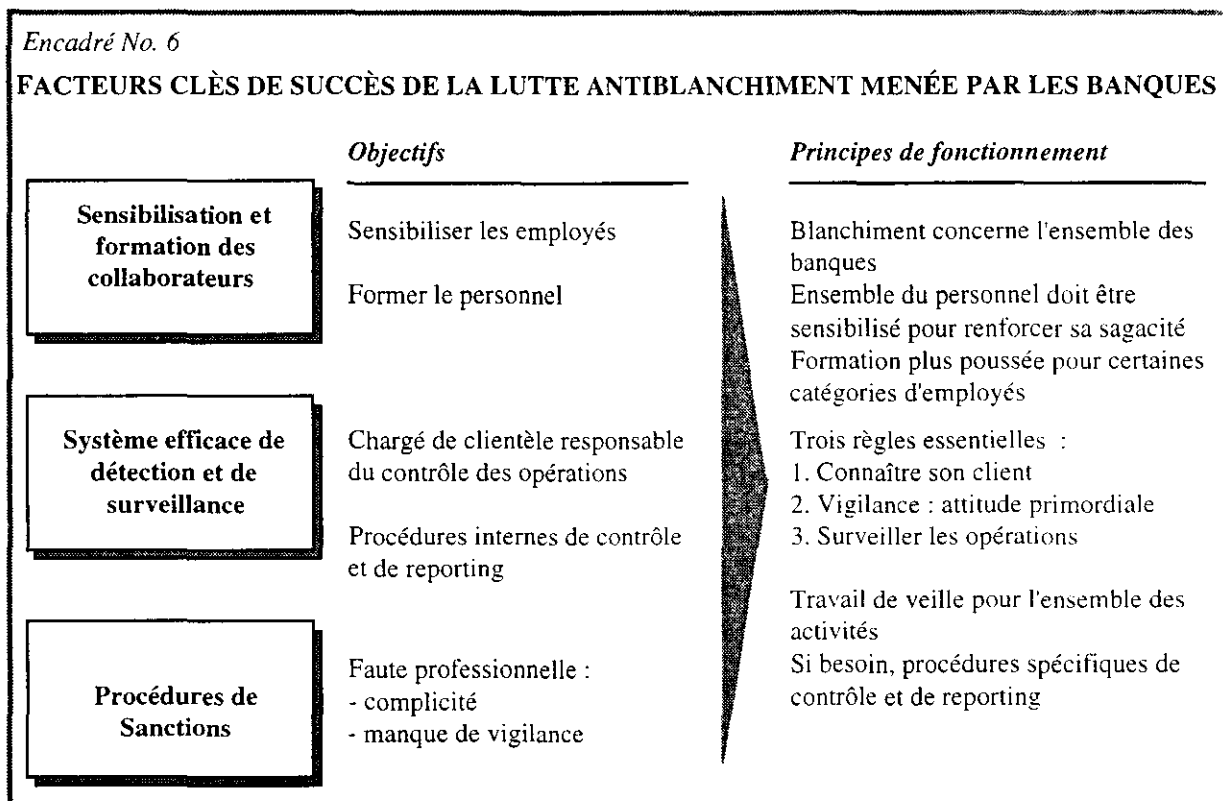
Par ailleurs, la réussite dans la lutte antiblanchiment passe par un engagement de l'ensemble du personnel et un partage des responsabilités dans la conduite de la lutte antiblanchiment au sein des banques et autres institutions financières. Tout d'abord, la lutte contre le blanchiment nécessite une forte implication de la part des dirigeants de la banque qui doivent montrer l'importance qu'ils accordent à cette tâche. Ensuite, ceux qui la conduisent doivent être les commerciaux et les responsables de la relation avec la clientèle. Finalement, ceux qui l'orchestrent doivent être les services de l'inspection, qui peuvent intégrer en leur sein une cellule antiblanchiment.



## Principes de prévention et de lutte contre le blanchiment dans le secteur bancaire

Pour être efficaces dans la lutte contre le blanchiment, les banques doivent compter sur trois grands principes :

1. la sensibilisation et la formation de l'ensemble des collaborateurs ;
2. la mise en place de systèmes de détection et de surveillance efficaces ;
3. des procédures dissuasives de sanctions professionnelles.



### *Sensibilisation des collaborateurs des banques dans le cadre de la lutte antiblanchiment*

La formation du personnel et l'engagement de la hiérarchie sont les deux piliers de la sensibilisation des collaborateurs de la banque à l'importance de la lutte antiblanchiment. En effet, il est indispensable pour réussir cette action d'impliquer la direction générale et les supérieurs hiérarchiques dans la lutte antiblanchiment, parallèlement à la sensibilisation de leurs collaborateurs.

Le processus de formation peut être structuré autour d'un module, pouvant être d'une journée par exemple, pour l'ensemble des collaborateurs du réseau. Une formation plus poussée doit être envisagée pour certaines catégories de personnel "sensible",

comme par exemple ceux du guichet, du département crédit (documentaire, adossés, etc.) ou encore les chargés de comptes (particuliers, entreprises). Par ailleurs, des rappels annuels peuvent être organisés dans le cadre des procédures de sécurité. De même, il est nécessaire de profiter de chaque occasion pour rappeler l'importance de la lutte contre le blanchiment et informer les collaborateurs des derniers développements dans ce domaine

### ***Règle de la connaissance du client***

La Connaissance du client est une règle essentielle dans la prévention et la lutte antiblanchiment au sein d'une banque. En effet, l'entrée en relation avec le client constitue le moment le plus opportun pour connaître sa situation et détecter, dans l'avenir, les risques d'opérations de blanchiment qui peuvent être faites par ce client.

Il est possible d'utiliser plusieurs instruments pour vérifier la vraisemblance des mouvements de fonds et les types d'activités réalisées par le client. Dans le cas d'un client particulier, il est important de s'assurer de la présence du client, d'avoir une justification d'identité qui doit être valide, de procéder à la vérification de son adresse et de ses activités, etc. Dans le cas d'une société, il est nécessaire de demander les documents d'identification (bilan, statuts, R.C.), de s'assurer de l'honorabilité des dirigeants, etc.

Ensuite, il est nécessaire de centraliser, de recouper et d'analyser les informations sur le client, le fonctionnement de son compte et la vraisemblance de ses opérations. C'est un travail de vigilance et de veille qui doit être permanent.

Par ailleurs, les grandes banques commerciales ont besoin de mettre en place des procédures spécifiques, qui doivent être adaptées pour gérer un grand nombre de clients et de comptes.

### ***Règles d'analyse des comptes et des opérations de la clientèle***

Ces règles s'appliquent en premier lieu pour les banques commerciales. Il s'agit de s'assurer du fonctionnement du compte du client et de vérifier la logique des opérations qui y sont effectuées. Il est nécessaire de rappeler, au préalable, que l'analyse des opérations du client ne doit pas être considérée comme une remise en cause de l'anonymat (fiscal, professionnel, etc.) du client.

Les banques ont à leur disposition plusieurs moyens d'information pour vérifier les opérations et les mouvements sur les comptes de leurs clients :

- la mise en place de relevé quotidien (ou hebdomadaire) pour les opérations "remarquables", qui dépassent certains seuils. Ces limites peuvent être fixées au niveau national. Une procédure de vérification doit être faite aussi en cas de dépassement, et si l'opération n'est pas justifiée, il est nécessaire d'avertir la hiérarchie de la banque.
- l'établissement d'états périodiques (trimestriels ou semestriels) pour déceler les "opérations brisées" (opérations à faibles montants de même nature), à travers une vérification des ordres de transferts à l'étranger ou localement et une vérification d'ensemble, qui doit être faite en fonction de la situation du client.

Pour organiser efficacement cette opération de contrôle, il est possible de mettre en place une procédure de tri par type de client (ancienneté, catégorie, activités, etc.), avec une vérification différenciée selon la catégorie de celui-ci. Cependant, il subsiste un problème de détection pour certaines activités qui ne permettent pas de saisir clairement leur rentabilité, comme le négoce international (difficile de saisir les marges), les sociétés d'études ou de communication, etc.

La règle de base dans ce domaine consiste à confier à celui qui connaît le client la responsabilité du contrôle et de la surveillance de ses opérations. Il est nécessaire de rappeler à ce niveau que le contrôle des opérations des clients doit être assuré par chaque chargé de compte, qui le fait pour ses propres clients. Si l'opération ne passe pas par l'agence mais plutôt par un service spécialisé, il doit exister à ce niveau de l'organisation de la banque des procédures de contrôle et de vérification et un retour de l'information au chargé de compte du client en question, qui est responsable de centraliser l'information.

### ***Procédures internes de contrôle et de surveillance des opérations***

Les procédures internes de contrôle et de prévention des opérations de blanchiment doivent consister essentiellement en un travail de veille et, en cas de besoin, en une mise en place de procédures spécifiques de contrôle et de reporting.

- Les "procédures habituelles" consistent en un travail de surveillance des opérations des clients afin de détecter toute opération anormale et inhabituelle. Toute opération de cette nature doit être signalée à la hiérarchie de la banque.

- Les "procédures spécifiques" se matérialisent par la surveillance des opérations particulières qui sont généralement susceptibles d'être utilisées pour du blanchiment. De même, une surveillance particulière doit être mise en place pour la clientèle susceptible de procéder à des opérations de blanchiment, comme la clientèle de l'agence internationale ou les professionnels qui gèrent beaucoup d'argent en espèces.

Par ailleurs, plusieurs règles doivent être respectées dans la procédure de surveillance. La technique optimale consiste en une surveillance régulière du fonctionnement du compte du client et de son évolution afin de détecter les mouvements anormaux. De même, il est nécessaire de faire remonter l'information et de consulter sa hiérarchie en cas de doute, tout ceci à travers les procédures les plus rapides et les plus souples possibles.

### ***Dispositif de surveillance dans la lutte antiblanchiment au sein des banques***

Il n'existe pas de modèle unique de dispositif antiblanchiment; c'est l'organisation et les spécificités de la banque qui doivent dicter le choix du système à mettre en place.

L'organisation et le suivi de la lutte contre le blanchiment peuvent être assurés par le service de l'inspection de la banque. Tout d'abord, il est nécessaire de désigner une ou plusieurs personnes, voire créer une cellule spécialisée au sein du département d'inspection pour assurer la coordination et la centralisation de l'information et pour contrôler l'application des règles antiblanchiment. Ensuite, au cours des missions d'audit classiques, il est possible de mettre en place des modules spécifiques pour contrôler l'efficacité du dispositif mis en place pour lutter contre le blanchiment. Ces missions d'audit peuvent s'appuyer sur une logique de *scoring*, qui permet de donner une note pour chaque site.

Les méthodes d'audit doivent évaluer plusieurs aspects du dispositif :

- le respect des lois et des procédures,
- la connaissance de la clientèle,
- l'efficacité des contrôles sur les flux et les soldes et le niveau de sensibilisation du personnel.

En complément, des sondages sur des dossiers précis peuvent être effectués avec une vérification plus détaillée.

Par ailleurs, il est envisageable de diligenter occasionnellement des missions d'audit spécifiques pour contrôler les risques d'opérations de blanchiment. Ces missions d'audit peuvent être confiées à des par les équipes de l'inspection de la banque ou à des auditeurs externes.

## CONCLUSION

Le but ultime de la lutte contre les opérations de blanchiment est de rendre celles-ci aussi difficiles et périlleuses que possible et de permettre aux professions financières de remplir leur rôle, sans craindre d'être utilisées à des fins criminelles. En effet, tout système financier actif dans un pays à économie ouverte est exposé au risque d'être utilisé, à son insu, par des organisations criminelles cherchant à faire des opérations de blanchiment, suivant des schémas de plus en plus sophistiqués pour tenter d'échapper à la détection par les autorités publiques.

L'efficacité des mesures prises, et celles qui le seront bientôt, par les institutions bancaires libanaises pour combattre le blanchiment sera d'autant plus grande que la communauté financière dans son ensemble se joindra à eux et que l'Etat renforcera le dispositif réglementaire et judiciaire de lutte contre ces activités illicites. De même, de nombreuses professions non-bancaires doivent être associées à la lutte contre le blanchiment de capitaux d'origine criminelle (bureaux de change, notaires, avocats,...).

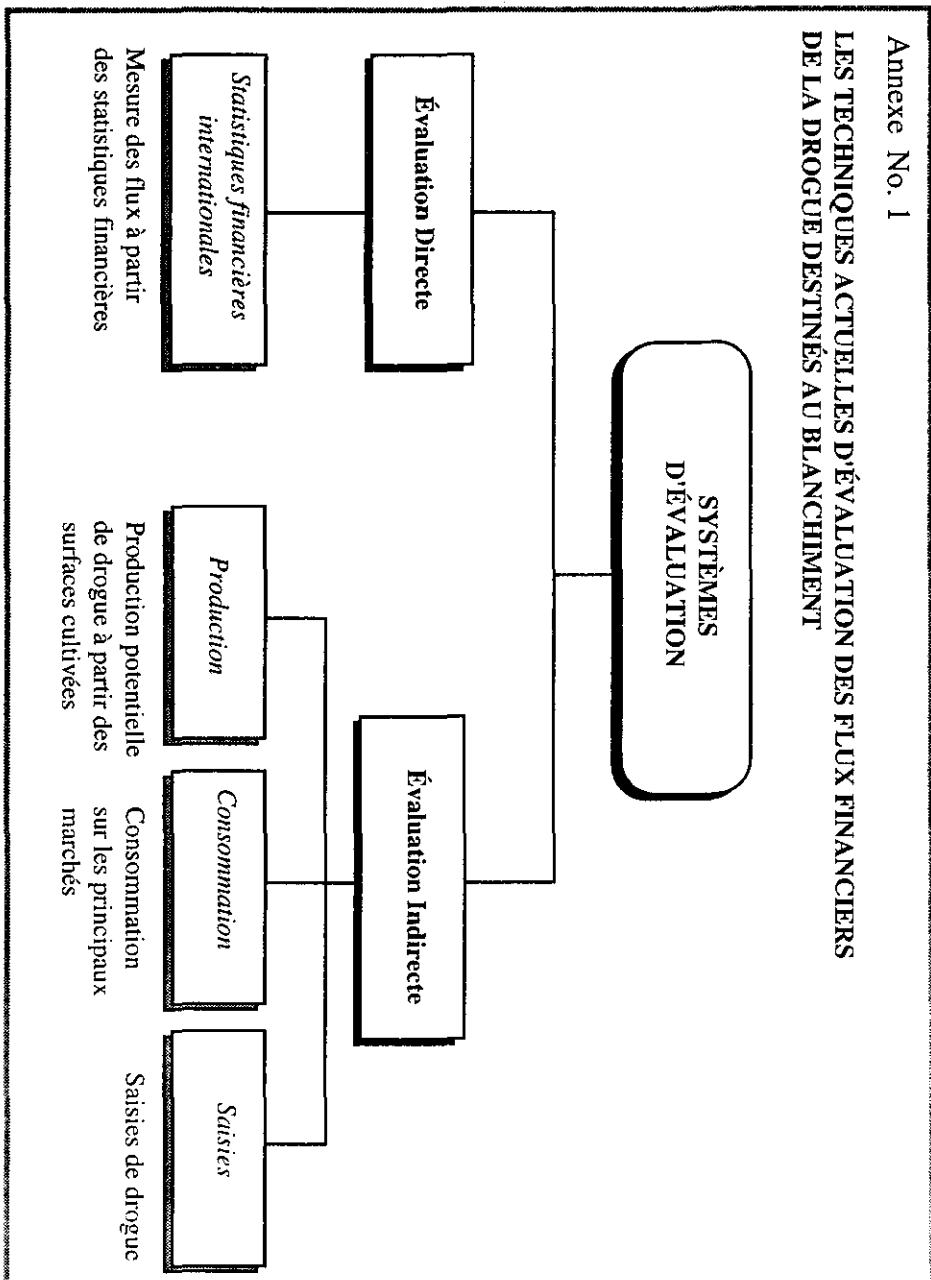
La prise de conscience du problème du blanchiment des capitaux au niveau international reste relativement récente. Cependant, des mesures pour le combattre ont déjà été mises en œuvre, dans plusieurs pays du monde, en particulier ceux qui sont membres du GAFI, ainsi qu'au niveau des organisations internationales compétentes. Bien que l'efficacité de ces mesures reste relativement limitée, des indices montrent qu'elles produisent, dans les pays qui les ont mises en place, des résultats non négligeables dans la dissuasion des blanchisseurs. En effet, ces derniers se détournent progressivement de ces pays pour écouler leurs capitaux et déplacent leurs circuits de blanchiment vers d'autres pays où une faible réglementation existe en la matière.

Par ailleurs, compte tenu de la nature évolutive des menaces de blanchiment de capitaux, une adaptation constante et un perfectionnement du dispositif devront être envisagés dans l'avenir. En effet, outre les méthodes traditionnelles de blanchiment de capitaux, qui continuent à fleurir, l'apparition de nouvelles technologies et l'implication de nouveaux secteurs économiques renforcent le risque d'apparition de nouvelles pistes de blanchiment, qui commencent à émerger selon les enquêtes annuelles du GAFI.

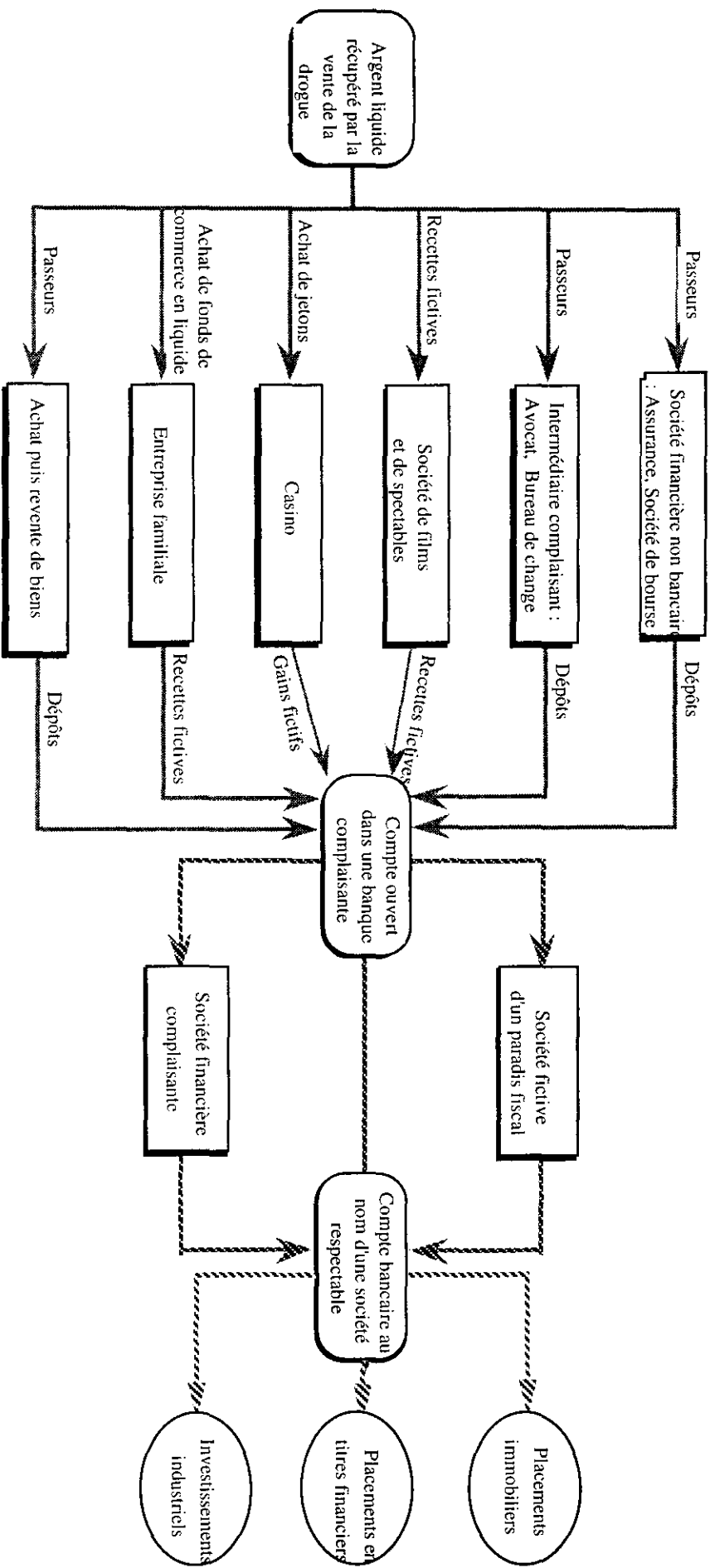
La coopération internationale en matière de blanchiment de capitaux souffre toujours de différences existant entre les systèmes juridiques nationaux, d'insuffisances dans l'entraide judiciaire et de la non incrimination du blanchiment dans une grande partie des pays du monde. En effet, beaucoup reste à faire dans le domaine de la coopération multilatérale et l'entraide judiciaires dans les enquêtes et les poursuites, qui constituent un des piliers essentiels de la lutte antiblanchiment.

Annexe No. 1

LES TECHNIQUES ACTUELLES D'ÉVALUATION DES FLUX FINANCIERS  
DE LA DROGUE DESTINÉS AU BLANCHIMENT



DÉROULEMENT DES TROIS PHASES : PLACEMENT, EMPILAGE ET INTÉGRATION



PHASE 1 : PLACEMENT

PHASE 2 : EMPILAGE

PHASE 3 : INTÉGRATION

## BIBLIOGRAPHIE

- Affrentanger, Markus, (1995), "Proposed amendement to criminal provisions on Money Laundering", *Baker & McKenzie Legal development Bulletin*, London.
- Association d'Économie Financière (1994, 1995, 1996), *Rapport moral sur l'argent dans le monde*, Paris, Édition P.A.U.
- Association Française des Banques, Centre de Formation de la Profession Bancaire (1991), *Blanchiment : les banques disent non*, Paris, Édition CFPB.
- Association Française des Banques (1991), *Lutte contre le blanchiment de l'argent de la drogue : recommandations professionnelles de l'Association Française des Banques*, Paris, AFB.
- Association Suisse des Banques, (1992), *Convention relative à l'obligation de diligence des banques*, Bâle.
- Azour, Jihad et A. Pezard (1994) *Déontologie et droit des activités financière*, Cahiers "Finance, Éthique, Confiance".
- Block, Alan et J. Blum, (1992), "Money Laundering on Two Caribbean Islands : Sint Maarten and Grand Cayman", in *International Symposium, "Illicit Drugs and Global Geopolitics"*, Paris.
- Clair, Andrée, (1992), *Lutte contre le blanchiment des capitaux issus du trafic de drogue : rôle imparti aux organismes bancaires et d'assurance*, Cahier juridique du groupe d'assurance mutuelles agricoles, no. 154.
- Conseil de l'Europe (1991), *Rapport explicatif de la convention relative au blanchiment, au dépistage, à la saisie et à la confiscation des produits du crime*, Strasbourg, Les éditions du Conseil de l'Europe.
- Conseil de l'Europe, (1990), *Convention relative au blanchiment, au dépistage, à la saisie et à la confiscation des produits du crimes*, no. 141, Strasbourg.
- De Montmellin, Didier, (1996), "Banking supervision and prevention of money laundering - the Swiss approach", *European Financial Services Law*, London : Kluwer Law International.
- G.A.F.I., (1990), *Les quarante recommandations du Groupe d'Action Financière sur le Blanchiment de capitaux*, Paris.



G.A.F.I., (1990-91, 1991-92, 1992-93, 1993-94, 1994-95, 1995-96), *Groupe d'Action Financière sur le Blanchiment de capitaux : Rapport annuel*, Paris.

Glorieux, Patrick, (1992), *La coopération policière européenne en matière de trafic de Stupéfiants et de blanchiment*, fonds IHESI, Paris.

International Monetary Fund, (1996), *Macroeconomic Implications of Money Laundering*, IMF Occasional Paper, n°WP/96/66, June, Washington, D.C.

Joint Money Laundering Steering Group, (1995) *Money Laundering : Guidance notes for mainstream banking, lending and deposit taking activities*, London.

Kopp, Pierre (1996), *l'Économie du blanchiment*, Cahiers "Finance Ethique Confiance".

Margelisch, Claude-Alain, (1994), *Les mesures prises par les banques suisses contre le blanchiment des fonds*, mimeo, Neuchâtel.

Matile-Steiner, Silvia, (1994), *Money Laundering from the Viewpoint of the Banks*, Swiss Bankers Association, unpublished, Bâle.

Ministère de l'économie et des finances, (1992), *La lutte contre le blanchiment des capitaux*, Les notes bleues, no. 596, Paris.

Ministère de l'économie et des finances, (1992), *Tracfin : les nouveaux dispositifs de lutte contre le blanchiment des capitaux*, Les notes bleues de Bercy, no. 17, Paris.

Quillen, Jeffrey (1991), "The International Attack on Money Laundering : European initiatives", *Duke Journal of Comparative and International Law*, vol 213.

Samuel-Lajeunesse, Samuel (1989), *La lutte contre le blanchiment de capitaux : rapport demandé par les chefs d'Etat lors du Sommet d l'Arche*, Paris, La documentation française.

Schwartz, Jörg, (1995), "Problèmes pratiques et juridiques liés à la prévention du blanchiment d'argent par les banques", in *Séminaire sur le thème "Blanchiment d'argent et crime organisé"*, mimeo.

United Nations, (1988), *United Nations Convention Against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances*, Vienna.

Walter, Ingo et C. Simon, (1989), *Money Laundering*, Stern School of Business, New York University, unpublished, New York.



## **Troisième Partie**

### **CONVENTION DE DILIGENCE POUR LA PREVENTION DU BLANCHIMENT DES FONDS PROVENANT DU TRAFIC DES STUPEFIANTS**

**CONVENTION DE DILIGENCE**  
**pour la prévention du blanchiment des fonds**  
**provenant du trafic des stupéfiants**

**entre**

**l'Association des Banques du Liban, d'une part**  
**(mentionnée ci-après par le terme "Association")**

**et**

**Les Banques adhérentes, d'autre part**  
**(mentionnées ci-après par le terme "banques")**

## **PREAMBULE**

- En vue de préserver le renom du système bancaire libanais sur les plans intérieur et extérieur,
- En vue de lutter contre l'exploitation des banques pour le blanchiment des fonds issus du trafic des stupéfiants,
- Et tout en continuant à observer strictement la loi relative au secret bancaire,

Les banques, aux termes de cette Convention et conformément aux dispositions qui y sont prévues, s'obligent envers l'ABL, en sa qualité d'organisme chargé de la sauvegarde des intérêts et du renom du secteur bancaire libanais, à appliquer les dispositions ci-après :

### **Chapitre I**

#### **Article 1 - Préambule.**

Le préambule ci-dessus fait partie intégrante de la présente Convention.

#### **Article 2 - Champ d'application de la Convention.**

1. Sont soumises à la convention les banques adhérentes et toutes leurs agences situées au Liban mais non pas leurs succursales, représentations et filiales à l'étranger qui restent soumises aux lois, règlements ou conventions en vigueur dans leurs pays d'implantation.
2. La Convention ne modifie en rien l'obligation d'observer le secret bancaire.
3. La Convention vise à codifier les règles que les banques doivent appliquer pour éviter qu'elles ne soient utilisées à des fins de blanchiment des fonds provenant du trafic illicite des stupéfiants.

## Chapitre II

### Vérification de l'identité du co-contractant et identification de l'ayant droit économique - Conséquences

#### Article 3 - Vérification de l'identité du co-contractant.

##### 3.1. Situations où la vérification s'impose.

Les banques s'engagent à vérifier l'identité du co-contractant, selon la procédure décrite dans l'alinéa 3.3, dès l'établissement de relations d'affaires avec lui dans les cas suivants :

- l'ouverture de toutes sortes de comptes y compris les comptes fiduciaires;
- les opérations de crédit;
- la location de compartiments de coffre-fort;
- les opérations de caisse, telles que définies à l'alinéa 3.2.2 ci-après, lorsqu'elles portent sur un montant supérieur à 10 mille U.S.\$ ou à sa contrevaletur en toute autre monnaie.

##### 3.2. Champ d'application de la vérification obligatoire de l'identité du co-contractant.

**3.2.1.** Dans le cas d'ouverture de comptes numérotés, le directeur qui a mené l'opération devra se charger lui-même de la vérification d'identité; pour les autres comptes, c'est l'employé qui a ouvert le compte qui le fait.

**3.2.2.** Les opérations de caisse comprennent les opérations au comptant effectuées par le client au guichet de la banque (dépôt d'argent, change, achat de métaux précieux, achat au comptant de valeurs, souscription au comptant à des bons de caisse, achat au comptant de chèques de voyage, ordres de virement au comptant, etc...).

**3.2.3.** L'identité du co-contractant doit être également vérifiée si, lors d'une opération, l'employé en charge remarque que plusieurs transactions, réparties en montants inférieurs au seuil ci-haut mentionné en 3.1, sont effectuées sur un même compte ou sur plusieurs comptes appartenant à une même personne en vue de contourner la vérification d'identité.

**3.2.4.** Si la banque soupçonne un co-contractant de tentative de blanchiment de fonds, la vérification d'identité s'impose, même si le montant concerné reste inférieur au seuil chiffré sus-mentionné (**article 2, alinéa 3.2**). Cette obligation ne s'impose pas si la banque refuse une opération de caisse ou l'établissement de relations d'affaires.

### **3.3. Procédure de vérification de l'identité du co-contractant.**

#### **3.3.1. Pour les personnes physiques :**

Dès que la vérification d'identité s'impose, l'employé chargé de l'opération entreprend les mesures suivantes :

- a) Il demande la production d'une pièce d'identité officielle (telle que passeport, carte d'identité, extrait d'état civil, permis de séjour) dont il relève les données essentielles et en garde copie.
- b) Quand la transaction est engagée par l'entremise d'un mandataire, la banque exige les pièces d'identité du co-contractant et du mandataire et en garde copie.
- c) Si la relation d'affaires est engagée par correspondance, la banque exige une authentification de la signature, sur le même document ou par une attestation séparée qui s'y réfère. L'attestation d'authenticité de la signature peut être émise par un correspondant, une succursale, une filiale ou une représentation de la banque, ou par toute autre banque dont l'authenticité de la signature de ses fondés de pouvoirs peut être vérifiée.

#### **3.3.2. Pour les personnes morales.**

##### **a) Enregistrées au Liban :**

- L'enregistrement et l'identité des représentants sont alors vérifiées, suivant les cas, à partir d'un extrait du Registre du Commerce, ou de celui des sociétés ou à partir de l'autorisation réglementaire, pour les associations et organismes similaires, ou d'une attestation émise par l'autorité compétente.

##### **b) Enregistrées à l'étranger :**

- L'identité est établie sur la base d'un document officiel ad-hoc.

c) Si la relation d'affaires est engagée par correspondance, la banque exige une authentification de la signature, sur le même document, ou par une attestation séparée qui s'y réfère. L'attestation d'authenticité de la signature peut être émise par un correspondant, une succursale, une filiale ou une représentation de la banque, ou par toute autre banque dont l'authenticité de la signature des fondés de pouvoirs peut être vérifiée.

### **3.3.3. Vérification de l'identité par un représentant ou délégué.**

Si le co-contractant réside, ou a son siège à l'étranger, la banque peut faire vérifier son identité par l'entremise de son représentant ou de tout autre correspondant qu'elle choisit et à qui elle donne les instructions nécessaires. En pareil cas, ce dernier transmet à la banque une copie des documents ayant servi à établir l'identité et se porte garant de l'authenticité de la signature et de la conformité des copies à l'original.

### **3.3.4. Prescriptions générales en matière, de surveillance et de vérification de l'identité.**

a) Il y a lieu de conserver de manière appropriée le nom, le prénom, la date de naissance, la nationalité, l'adresse personnelle du co-contractant (la raison sociale et le siège, s'il s'agit d'une personne morale) ainsi que tous les documents ayant servi à établir son identité. Les documents ayant servi à établir l'identité devront être conservés deux ans après la fermeture du compte.

b) L'organe de contrôle interne de la banque prend toutes les dispositions garantissant que toutes les mesures de vérification ont été respectées.

## **Article 4 - Etablissement de l'identité de l'ayant droit économique.**

**4.1.** Si, lors de l'établissement de relations d'affaires bancaires il y a doute sur le point de savoir si le co-contractant est lui-même l'ayant droit économique, la banque est alors tenue d'exiger une déclaration écrite sur le formulaire ad-hoc (cf. Annexe "A", en trois langues) indiquant explicitement l'identité de l'ayant droit économique.

**4.2.** Lors d'opérations de caisse, au sens de l'article 3.2.2. de la présente Convention, portant sur un montant supérieur à 10.000 U.S.\$ ou à sa contrevaletur en toute autre devise, il est demandé au co-contractant de déclarer l'identité de l'ayant droit économique. La banque garde par devers elle cette déclaration. Elle a, par ailleurs, toute latitude d'utiliser ou non le formulaire "A" à cet effet.



**4.3.** Il y a doute dans les cas suivants :

**4.3.1.** Lorsqu'une procuration est donnée à un non-professionnel (qui n'est ni avocat, ni agent général, ni intermédiaire financier, par exemple) et qu'il s'avère qu'il n'est apparemment lié au mandant par aucune relation justifiant le mandat qui lui est donné;

**4.3.2.** Lorsque la situation financière de la personne qui désire effectuer l'opération est connue de l'employé en charge et que les valeurs en jeu paraissent incompatibles avec cette situation financière.

**4.3.3.** Si, au cours de ses relations avec son client, la banque est alertée par d'autres indices insolites.

**4.4.** Si le co-contractant déclare que l'ayant droit est un tiers, il est alors tenu d'indiquer, sur le formulaire "A", le nom, le prénom et le lieu de résidence de ce tiers (la raison sociale, le siège et le pays du siège, s'il s'agit d'une personne morale).

**4.5.** Si les doutes persistent quant à l'authenticité de la déclaration écrite faite par le co-contractant et que ces doutes ne puissent pas être levés, la banque doit refuser alors l'établissement de relations.

**4.6.** Aucune déclaration n'est exigée pour les comptes, dépôts et opérations fiduciaires des banques. Sont réputés banques, au Liban, les établissements définis comme tel par le Code de la Monnaie et du Crédit. Quant aux établissements bancaires dont le siège est à l'étranger et qui n'ont pas d'agences au Liban, ils sont considérés comme banques s'ils jouissent de cette qualité dans le pays où ils exercent leur activité. Cette qualité peut être vérifiée dans les annuaires bancaires internationalement reconnus.

#### **Article 5 - Revérification de l'identité du co-contractant ou de l'identification de l'ayant-droit économique.**

La banque doit répéter la procédure de vérification de l'identité du co-contractant ou d'identification de l'ayant-droit économique à l'occasion de l'exécution d'une nouvelle opération de celles prévues à l'alinéa 3.1. dans les cas suivants :

- a) Lorsqu'un doute surgit :
  - au sujet de l'exactitude des informations déclarées sur l'identité du co-contractant;
  - Quant à l'identité réelle de l'ayant-droit économique.
- b) Si des indices de modifications survenus à posteriori existent.

**Article 6 - Conséquences de la non vérification de l'identité du co-contractant ou de la non identification de l'ayant-droit économique.**

**6.1.** Les banques sont tenues de n'engager aucune ou de rompre la relation avec le co-contractant dans les cas suivants :

**6.1.1.** Lorsque le co-contractant refuse de compléter des documents ou formalités substantiels.

**6.1.2.** Lorsqu'il s'avère que la banque a été induite en erreur lors de la vérification de l'identité du co-contractant.

**6.1.3.** Lorsque la banque s'aperçoit que des informations erronées lui ont été données sur l'identité de l'ayant-droit économique.

**6.1.4.** Lorsque, des doutes importants et précis subsistent quant aux renseignements donnés par le co-contractant.

**6.2.** Les relations qui existent entre la banque et le co-contractant doivent être résiliées dans le plus bref délai, sans enfreindre aux clauses du contrat.

**CHAPITRE III**

**Devoir de surveillance de certaines opérations**

**Article 7 -Caractéristiques des opérations à surveiller d'une manière particulière.**

**7.1.** La banque est tenue à demander au co-contractant des renseignements sur l'origine et la destination des fonds, sur l'objet de l'opération et l'identité du bénéficiaire lorsque l'opération envisagée présente simultanément les caractéristiques suivantes :

**7.1.1.** Que l'opération de caisse soit d'un montant supérieur au montant fixé à l'article 3.1. ci-dessus.

**7.1.2.** Qu'elle se présente dans des conditions inhabituelles de complexité. Celles-ci devant être appréciées non seulement eu regard du type ou de la nature de l'opération mais aussi de sa finalité apparente.

**7.1.3.** Qu'elle apparaisse comme n'ayant pas de justification économique ou d'objet licite, notamment à cause du déséquilibre entre l'opération et l'activité professionnelle, du contractant ou même ses habitudes ou sa personnalité.

**7.2.** Si, à la suite des réponses obtenues, la banque soupçonne sérieusement un blanchiment d'argent de provenance du trafic illicite de la drogue, elle est tenue de refuser l'opération et de prendre les dispositions qui s'imposent pour interrompre, en cas de nécessité toute relation avec le co-contractant, notamment en cas de récidive.

### **Article 8 - Indices particuliers de blanchiment de l'argent provenant du trafic illicite de la drogue.**

Sont visées par les alinéas "7-1-2" et "7-1-3" de l'article /7/ ci-dessus les opérations suivantes :

**8.1.** L'échange de sommes importantes en petites coupures contre des coupures de plus grande valeur.

**8.2.** Les opérations de change, très importantes ou fréquentes, à partir d'argent liquide.

**8.3.** Les dépôts de sommes importantes ou les dépôts répétés de sommes dont le montant global semble être trop important pour l'activité apparente du co-contractant.

**8.4.** L'utilisation d'un compte, essentiellement, pour transférer à l'étranger ou en recevoir des sommes importantes alors que l'employé en charge se rend parfaitement compte que l'activité du client, particulier ou société, ne justifie pas un tel mouvement de capitaux.

**8.5.** L'encaissement ou la remise de chèques au porteur émis à l'étranger ainsi que de chèques pour des montants importants déclarés représenter un gain de jeu.

**8.6.** Les opérations importantes ou répétées liées à une activité extra-territoriale (off-shore) et qui semblent en disproportion avec l'activité en question.

## CHAPITRE IV

### Devoir de sensibilisation et de formation du personnel

#### Article 9 - Programme de prévention.

**9.1.** Chaque banque s'engage à élaborer endéans six mois de la signature de cette Convention, un programme de prévention du blanchiment des fonds en provenance de la drogue. Ce programme devra notamment prévoir :

- La désignation, de responsables chargés d'appliquer le programme de prévention au niveau de la Direction Générale et de chaque agence.
- La formation continue du personnel;
- La centralisation des informations recueillies.

**9.2.** Le programme ci-dessus sera notifié à l'Association des Banques du Liban ainsi qu'aux commissaires de surveillance de la banque concernée.

#### Article 10 - Conférences et séminaires.

La banque prendra les mesures adéquates pour que les responsables du programme préventif qu'elle aura désignés puissent suivre les conférences et participer aux séminaires organisés par l'ABL ou en collaboration avec elle pour qu'ils soient continuellement tenus informés des méthodes de lutte contre le blanchiment d'argent provenant du trafic illicite de la drogue.

## CHAPITRE V

### Le contrôle

#### La Commission de surveillance - Les sanctions.

#### Article 11 - Le contrôle.

**11.1.** Le commissaire de surveillance de la banque vérifie la procédure de contrôle interne relative au respect par la banque des dispositions de la présente Convention et de sa bonne application. Il est tenu de dresser un rapport annuel qu'il soumettra au conseil d'administration de la banque à ce sujet.

**11.2.** Si le commissaire de surveillance constate une infraction aux dispositions de la présente Convention, il est tenu d'en informer en premier lieu la Direction Générale et de lui demander de prendre les mesures qui s'imposent.

**11.3.** Cependant , s'il apparaît au commissaire de surveillance que la Direction générale de la banque n'a pas pris les dispositions nécessaires pour l'application de la présente convention, il est alors tenu d'en informer la commission de surveillance prévue à l'article 12 ci-après, en lui communiquant tous les faits dont il se plaint sans pour autant révéler le nom du titulaire du compte, du donneur d'ordre ou du bénéficiaire de l'opération incriminée.

## **Article 12 - La Commission de surveillance**

**12.1.** Il est créé auprès de l'Association des Banques du Liban une commission spéciale appelée "Commission de surveillance".

**12.2.** Ladite commission a pour tâche de veiller à la bonne application des dispositions de la présente convention.

**12.3.** La Commission est constituée de trois membres connus pour leur expérience juridique et bancaire et désignés par le Conseil d'administration de l'Association des Banques du Liban.

**12.4.** les membres de la Commission sont désignés pour un mandat de trois ans. Ce mandat est renouvelable.

**12.5.** Cette commission a pour mission d'étudier les infractions dont elle est saisie de la part des commissaires de surveillance auprès des banques.

**12.6.** La commission prend les mesures stipulées à l'article "13" de la présente au sujet des infractions dont elle est saisie.

**12.7.** Les règles de procédure et les honoraires des membres de la Commission sont fixés par décision du Conseil d'administration de l'ABL.

**12.8.** Les membres de la Commission sont tenus de garder le secret sur les débats et sur les faits relatifs aux infractions portées devant la commission.

## **Article 13 - Les sanctions.**

Lorsque la commission de contrôle s'assure que la banque n'a pas respecté l'une quelconque des mesures prévues dans la présente convention, elle transmet son rapport définitif au Conseil d'administration de l'ABL pour qu'il prenne immédiatement, et à sa convenance, l'une des dispositions suivantes à l'égard de la banque contrevenante :

1 - Convocation du président du conseil d'administration de la banque (ou du représentant de l'agence d'une banque étrangère) par devant le bureau du

conseil d'administration de l'ABL qui l'avertit verbalement de prendre les mesures nécessaires dans un délai déterminé.

2 - Adresser une mise en demeure écrite à la banque en la personne de son président directeur général (ou en la personne du représentant, s'il s'agit d'une agence de banque étrangère).

Dans les deux cas, le commissaire de surveillance avise le bureau du Conseil d'administration si les mesures demandées ont été exécutées.

3 - Convocation de l'Assemblée générale pour débattre de la recommandation du conseil d'exclure la banque contrevenante de l'Association des Banques du Liban, conformément à l'article 31 des statuts de l'A.B.L..

## **Chapitre VI**

### **Entrée en vigueur**

#### **Article 14 - Entrée en vigueur - Durée**

La présente Convention restera en vigueur jusqu'au 31/12/2020 et prend effet pour chaque banque à partir de la date de sa signature.

Cette convention est signée en deux originaux dont l'un est gardé par la banque signataire et l'autre par l'ABL.

**Formulaire "A"**

**N° du compte/du dépôt**

**Le co-contractant**

-----  
-----  
-----  
-----

**Identification de l'ayant-droit économique**

Le soussigné, déclare  
(Cocher dans la case qui convient)

que le co-contractant est lui-même l'ayant droit économique pour les valeurs déposées à la banque

que l'ayant droit économique pour les valeurs déposées à la banque est :

Nom et prénom/Raison Sociale

Adresse/Siège/Pays

-----  
-----  
-----

-----  
-----  
-----

Le co-contractant s'engage à informer spontanément la banque de toute modification ultérieure.

Date et lieu

-----

Signature

-----





**DUE DILIGENCE CONVENTION**  
**on the commitment by Banks to combat**  
**the laundering of illegal drug-trade funds**

**concluded between**

**the Association of Banks in Lebanon**  
(hereafter referred to as "the Association")

**and**

**Member Banks**  
(hereafter referred to as "the Banks")

## **PREAMBLE**

Being keen:

- on safeguarding the domestic and external reputation of the Lebanese banking system,
- on combating the laundering through the banking system of illegal drug-trade funds,
- and on strictly abiding by the Banking secrecy Law,

the Banks make a commitment to the Association of Banks in Lebanon - as the institution entrusted with safeguarding the interests and reputation of the Lebanese banking sector - to carry out the provisions of this Convention, as follows:

## **SECTION I**

### **Article 1 - The Preamble**

The above preamble is an integral part of this Convention.

### **Article 2 - Scope of the Convention**

1. The BANKS parties to this Convention and all their branches in Lebanon are committed to carry out the provisions of the Convention; this Convention, however, does not apply to their branches, offices and affiliated banks outside Lebanon, which are governed by local laws, regulations and agreements in force.
  2. This Convention has no bearing on the banking secrecy procedures, as prescribed by law.
- .The Convention aims at specifying the rules to be followed by Banks in preventing their use for the purpose of laundering illegal drug-trade funds.

## **SECTION II**

### **Verifying the Contracting Party's Identity, and Determining the Beneficial Owner - Consequences**

#### **Article 3 - Verifying the Identity of the Contracting Party**

##### **3.1 - When to Verify the Identity of the Contracting Party**

As soon as a business relationship is established between the Bank and a contracting party, the Bank is committed to verify the identity of the contracting party, as specified in Article 3, paragraph 3, namely in the following instances:

- when opening any kind of account, including fiduciary accounts;
- when conducting credit operations;
- when preparing contracts for the leasing of bank safes ;
- when conducting cashier's operations, as specified in Article 3, subparagraph 2-2 below, if the amount exceeds US\$ 10,000 or the equivalent in any other currency.

##### **3.2. Scope of the commitment to verify the identity of the contracting party**

**3.2.1.** In case of a numbered account, the identity shall be verified by the Bank's Director who opened the account. For other accounts, the verification shall be done by the Bank officer effecting the operation.

**3.2.2.** Cashier's operations include cash payments by the client at the counter (depositing funds, exchanging currencies, purchasing precious metals, cash purchasing of financial instruments, cash subscription to Treasury bills, cash purchasing of traveller's checks, orders for current transfers in cash, etc.).

**3.2.3.** When noticing that, for the purpose of avoiding identity verification, the same account or several accounts of the same person are subjected to a great number of separate cashier's operations, with amounts less than the minimum specified in Article 3, paragraph 1, for each operation, the Bank officer effecting the operation must initiate the identity verification process.

**3.2.4.** When the Bank is suspecting a money-laundering operation by a contracting party, the identity verification process must be initiated, regardless of the maximum

amount specified in Article 3, Paragraph 2. But the Bank has no obligation to initiate the process if it rejects a cashier's operation or refuses to enter into a business relationship.

### **3.3. Procedures for verifying the contracting party's identity**

#### **3.3.1. Regarding individuals:**

When there is an obligation to verify the contracting party's identity, the following procedures shall be used by the Bank officer effecting the operation:

- a) He shall request official documentary evidence such as a passport, an identity card, an individual civil registration, or a residence permit, and he shall record the pertinent data and keep a copy of the document.
- b) When the business relationship is established through a proxy, the Bank shall request documentary evidence on the identity of both the contracting party and the authorized representative, and shall keep a copy of each document.
- c) In case of a business relationship to be established by correspondence, the Bank shall request, on the same document or separately, an authentication of the client's signature. This authentication document may be delivered by a correspondent or affiliated bank, or by a branch or a representative office of the concerned Bank, or by another bank whose official signatures can be verified.

#### **3.3.2. Regarding legal entities:**

##### **a) Legal entities registered in Lebanon:**

- As the case may be, the registration of the entity and the identity of authorized representatives shall be verified through a certificate delivered by the Commercial Registry or by the Corporations Registry, or a notification certificate in the case of associations and similar entities, or a certificate issued by competent authorities.

##### **b) Legal entities registered abroad:**

- The identity shall be verified through appropriate and valid official documents.

- c) In case of a business relationship to be established by correspondence, the Bank shall request, on the same document or separately, an authentication of the signature. This authentication document may be delivered by a correspondent or affiliated bank, or by a branch or a representative office of the concerned bank, or by another bank whose official signatures can be verified.

### **3.3.3. Verifying the identity through a representative or an agent of the Bank**

To verify the identity of the contracting party which resides or is based outside Lebanon, the Bank may also use its own representative, or a correspondent bank to which specific instructions shall be transmitted for this purpose. The latter, in such a case, shall send to the concerned Bank copies of the documents used for identity verification, and shall certify that the signature is authentic and the copies true to form.

### **3.3.4. General rules for control and for identity verification**

- a) Regarding the contracting party, the Bank shall properly keep record of the following information: the full name, the date of birth, the nationality, the residence address (in case of a legal entity, the name and headquarters of the institution), in addition to all identity verification documents. When the account is closed, all pieces of documentary evidence should be kept by the Bank for a two-year period.
- b) The Bank's internal control office shall take all necessary measures to ensure that the verification procedures have been implemented.

## **Article 4 - Verifying the identity of the beneficial owner**

**4.1.** If, after the establishment of a business relationship, there is a suspicion that the contracting party is not the actual beneficial owner, the Bank shall request the submission of a written statement (see the attached Form "A" in its trilingual form) which indicates the beneficial owner's identity.

**4.2.** When cashier's operations are effected in amounts exceeding 10,000 US dollars or the equivalent in any another currency, as specified in Article 3, subparagraph 2-2 of this Convention, the contracting party shall be requested to declare the beneficial owner, and the Bank shall keep the declaration in its archives. For this purpose, the Bank may choose not to use the attached Form "A".

### **4.3. Dubious Cases**

Doubts arise:

**4.3.1.** When a power of attorney is given to a non-professional person (who is not, for instance, a lawyer, a fully authorized representative, or a financial intermediate) and when apparently the relationship to the client does not justify the proxy operation.

**4.3.2.** When the person intending to make a banking operation is known to the Bank officer, the latter being aware that the amounts involved in the operation are disproportionate to the financial status of the said person.

**4.3.3.** When any other indicator draws the attention of the Bank through the conduct of business with the client.

**4.4** If the contracting party states that the beneficial owner is a third party, the attachment Form "A" should be filled with relevant information, including the beneficial owner's full name and his residence address (in case of a legal entity or a corporation, the name of the institution, its headquarters, and the country of origin).

**4.5.** When persisting doubts about the credibility of the written statement by the contracting party can not be dissipated, the Bank must reject the business relationship.

**4.6.** No statements are requested for accounts, deposits, and fiduciary operations with Banks. Are considered as banks in Lebanon the institutions that meets the conditions stipulated by the Code of Money and Credit. Banking institutions based abroad, with no branches in Lebanon, are considered as banks if they are recognized as such in their country of origin; this could be ascertained by reference to a well-known and widely used international banking guide.

### **Article 5 - Re-verifying the contracting party's identity and determining the beneficial owner.**

When initiating a new operation such as specified in Article 3, paragraph 1, the Bank shall repeat the procedures of verifying the contracting party's identity, or those used to determine the beneficial owner, namely:

- a) in case of doubt about the credibility of the information provided on the contracting party's identity, or about the proper determination of the beneficial owner.
- b) in case of indications about further developments.

**Article 6 - Consequences of a non-verification of the contracting party's identity or the non-determination of the beneficial owner**

**6.1.** The Bank must refrain from establishing any business relationship with the contracting party, or take the necessary legal measures to terminate an existing relationship in the following cases,:

**6.1.1.** When the contracting party refuses to update essential information or documents.

**6.1.2.** When it is evident to the Bank that misleading information has been submitted in the course of verifying the contracting party's identity.

**6.1.3.** When it is evident to the Bank that misleading information has been submitted about the identity of the beneficial owner.

**6.1.4.** When specific doubts persist about the information submitted by the contracting party.

**6-2.** In such cases, the business relationship between the Bank and the contracting party must be terminated as soon as possible, without violating the terms of the contract.

**SECTION III**

**Specific Operations to be Monitored**

**Article 7 - Characteristics**

**7.1.** When the operation simultaneously involve the following characteristics, the Bank must enquire from the contracting party about the source and destination of funds, the object of the operation, and the beneficiary:

**7.1.1.** When a cashier's operation has a value exceeding the amount specified in Article 3, paragraph 1.

**7.1.2.** When the operation is effected in unusually complicated conditions. The Bank should assess these conditions not only in view of the nature and category of the operation, but also in view of its overt goal.

**7.1.3.** When the operation seems to have no economic justification or legal object, namely when there is a discrepancy between the operation and the professional activity of the contracting party, or even between the operation and the habits or personality of the said party.

**7.2.** If, in light of submitted information, serious suspicions arise about the possible laundering of illegal transaction funds, the Bank must reject the operation and take, if need be, the necessary measures to terminate the business relationship with the contracting party, especially if the suspicious operation is repeated.

#### **Article 8 - Specific indicators on the laundering of illegal transaction funds**

The provisions of Article 7, subparagraphs 1-2 and 1-3, shall apply to the following operations:

**8.1.** When exchanging big amounts of small-denomination currencies with larger-denomination currencies.

**8.2.** When effecting big or recurrent cambio operations with cash funds.

**8.3.** When depositing big amounts of money, or making recurrent deposits of amounts with a considerable total volume in relation to the overt activities of the contracting party.

**8.4.** When the account is basically used for big amounts to be transferred to, or received from, foreign countries, if it appears to the Bank officer carrying out the operations that the activities of the person or corporation in question do not justify such funds movements.

**8.5.** When cashing or receiving checks payable to bearers issued in a foreign country, or checks of big amounts allegedly earned from gambling.



**8.6.** When effecting big or recurrent operations related to offshore activities, if it appears to the Bank that the operations in question are disproportionate to the activities of the contracting party.

## **SECTION IV**

### **Staff Awareness and Training**

#### **Article 9 - Prevention program**

**9.1.** Each Bank is committed to prepare, within six months from the signature of this Convention, a prevention program against the laundering of illegal drug-trade funds, including the following measures:

- to appoint, at headquarters and branches, the staff in charge of the prevention program implementation;
- to ensure a continuous staff training.
- to centralize data collection.

**9.2.** The above-mentioned program shall be transmitted to the Association of Lebanese Banks, and to the auditors of each Bank.

#### **Article 10 -Lectures and seminars**

Each Bank shall ensure that the staff in charge of prudential control will attend lectures and participate in seminars organized or sponsored by the Association of Banks in Lebanon, in order for them to keep abreast of the methods used in combating the laundering of illegal drug-trade funds.

## **SECTION V**

### **Control Activities**

#### **The Control Committee - Penalties**

#### **Article 11 - Control Activities**

**11.1.** In order to ensure that the Bank is properly implementing the provisions of this Convention, the auditors of the Bank shall make an assessment of the internal control procedures, and submit an annual report to the Bank's Board.

**11.2.** When it is evident to the auditor that the Bank did not carry out the provisions of this Convention, he shall first inform the Bank's Management, and request the taking of appropriate measures.

**11.3.** When it is evident to the auditor that the Bank did not take the appropriate measures to carry out the provisions of this Convention, the auditor must inform the Control Committee, as specified in Article 12 below. He shall submit all irregular facts to the Committee, without disclosing the name of the account's holder, the party which ordered the operation, or the name of the party which took advantage of the irregular operation.

### **Article 12 - The Control Committee**

**12.1.** A special control committee (named "the Control Committee") shall be established within the Association of Banks in Lebanon.

**12.2.** The Committee shall supervise the implementation of this Convention.

**12.3.** The Committee shall consist of three members who have both legal and banking expertise, and who shall be appointed by the Board of the Association of Lebanese Banks.

**12.4.** The Committee shall be appointed for a renewable three-year period.

**12.5.** The task of the Committee shall be to examine violations of this Convention, submitted by the auditors of the Banks.

**12.6.** In accordance to Article 13 of this Convention, the Committee shall take all necessary measures regarding the submitted violations.

**12.7.** The Committee's rules of action, and the compensation to be paid to its members, shall be decided by the Board of the Association of Banks in Lebanon.

**12.8.** The members of the Committee have the obligation to preserve the confidential character of their deliberations, and of the facts related to the submitted violations.

### **Article 13 - Penalties**

When it is evident that the Bank has violated the Convention by not implementing any of the stipulated procedures, the Control Committee shall submit a final report to the Board of the Association of Banks in Lebanon, and the Board shall take immediately, as it deems proper, one of the following measures:

1. To request the Chairman of the Bank's Board (or the representative of the foreign bank's branch) to appear before the Executive Office of the Board of the Association of Banks in Lebanon , and to warn him orally that he should take the required measures, within a specified time limit.
2. To send a written warning to the Chairman of the Bank's Board (or to the representative of the foreign bank's branch).

In both cases, the auditor of the Bank in question shall keep the Executive Office of the Association informed about the implementation of the required measures.

3. To convene the General Assembly, which will consider a recommendation by the Association's Board to expel the Bank in question, in accordance with Article 31, paragraph 3, of the Articles of Agreement of the Association.

## **SECTION VI**

### **Entry into Force**

#### **Article 14 - Entry into force and duration**

This Convention shall remain effective until the thirty first of December 2020. For each Bank, the Convention shall enter into force on the day of signature by the Bank.

The signature shall be affixed on two original copies, one to be kept by the Association, and the other by the Bank.